



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة كربلاء  
كلية الإدارة والاقتصاد  
قسم العلوم المالية والمصرفية  
الدراسات العليا

دور السياسات النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفي  
دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية للمدة ( 1995 - 2011 )

اللى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء  
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

تقدمت بها

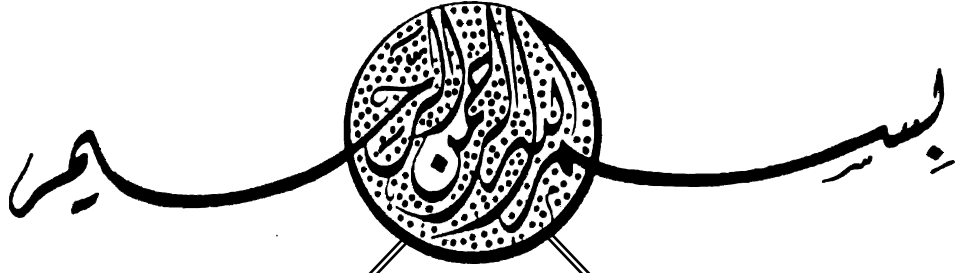
ميساء سعد جواد حبي

بإشراف الأستاذ المساعد

الدكتور عباس كاظم الدعيمي

2013م

1434هـ



رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي  
مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ  
الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيِّ فِى الدُّنْيَا  
وَالْآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحَقْنِي  
بِالصَّالِحِينَ

صَلَّى  
عَلَيْهِ  
وَالْحَقُّ  
عَلَيْهِ  
السَّلَامُ

(سورة يوسف / الآية 101)

## إقرار المشرف على الرسالة

أشهد بأن إعداد هذه الرسالة (دور السياسات النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفي) دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية للمدة (1995 – 2011) جرى تحت إشرافي في كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية .

المشرف

الأستاذ المساعد الدكتور

**عباس كاظم الدعيمي**

2013/ /

## إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على توصية المشرف والمقوم اللغوي ، ارشح هذه الرسالة للمناقشة

الأستاذ المساعد الدكتور

**مهدي سهر الجبوري**

**رئيس لجنة الدراسات العليا**

2013/ /

## إقرار السلامة اللغوية

اشهد بان الرسالة الموسومة (دور السياسات النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفي ) دراسة

تطبيقية في عينة من المصارف العراقية للمدة ( 1995 – 2011 ) التي تقدمت بها الطالبة

( **ميساء سعد جواد حبي** ) قد جرى مراجعتها من الناحية اللغوية من قبلي بحيث اصبحت

بأسلوب علمي سليم خال من الاخطاء اللغوية ولاجله وقعت .

**المشرف اللغوي**

الأستاذ المساعد الدكتور

**سلام موجد خلخال**

## اقرار لجنة المناقشة

نشهد اننا اعضاء لجنة المناقشة قد اطلعنا على الرسالة الموسومة ( دور السياسات النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفي ) دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية للمدة ( 1995 – 2011 ) وناقشنا الطالبة ( ميساء سعد جواد حبي ) في محتوياتها وفيما له علاقة بها وهي جديرة بالقبول ومستوفية للشروط كافة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية بتقدير . (( ))

الأستاذ الدكتور  
نوري عبد الرسول الخاقاني  
رئيساً  
2013 / 10/

الأستاذ المساعد الدكتور  
حيدر يونس الموسوي  
عضواً  
2013 / 10 /

الأستاذ المساعد الدكتور  
اياد ظاهر محمد  
عضواً  
2013 / 10 /

الأستاذ المساعد الدكتور  
عباس كاظم الدعي  
عضواً ومشرفاً  
2013 / 10 /

### مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء على قرار لجنة المناقشة .

الأستاذ الدكتور  
علاء فرحان  
عميد كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

## إهداء

إلى الذي أرسل لهداية البشرية ..  
ونور وجهه قمر تدور حوله الأعمار  
رسولنا محمد صلى الله عليه واله وسلم

إلى التي لازمني دعاؤها باستمرار ..  
فتراني أحيا وأوصل المشوار  
أمي الحنونة

إلى الذي أرى في عينه الدفاء ..  
ومن تضحياته تعلمت الوقوف بوجه الإعصار  
أبي الغالي

إلى ذخري في هذه الحياة ..  
ومن يدخل في قلبي السرور  
أخي العزيز

إلى اللواتي بسمتهن تطل علي باستمرار ..  
كأنهم ورودٌ وأشجار  
أخواتي العزيزات

ميساء

## شكر وتقدير (لئن شكرتم لأزيدنكم)

الحمد لله رب العالمين ﴿عَلَّامٌ﴾ ، إلهي أحمدك وأنت للحمد أهل على حسن صنيعك إلي وسبوغ نعماتك علي وجزيل عطائك عندي وأفضل الصلاة والسلام على خير الأنام سيدنا محمد ﴿صَلَّى﴾ وعلى آله وصحبه وسلم.

يدفعني واجب الاحترام والتقدير إلى تقديم جزيل الشكر والامتنان العميق لأستاذي الفاضل الاستاذ المساعد الدكتور (عباس كاظم الدعيمي) لما كان له من فضل في مساعدتي في إعداد هذه الرسالة ومدى أمانته في إبداء الملاحظات أدام الله في عمره وأعطاه الصحة .

وأحب أن اشكر واثني على عمادة كلية الادارة والاقتصاد متمثلة بعميدها الاستاذ الدكتور المحترم (علاء فرحان) ، كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية الاستاذ المساعد الدكتور (حيدر يونس الموسوي) ، ومن واجب العرفان بالجميل أن اقدم الشكر إلى الاستاذ المساعد الدكتورة (شروق عبد الرضا السباح) والاستاذ الدكتور (عواد الخالدي) لما قدموه من ملاحظات علمية .

وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى اعضاء لجنة المناقشة لما قدموه لي من ملاحظات قيمة .

واثمن الجهود الكبيرة التي بذلها الأستاذ (حيدر عباس الجنابي) والأستاذ (مؤيد محمد البعيجي) لما قدموه من مساعدة وعون .

وشكري وتقديري إلى زملائي الأعزاء في الدراسات العليا سليم وحيدر ومحمد ونورس فكانوا جميعهم رفقة خيرة وسندا طيبا .  
وفي الختام أقدم شكري وامتناني وتقديري إلى كل من مدّ لي يد العون بمشورة أو ملاحظة صادقة ، فجزا الله الجميع عني خير الجزاء ..

ومن الله التوفيق

المائة

## المستخلص

يهدف البحث الى بيان اهمية السياسة النقدية واثرها على الاستقرار المصرفي من خلال قياس اثر السياسة النقدية ومدى قدرتها في تحقيق الاستقرار المصرفي في العراق نموذج لبلد نامٍ .

إذ يعد الجهاز المصرفي احد اهم مكونات النظام المالي لأي بلد ، وان استقرار النظام المالي سينعكس بشكل ايجابي على الاستقرار المصرفي ومن ثم على الاقتصاد القومي ككل ، ويتأثر كل من النظام المصرفي والاستقرار المصرفي بدورهما بالتغيرات التي تصيب الاقتصاد القومي ، علاوة على أن للسياسة النقدية اثارها المباشرة على مؤشرات كل من النظام المصرفي ومدى استقراره من خلال بعض الادوات الكمية والنوعية .

إذ تشير مشكلة البحث الى ان هناك تفاوتاً في تأثير السياسة النقدية على الاستقرار المصرفي فيما بين البلدان ويرجع التفاوت الى اختلاف السياسات النقدية في البلدان كافة سواء المتقدمة منها أم النامية ، وهذا التفاوت ينعكس بدرجات متفاوتة على درجة الاستقرار المصرفي ومن ثم على طبيعة الاستثمار في الاقتصاد . وينطلق البحث من فرضية مفادها ان للسياسة النقدية تأثيراً على مؤشرات الاستقرار المصرفي وتباين هذا التأثير بتباين النظام الاقتصادي والمالي المتبع في كل بلد .

وينطلق البحث من فرضية مفادها ان للسياسة النقدية تأثيراً على مؤشرات الاستقرار المصرفي ويتباين هذا التأثير بين المصارف الحكومية والاهلية .

وقد اعتمدت الدراسة على استخدام برنامج SPSS ( virginal V. 17 ) لمقارنة تأثير المتوسطات باستخدام توزيع F distribution وبتطبيق MANOVA Table ( تحليل التباين المتعدد ) وتم اعتماد نموذج الخطي المتعدد المتغيرات ( GLM- Multivariate Procedure ) وتم تطبيق ذلك بواسطة الحاسوب الالي .

وقد تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها عدم استقرار النظام المصرفي الذي يعد امراً ضروريا لانسياب النشاط الاقتصادي وحمايته من العواقب الاقتصادية و ضعف تأثير أدوات السياسة النقدية على مؤشرات المصارف عينة الدراسة . و اوصت الدراسة ان يعمل البنك المركزي على تطوير المؤسسات المالية والمصرفية والمؤسسات التي تتعامل بها هذه الاسواق المالية و تطوير الدور الاشرافي والرقابي للبنك المركزي على المصارف اللازمة لدعم الاستقرار المصرفي .



رقم الصفحة	فهرست المحتويات
أ	الآية القرآنية
ب	الاهداء
ج	الشكر والتقدير
د	المستخلص
هـ	فهرس المحتويات
ح	قائمة الجداول
ى	قائمة الاشكال
ل	قائمة الملاحق
	الفصل الاول ( الاطار العام للدراسة )
4	المبحث الاول ( منهجية البحث )
7	المبحث الثاني : ( دراسات سابقة )
	الفصل الثاني مدخل نظري للسياسة النقدية والاستقرار المصرفي
20	المبحث الاول : اتجاهات وملامح السياسة النقدية
20	المطلب الاول : سجل السياسة النقدية ومفهومها
21	المطلب الثاني : سلوك و نظريات السياسة النقدية
27	المطلب الثالث : الطبيعة المعقدة للسياسة النقدية
36	المطلب الرابع : مشاكل في إدارة السياسة النقدية
37	المطلب الخامس : السياسة النقدية والنقود الالكترونية

40	المطلب السادس : طبيعة السياسة النقدية في البلدان المتقدمة والنامية
41	المبحث الثاني : اتجاهات وملامح الاستقرار المصرفي
41	المطلب الأول : الاستقرار المصرفي ( المفهوم والاطار العام )
44	المطلب الثاني : حجم ومكونات الجهاز المصرفي
53	المطلب الثالث : اهداف الاستقرار المصرفي
56	المطلب الرابع : مؤشرات الاستقرار المصرفي
61	المطلب الخامس : مشاكل عدم الاستقرار المصرفي
65	المبحث الثالث : طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية و الاستقرار المصرفي
65	المطلب الاول : الاجراءات الفنية للبنك المركزي في تعزيز الاستقرار المصرفي ( رقابة البنك المركزي )
70	المطلب الثاني : تأثير سلامة الجهاز المصرفي على فاعلية السياسة النقدية
73	المطلب الثالث : آلية انتقال اثار تغيرات السياسة النقدية على الاستقرار المصرفي
75	المطلب الرابع : السياسة النقدية في دعم الاستقرار المالي والمصرفي
76	المطلب الخامس : العلاقة ما بين الاستقرار النقدي والمصرفي والكلي
	<p>الفصل الثالث</p> <p>تحليل واقع السياسة النقدية والاستقرار المصرفي في العراق للمدة ( 1995 - 2011 )</p>
81	المبحث الأول : السياسة النقدية في العراق للمدة ( 1995 - 2011 )
81	المطلب الاول : نبذة تاريخية عن البنك المركزي العراقي

82	المطلب الثاني : هيكل الجهاز المصرفي العراقي
85	المطلب الثالث : توجهات السياسة النقدية في العراق
100	المبحث الثاني : تحليل واقع الاستقرار المصرفي لعينة من المصارف العراقية للمدة ( 1995-2011 )
100	المطلب الاول : تحليل الواقع المالي و المصرفي لمصرف الرافدين للمدة ( 1995-2011 )
109	المطلب الثاني : : تحليل الواقع المالي و المصرفي لمصرف التجاري العراقي للمدة ( 1995-2011 )
116	المطلب الثالث : تحليل الواقع المالي و المصرفي لمصرف بغداد للمدة ( 1995-2011 )
124	المطلب الرابع : تحليل الواقع المالي و المصرفي لمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل للمدة ( 2004-2011 )
130	المبحث الثالث : قياس و تحليل أثر السياسة النقدية في مؤشرات الاستقرار المصرفي ( لعينة من المصارف العراقية ) للمدة ( 1995-2011 )
130	المطلب الاول : وصف النموذج القياسي
131	المطلب الثاني : وصف طبيعة متغيرات النموذج
133	المطلب الثالث : الفروض الإحصائية
134	المطلب الرابع : قياس وتحليل اثر التغيرات في ادوات السياسة النقدية على الاستقرار المصرفي ( لعينة من المصارف العراقية )
156	الفصل الرابع الاستنتاجات والتوصيات
160	المصادر
166	الملاحق

قائمة الجداول		
رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
83	هيكل الجهاز المصرفي العراقي من حيث عدد الفروع وتاريخ التأسيس وراس المال المدفوع	1
87	مفردات البنك المركزي من العملة الاجنبية وسعر صرف الدينار العراقي للمدة ( 2003 – 2011 )	2
90	ادوات السياسة النقدية للمدة ( 1995 – 2011 )	3
102	بعض فقرات الميزانية لمصرف الرافدين للمدة من ( 1995- 2011 )	4
107	مؤشرات الاستقرار المصرفي لمصرف الرافدين للمدة من ( 1995- 2011 )	5
110	بعض فقرات الميزانية لمصرف التجاري العراقي للمدة من ( 1995- 2011 )	6
114	مؤشرات الاستقرار المصرفي لمصرف التجاري العراقي للمدة من ( 1995- 2011 )	7
118	بعض فقرات الميزانية لمصرف بغداد للمدة من ( 1995- 2011 )	8
122	مؤشرات الاستقرار المصرفي لمصرف بغداد للمدة من ( 1995 – 2011 )	9
125	بعض فقرات الميزانية لمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل للمدة من ( 2004- 2011 )	10
128	مؤشرات الاستقرار المصرفي لمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل للمدة ( 2004 – 2011 )	11
133	فرضيات العدم وفرضيات القبول	12
134	P. Value ( sig) لمصرف الرافدين	13
135	درجة المعنوية لمصرف الرافدين	14

137	P. Value ( sig) لمصرف التجاري العراقي	15
138	درجة المعنوية لمصرف التجاري العراقي	16
141	P. Value ( sig) لمصرف بغداد	17
142	درجة المعنوية لمصرف بغداد	18
144	P. Value ( sig) لمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل	19
145	درجة المعنوية لمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل	20
148	مقارنة تأثير السياسة النقدية على كل مصرف من مصارف العينة	21

قائمة الاشكال		
رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
22	منحنى فيليبس	1
24	العلاقة ما بين سعر الفائدة وعرض النقود	2
30	آليات عمل أدوات السياسة النقدية	3
32	اهداف السياسة النقدية	4
34	ادوات واهداف البنك المركزي	5
46	مكونات الجهاز المصرفي	6
53	وظائف البنك المركزي	7
67	أهداف و وظائف الرقابة المصرفية	8
69	أنواع الرقابة المصرفية	9
88	مبيعات ومشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية	10
91	عمليات السوق المفتوحة	11
93	سعر إعادة الخصم	12
95	الائتمان الأولي والثانوي والملجأ الأخير	13
97	نسبة الاحتياطي القانوني	14
99	العمق المالي	15
102	حركة الارصدة المطلقة لعدد من فقرات الميزانية لمصرف الرافدين للمدة من ( 1995 - 2011 )	16
108	مؤشرات الربحية والسيولة لمصرف الرافدين للمدة ( 1995 – 2011 )	17
111	حركة الارصدة المطلقة لعدد من فقرات الميزانية لمصرف التجاري العراقي للمدة من ( 1995 - 2011 )	18

115	مؤشرات الربحية والسيولة لمصرف التجاري العراقي للمدة ( 1995 – 2011 )	19
119	حركة الارصدة المطلقة لعدد من فقرات الميزانية لمصرف بغداد للمدة من ( 1995- 2011 )	20
123	مؤشرات الربحية والسيولة لمصرف بغداد للمدة ( 1995 – 2011 )	21
126	حركة الارصدة المطلقة لعدد من فقرات الميزانية لمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل للمدة من ( 2004- 2011 )	22
129	مؤشرات الربحية والسيولة لمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل للمدة ( 2004 – 2011 )	23
136	أثر السياسة النقدية على متغيرات الاستقرار المصرفي لمصرف الرافدين	24
140	أثر السياسة النقدية على متغيرات الاستقرار المصرفي لمصرف التجاري العراقي	25
143	أثر السياسة النقدية على متغيرات الاستقرار المصرفي لمصرف بغداد	26
147	أثر السياسة النقدية على متغيرات الاستقرار المصرفي لمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل	27

قائمة الملاحق	
رقم الملحق	عنوان الملحق
1	الارصدة لعدد من فقرات الميزانية وحساب الارباح والخسائر لمصرف الرافدين للمدة ( 1995- 2011 )
2	الارصدة لعدد من فقرات الميزانية وحساب الارباح والخسائر لمصرف التجاري العراقي للمدة ( 1995- 2011 )
3	الارصدة لعدد من فقرات الميزانية وحساب الارباح والخسائر لمصرف بغداد للمدة ( 1995- 2011 )
4	الارصدة لعدد من فقرات الميزانية وحساب الارباح والخسائر لمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل للمدة ( 1995- 2011 )
5	عرض النقد والنتاج المحلي الاجمالي في العراق للمدة ( 1995 – 2011 )
6	تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة لمصرف الرافدين
7	تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة لمصرف التجاري العراقي
8	تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة لمصرف بغداد
9	تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة لمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل



الملاحق

ملحق (1)  
الارصدة لعدد من فقرات الميزانية وحساب الارباح والخسائر لمصرف الرافدين للمدة ( 1995 – 2011 )  
المبلغ بملايين الدنانير

السنوات	النقدية	مجموع الايرادات	حق الملكية	صافي الربح	مجموع الموجودات	مجموع الودائع
1995	68279	6050	1879	2237	234444	213284
1996	32489	8019	2203	1295	221132	196594
1997	66021	15679	3197	3974	349031	320616
1998	75169	22257	3702	4170	503145	453678
1999	100589	32234	4794	8684	676939	621009
2000	131570	47230	9526	17185	811724	751084
2001	182607	57661	13648	20211	1154377	1079418
2002	229357	71036	14866	24450	1546135	1478762
2003	356278	80582	20118	25431	1323962	1128805
2004	282258	75909	16893	25513	1645822	1577931
2005	6116846	144911	42566	65573	194789589	6976145
2006	6861325	411933	39465	321067	231760764	10287631
2007	13123418	885089	74730	727333	245246416	15189826
2008	17595720	459592	86337	178293	266420653	20035698
2009	*8795913	*395487	*51998	*263556	*187972649	*10813446
2010	*10498644	*459402	*59019	*311164	*225238014	*12660549
2011	*11375004	*522301	*62309	*360283	*231327700	*13797430

\*المصدر : ( نصر حمود فهد ، اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية ، الطبعة الاولى ، 2009 ، ملحق رقم ( 1 ) اعتماد على بيانات للمدة 1995-2004 ) .

\*\*المصدر : مصرف الرافدين ، التقارير السنوية للمدة ( 2005 – 2008 )

ملحق (2)

الارصدة لعدد من فقرات الميزانية وحساب الارباح والخسائر لمصرف التجاري العراقي  
للمدة ( 2011-1995 ) المبلغ بملايين الدينانير

السنوات	النقدية	مجموع الايرادات	حق الملكية	صافي الربح	مجموع الموجودات	مجموع الودائع
1995	2136	246	285	86	4182	3631
1996	1254	287	449	178	4961	3135
1997	2547	370	695	248	8061	4822
1998	3335	707	1038	372	13365	7608
1999	5839	1159	1651	756	17598	9330
2000	4864	1620	2409	1000	22072	11496
2001	8469	1976	3132	1159	32769	16307
2002	9770	2322	4271	1231	42681	21856
2003	15116	1803	5239	967	56578	25021
2004	19464	3021	12549	1415	73465	33209
2005	108726	4782	62661	1659	155584	84418
2006	31861	11927	63776	2100	164594	78863
2007	39271	21571	65304	2407	213176	96559
2008	48778	25772	67053	4263	204674	89338
2009	23171	16078	84150	4288	208304	86892
2010	42783	15932	94538	13934	204163	80272
2011	108924	13564	135184	7979	247446	83430

\*المصدر : ( نصر حمود فهد ، اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية ، الطبعة الاولى ، 2009 ، ملحق رقم (3) اعتماد على بيانات للمدة 1995-2004 ) .

\*\*المصدر : مصرف التجاري العراقي ، التقارير السنوية للمدة ( 2005 - 2011 )

ملحق (3)

الارصدة لعدد من فقرات الميزانية وحساب الارباح والخسائر لمصرف بغداد للمدة (1995-2011) ( المبلغ بملايين الدنانير

السنوات	النقدية	مجموع الايرادات	حق الملكية	صافي الربح	مجموع الموجودات	مجموع الودائع
1995	413	172	169	92	1969	1707
1996	392	241	206	86	1772	1502
1997	1199	309	299	134	3665	3286
1998	2526	535	637	171	8333	6162
1999	1402	848	1028	289	9330	7683
2000	2054	1534	2019	636	20761	12697
2001	6209	2444	2346	706	37733	22870
2002	6748	3264	3342	1017	45373	29122
2003	37041	2497	3745	603	65992	39410
2004	16359	6047	9634	2863	61877	49006
2005	163194	9558	55921	2371	318090	246127
2006	187524	17695	59489	9694	331209	242317
2007	160942	32256	76107	22496	363724	255474
2008	204708	43799	93341	21948	542911	404177
2009	477684	40491	109169	18617	802194	661618
2010	571822	40638	118787	16211	961062	804688
2011	457387	55512	139619	24972	875267	699368

\*المصدر : ( نصر حمود فهد ، اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية ، الطبعة الاولى ، 2009 ، ملحق رقم (4) اعتماد على بيانات للمدة 1995-2004 ) .

\*\*المصدر : مصرف بغداد ، التقارير السنوية للمدة ( 2005 – 2011 )

ملحق (4)  
الارصدة لعدد من فقرات الميزانية وحساب الارباح والخسائر لمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل  
للمدة ( 2011-2004 )  
المبلغ بملايين الدينانير

السنوات	النقدية	مجموع الايرادات	حق الملكية	صافي الربح	مجموع الموجودات	مجموع الودائع
2004	148322	17809	7476	15740	201377	121434
2005	199112	16225	46744	10220	336133	187385
2006	182593	29851	57706	13680	376900	203901
2007	400733	65646	75341	2601	698822	337625
2008	959960	128795	80140	20272	1501351	725091
2009	121041	174288	94950	35280	936331	722682
2010	17035	108616	127559	2070	679463	455140
2011	35750	48805	172293	2277	902988	557581

المصدر : مصرف الوركاء للاستثمار والتنمية ، التقارير السنوية للمدة ( 2011 – 2004 )

ملحق (5)  
عرض النقد والنتاج المحلي الاجمالي في العراق للمدة ( 1995 – 2011 )

المبلغ بملايين الدنانير

العمق المالي	النتاج المحلي الاجمالي	عرض النقد M2	السنوات
%34	2,252,264	773,337	1995
%42	2,556,307	1,084,172	1996
%38	3,286,925	1,242,569	1997
%35	4,653,524	1,646,240	1998
%28	6,607,664	1,857,406	1999
%28	7,930,224	2,214,072	2000
%07	41,945,138	2,838,048	2001
%09	41,022,927	3,852,241	2002
%23	29,585,788	6,943,725	2003
%21	53,235,000	11,480,812	2004
%18	73,533,000	13,228,369	2005
%18	95,588,000	17,649,646	2006
%23	107,828,000	24,829,268	2007
%21	157,026,061	33,192,317	2008
%33	130,642,187	43,527,047	2009
%37	158,521,511	58,584,565	2010
%29	211,309,950	61,639,132	2011

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية من ( 2002 – 2011 )

ملحق (6)

تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة لمصرف الرافدين

General Linear Model(Multivariate)

Tests of Between-Subjects Effects

Source	Dependent Variable	Type III Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Corrected Model	y1	4.809E17	5	9.618E16	.932	.497
	y2	4.090E14	5	8.180E13	3.065	.057
	y3	1.331E12	5	2.663E11	2.132	.137
	y4	7.162E12	5	1.432E12	3.839	.029
	y5	66.093 <sup>e</sup>	5	13.219	2.761	.075
	y6	.903 <sup>f</sup>	5	.181	3.150	.052
x11	y1	1.395E17	2	6.975E16	.676	.529
	y2	2.563E13	2	1.282E13	.480	.631
	y3	4.301E9	2	2.151E9	.017	.983
	y4	7.545E11	2	3.773E11	1.011	.395
	y5	11.055	2	5.527	1.154	.351
	y6	.236	2	.118	2.063	.173
x22	y1	6.826E16	2	3.413E16	.331	.725
	y2	1.406E14	2	7.032E13	2.635	.116
	y3	4.598E11	2	2.299E11	1.841	.204
	y4	5.925E11	2	2.963E11	.794	.476
	y5	37.248	2	18.624	3.889	.053
	y6	.161	2	.081	1.407	.286
x33	y1	3.266E16	1	3.266E16	.317	.585
	y2	3.376E12	1	3.376E12	.127	.729
	y3	2.527E10	1	2.527E10	.202	.662
	y4	2.620E11	1	2.620E11	.702	.420
	y5	.367	1	.367	.077	.787
	y6	.042	1	.042	.736	.409

المصدر : برنامج SPSS

ملحق ( 7 )

تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة لمصرف التجاري العراقي

General Linear Model(Multivariate)

Tests of Between-Subjects Effects

Source	Dependent Variable	Type III Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Corrected Model	y1	7.145E10	5	1.429E10	2.565	.090
	y2	1.412E10	5	2.824E9	3.697	.033
	y3	8.393E8	5	1.679E8	6.979	.004
	y4	2.494E10	5	4.987E9	1.715	.212
	y5	.322 <sup>e</sup>	5	.064	9.069	.001
	y6	.589 <sup>f</sup>	5	.118	1.837	.186
x11	y1	1.170E10	2	5.851E9	1.050	.382
	y2	2.498E9	2	1.249E9	1.635	.239
	y3	1.473E8	2	7.363E7	3.061	.088
	y4	1.913E9	2	9.565E8	.329	.726
	y5	.030	2	.015	2.130	.165
	y6	.430	2	.215	3.353	.073
x22	y1	9.641E9	2	4.820E9	.865	.448
	y2	1.560E9	2	7.799E8	1.021	.392
	y3	1.696E8	2	8.481E7	3.526	.066
	y4	1.117E10	2	5.587E9	1.922	.192
	y5	.009	2	.004	.604	.564
	y6	.194	2	.097	1.516	.262
x33	y1	2.916E9	1	2.916E9	.523	.485
	y2	9.337E8	1	9.337E8	1.223	.292
	y3	7.328E7	1	7.328E7	3.046	.100
	y4	7.973E8	1	7.973E8	.274	.611
	y5	.071	1	.071	9.959	.009
	y6	6.964E-5	1	6.964E-5	.001	.974

المصدر : برنامج SPSS



ملحق ( 8 )  
تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة لمصرف بغداد

General Linear Model (Multivariate)

Tests of Between-Subjects Effects

Source	Dependent Variable	Type III Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Corrected Model	Y1	4.375E11	5	8.750E10	.697	.637
	Y2	2.654E11	5	5.307E10	.616	.690
	Y3	1.498E10	5	2.997E9	1.069	.428
	Y4	2.355E10	5	4.710E9	.897	.516
	Y5	.091 <sup>e</sup>	5	.018	1.267	.344
	Y6	.410 <sup>f</sup>	5	.082	1.719	.211
x11	Y1	7.172E10	2	3.586E10	.286	.757
	Y2	4.546E10	2	2.273E10	.264	.773
	Y3	5.177E9	2	2.589E9	.924	.426
	Y4	5.655E8	2	2.828E8	.054	.948
	Y5	.059	2	.030	2.065	.173
	Y6	.141	2	.071	1.482	.269
x22	Y1	6.792E10	2	3.396E10	.271	.768
	Y2	4.098E10	2	2.049E10	.238	.792
	Y3	7.051E8	2	3.525E8	.126	.883
	Y4	4.167E9	2	2.083E9	.397	.682
	Y5	.008	2	.004	.278	.762
	Y6	.044	2	.022	.464	.641
x33	Y1	1.656E10	1	1.656E10	.132	.723
	Y2	1.199E10	1	1.199E10	.139	.716
	Y3	3.854E7	1	3.854E7	.014	.909
	Y4	2.360E9	1	2.360E9	.449	.516
	Y5	.001	1	.001	.058	.814
	Y6	.001	1	.001	.031	.863

المصدر : برنامج SPSS

ملحق (9)  
تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة لمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل

General Linear Model (Multivariate)

Tests of Between-Subjects Effects

Source	Dependent Variable	Type III Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Corrected Model	y1	6.470E11	5	1.294E11	.448	.797
	y2	2.833E11	5	5.667E10	.961	.581
	y3	6.222E8	5	1.244E8	4.092	.208
	y4	1.255E9	5	2.511E8	2.258	.335
	y5	3.413 <sup>e</sup>	5	.683	192.923	.005
	y6	2.102 <sup>f</sup>	5	.420	10.950	.086
x11	y1	2.981E10	1	2.981E10	.103	.779
	y2	7.715E10	1	7.715E10	1.308	.371
	y3	132756.571	1	132756.571	.004	.953
	y4	7.788E8	1	7.788E8	7.005	.118
	y5	.022	1	.022	6.137	.132
	y6	.610	1	.610	15.893	.058
x22	y1	1.790E11	2	8.948E10	.310	.764
	y2	3.897E10	2	1.949E10	.330	.752
	y3	6.819E7	2	3.409E7	1.121	.471
	y4	3.627E8	2	1.814E8	1.631	.380
	y5	1.488	2	.744	210.189	.005
	y6	.261	2	.131	3.405	.227
x33	y1	2.134E10	1	2.134E10	.074	.811
	y2	1.564E10	1	1.564E10	.265	.658
	y3	2841657.143	1	2841657.143	.093	.789
	y4	8.186E8	1	8.186E8	7.362	.113
	y5	.003	1	.003	.946	.433
	y6	.593	1	.593	15.434	.059

المصدر : برنامج SPSS

## المقدمة /

يعد الجهاز المصرفي احد اهم الاجزاء في النظام المالي ، واستقرار النظام المصرفي مرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق الاستقرار في النظام المالي .

ان مفهوم الاستقرار المصرفي مرتبط بشكل مباشر بحركة المؤشرات المالية الحقيقية لدى المصارف و المؤسسات المالية الاخرى التي تشمل ( الموجودات ، الودائع ، القروض ، الاستثمارات ، نسبة الربحية ، نسبة السيولة ) من حيث معدلات نموها او تذبذبها بين مدة واخرى عبر مدة الدراسة . فضلاً على ان الاستقرار المصرفي مرتبط بشكل مباشر بوضع الاقتصاد القومي للبلد ولهذا فان اي تغييرات تحدث في الاقتصاد القومي سوف يكون انعكاسها بشكل مباشر على الاستقرار المصرفي .

وتهدف السياسة النقدية من خلال استخدامها لأدواتها المتمثلة بـ ( الادوات الكمية و النوعية ) الى تحقيق اهداف الاقتصاد الكلي وهي (الاستخدام الامثل ، استقرار المستوى العام للأسعار ، تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة ، تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات ، الاستقرار المصرفي ) .

ولكن ما يعني الباحثة في هذا الموضوع كيفية انسياب تأثير هذه السياسة على حركة النظام المصرفي ولاسيما من حيث ( الموجودات ، الودائع ، القروض ، الاستثمارات ، نسبة الربحية ، نسبة السيولة ) ومن ثم تحقيق الارباح وتوزيع العوائد على راس المال او الاسهم او الفوائد المدفوعة على الودائع لدى المصرف ولاسيما اذا كانت الرافعة المالية مرتفعة بالنسبة الى رأس المال ولهذا السبب قد تختلف الاثار المترتبة على نوعية المصارف كل منها بحسب تخصصها واهميتها الاقتصادية ودعمها من البنك المركزي او اتجاهات السياسات الاقتصادية الى دعم احد القطاعات الاقتصادية من دون الاخرى بحسب برامج التنمية أو خطط التنمية الموضوعية في مرحلة من مراحل التنمية او خلال فترة زمنية معينة لذلك قد تختلف اثار السياسات النقدية على حركة المصارف بحسب نوع واداء المصرف وقد تكون في بعض الاحيان ايجابية لبعض المصارف وقد تكون سلبية على مصارف اخرى وتختلف ايضا باختلاف النظام الاقتصادي المعمول به ، وكذلك تختلف باختلاف مدى استجابة المصارف للإجراءات السياسية النقدية أو مدى استجابة المصارف للإجراءات .

ويستطيع البنك المركزي من خلال أدوات السياسة النقدية ان يؤثر بشكل مباشر على الاستقرار المصرفي فأحداث تغييرات في الاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة سوف يؤثر على كل من ( الموجودات ، الودائع ، القروض ، الاستثمارات ، نسبة الربحية ، نسبة السيولة ) .

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المبحث الأول

منهجية البحث

المبحث الثاني

دراسات سابقة

## المبحث الاول منهجية البحث

### ثالثاً :- أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في كون موضوع البحث يتطرق الى علاقة السياسة النقدية بالمؤشرات المصرفية وهو موضوع يركز على الدور الذي تؤديه السياسة النقدية في احداث تغييرات في الحركة المصرفية . وهذا البحث قد يمكن الافادة منه من لدن المصارف لتلافي الاضرار المتوقعة التي قد تلحق بها نتيجة للتغيرات التي تحصل في السياسة النقدية او إمكانية الاستفادة من لدن البنك المركزي فيما يتعلق بفاعلية السياسة النقدية ودورها في التأثير على الاستقرار المصرفي ، كما ان السياسة النقدية تعد اليوم واحدة من أهم السياسات الاقتصادية التي يمكن للحكومات الاعتماد عليها لتحقيق الاستقرار المصرفي لما للأخيرة من دور مباشر في الاستثمار ورفع معدلات النمو الاقتصادي .

### اولاً :- مشكلة البحث

ضعف السياسة النقدية المطبقة في العراق لتحقيق الاهداف مما يترتب عليه التغير في حركة المؤشرات المصرفية وعدم استقرارها في بعض الاحيان مما ينعكس على طبيعة الاستثمار في الاقتصاد القومي مما يجعل صعوبة تحقيق الاهداف المنوطة بالمصارف وهي توجيه المدخرات الى عملية التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومي ، كما ان القطاع المصرفي في العراق لايزال يعاني من عدم قدرته على ادارة موجوداته على وفق متطلبات الاقتصاد كما انه غير قادر على تحقيق التنسيق فيما بين المصارف والمؤسسات المالية العاملة في البلد فيما يتعلق بإدارة الموجودات وهذا ما يجعلها تفشل في تحقيق الاستقرار من داخل هذا النظام . لذلك تسعى الباحثة الى بيان مدى تأثير السياسة النقدية على الاستقرار المصرفي واجراء مقارنة خلال المدة الاولى الممتدة من عام ( 1995 – 2003 ) وبعد التغير السياسي من عام 2003 والى عام 2011 .

### ثانياً :- فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان للسياسة النقدية تأثيراً على مؤشرات الاستقرار المصرفي ويتباين هذا التأثير بين المصارف الحكومية والاهلية ، و تضم الفروض الخاصة العلاقة بين المتغيرات المستقلة X1 ( عمليات السوق المفتوحة ) ، X2 ( سعر إعادة الخصم ) ، X3 ( نسبة الاحتياطي القانوني ) ، والمتغيرات التابعة Y1 ( مجموع الموجودات ) ، Y2 ( مجموع الودائع ) ، Y3 ( مجموع القروض ) ، Y4 ( مجموع الاستثمارات ) ، Y5 ( مؤشر الربحية ) ، Y6 ( مؤشر السيولة ) وكالاتي :-

فرضيات العدم وفرضيات القبول

فرضية القبول $H_0 \neq 0$	فرضية العدم $H_0 = 0$
Y1 ← -1 فرضية القبول X1	Y1 ← -1 فرضية القبول X1
Y2 ← فرضية القبول X1	Y2 ← فرضية القبول X1
Y3 ← فرضية القبول X1	Y3 ← فرضية القبول X1
Y4 ← فرضية القبول X1	Y4 ← فرضية القبول X1
Y5 ← فرضية القبول X1	Y5 ← فرضية القبول X1
Y6 ← فرضية القبول X1	Y6 ← فرضية القبول X1
Y1 ← -2 فرضية القبول X2	Y1 ← -2 فرضية القبول X2
Y2 ← فرضية القبول X2	Y2 ← فرضية القبول X2
Y3 ← فرضية القبول X2	Y3 ← فرضية القبول X2
Y4 ← فرضية القبول X2	Y4 ← فرضية القبول X2
Y5 ← فرضية القبول X2	Y5 ← فرضية القبول X2
Y6 ← فرضية القبول X2	Y6 ← فرضية القبول X2
Y1 ← -3 فرضية القبول X3	Y1 ← -3 فرضية القبول X3
Y2 ← فرضية القبول X3	Y2 ← فرضية القبول X3
Y3 ← فرضية القبول X3	Y3 ← فرضية القبول X3
Y4 ← فرضية القبول X3	Y4 ← فرضية القبول X3
Y5 ← فرضية القبول X3	Y5 ← فرضية القبول X3
Y6 ← فرضية القبول X3	Y6 ← فرضية القبول X3

\*المصدر من إعداد الباحثة

رابعاً :- اهداف البحث

يهدف البحث الى بيان اهمية السياسة النقدية واثرها على الاستقرار المصرفي ومن اهم هذه الاهداف :-

- 1- التأطير النظري الى مفهوم السياسة النقدية وادواتها والنظريات النقدية .
- 2- التأطير النظري الى اهم المؤشرات المصرفية والتي لها علاقة بالاستقرار المصرفي.
- 3- التأطير النظري الى واقع السياسة النقدية في العراق للمدة ( 1995 – 2011 ) .

4- - التأطير النظري الى واقع القطاع المصرفي في العراق من خلال عينة من المصارف المختارة وكذلك على مؤشرات الاستقرار المصرفي والمتمثلة ( الموجودات ، الودائع ، القروض ، الاستثمارات ، نسبة الربحية ، نسبة السيولة ).

5- قياس اثر السياسة النقدية ومدى قدرتها في تحقيق الاستقرار المصرفي في العراق .

#### خامساً :- اسلوب البحث

تم استخدام الاسلوب الوصفي من خلال الاشارة الى وصف المتغيرات الداخلة في النموذج نظريا ، كما استخدم الاسلوب الكمي ( القياسي ) من خلال استخدام برنامج SPSS (virginal v. 17) لمقارنة تأثير المتوسطات باستخدام توزيع F distribution وبتطبيق MANOVA Table ( تحليل التباين المتعدد ) وتم اعتماد نموذج الخطي المتعدد المتغيرات ( GLM- Multivariate Procedure ) وتم تطبيق ذلك بواسطة الحاسوب الالي .

#### سادساً :- هيكلية البحث

يشتمل البحث على اربعة فصول الاول منهجية البحث ودراسات سابقة اما الفصل الثاني فقد عُقد للجوانب المتعلقة بالسياسة النقدية والمؤشرات المصرفية اما الفصل الثالث (الجانب العملي ) والذي يقيس مدى تأثير كل من المتغيرات المستقلة على كل متغير من المتغيرات التابعة والفصل الرابع الاستنتاجات والتوصيات .

#### سابعاً :- النطاق الزمني للبحث

ان الحدود الزمانية والمكانية للبحث تتلخص في نقطتين:-

- 1- المدة الزمنية للبحث هي المدة المحصورة بين عام 1995 حتى 2011 .
- 2- الحدود المكانية للبحث هو الاقتصاد العراقي وفاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المصرفي .
- 3- عينة البحث هي مصرف الرافدين الحكومي و( مصرف بغداد والتجاري العراقي والوركاء) الاهلية .



1- دراسة : المندلأوي	
عنوان الدراسة	امكانات السياسة النقدية في تشجيع الاستثمار المحلي في العراق . للفترة (1980- 2003)
سنة الدراسة	2004
هدف الدراسة	دراسة واقع المتغيرات النقدية والاستثمار خلال مدة الدراسة في اسلوب وصفي وبناء نماذج الانحدار الخطي البسيط بين رأس المال الثابت ومتغيرات السياسة النقدية .
عينة الدراسة	العراق خلال المدة ( 1980 - 2003 ) جميع القطاعات الاقتصادية .
اسلوب الدراسة	المنهج الوصفي – التحليلي المنهج الكمي – القياسي
الاستنتاجات	أظهرت الدراسة أن السياسة النقدية خلال المدة من 1996- 2003 اعتمدت الأدوات الكمية المباشرة بشكل كبير اكثر مما هي عليه في اعتماد الأدوات غير المباشرة وبذلك نجحت في التأثير على موازنة المصارف وموازنة البنك المركزي في امتصاص جانب من فائض الكتلة النقدية والحد من تسارع معدلات التضخم . كذلك استنتجت الدراسة أن الزيادة في عرض النقد وانخفاض سعر الفائدة ادى الى انخفاض سعر صرف الدينار العراقي .

2- دراسة : إيفي	
عنوان الدراسة	دور نظام حماية الودائع في سلامة واستقرار النظام المصرفي- حالة الجزائر-
سنة الدراسة	2005
هدف الدراسة	تهدف هذه الدراسة تحديد العناصر و الخصائص الضرورية في شكل تنظيم و تمويل نظام التأمين على الودائع و كذا الدعائم الخارجية على مستوى الجهاز المصرفي التي تؤدي في مجملها إلى زيادة فعاليته في معالجة مشاكل الإفلاس بأقل تكلفة ممكنة من أجل ضمان استقرار النظام المصرفي .
عينة الدراسة	الجزائر
اسلوب الدراسة	المنهج الاستنباطي لربط الأسباب بالنتائج و المنهج الاستقرائي لمعرفة الآراء المتباينة في الموضوع .
الاستنتاجات	<p>1- تعد التغييرات التي حدثت في البيئة المصرفية و ما صاحبها من زيادة المخاطر و حدوث الأزمات المصرفية التي تسببت في إفلاس العديد من البنوك من أهم المسوغات التي دفعت إلى تبني نظام التأمين على الودائع .</p> <p>2- تدعم مقررات لجنة بازل الأولى و الثانية المتعلقة بكفاية رأس المال - التي تعد جزءاً من الإجراءات الوقائية التي تستهدف تجنب و تقادي حدوث الأزمات - هدف التأمين على الودائع المتمثل في ضمان استقرار النظام المصرفي .</p> <p>3- يكمل ويدعم المنهج المصرفي السليم هدف نظام التأمين ، إذ يساعد الإشراف المصرفي الفعال على الاكتشاف المبكر للأخطاء مما يسمح بإجراء التصحيحات في الوقت المناسب ، كما يسمح الاندماج ببناء كيانات مصرفية كبيرة عن طريق الاندماج الطوعي ، و يعتبر أحد البدائل لمعالجة مشاكل الإفلاس ، و تؤدي خصخصة البنوك إلى تحسين إدارة البنوك و توسيع قاعدة رأس المال ، و يتيح إدخال الحوكمة في الجهاز المصرفي تحسين الممارسة السليمة في البنوك ، وتعمل إدارة المخاطر على تخفيض حدوث الأزمات المصرفية والتكلفة الناجمة عن وقوعها .</p>

3- دراسة : الدعي .	
عنوان الدراسة	اثر السياسات النقدية والمالية في مؤشرات أداء سوق الاوراق المالية . دراسة تطبيقية في مصر والولايات المتحدة للفترة ( 1990 - 2006 )
سنة الدراسة	2008
هدف الدراسة	قياس اثر المتغيرات النقدية والمالية في مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية واختبار العلاقة في اقتصاد متقدم واخر ناشئة .
عينة الدراسة	سوق نيويورك للأوراق المالية . سوق مصر للأوراق المالية .
اسلوب الدراسة	المنهج الوصفي – التحليلي . المنهج الكمي – القياسي .
الاستنتاجات	أظهرت الدراسة بأن النموذج اللاخطي كان افضل النماذج كذلك تأثير السياسة النقدية كان الأشد في جميع مؤشرات أداء سوق مصر للأوراق المالية . على عكس سوق نيويورك الذي اظهر تأثير السياسة المالية في مؤشرات اداء سوق نيويورك للأوراق المالية كان اكثر تأثيرا .

4- دراسة : الحسيني	
عنوان الدراسة	اثر الودائع في تنشيط عمليات الاستثمار المصرفي للفترة من 2000-2008
سنة الدراسة	2010
هدف الدراسة	<p>1- المقارنة بين البيئة المستقرة والبيئة غير المستقرة ومدى تأثيرها على أداء المؤسسات المصرفية التي يقوم عملها على اساس الثقة المتبادلة بين الأطراف المتعاملة .</p> <p>2- المقارنة بين الاداء المصرفي للمصارف العراقية والمصارف السعودية وذلك لمعرفة مدى استثمار الودائع المتوفرة لديهم .</p> <p>3- بيان علاقة الارتباط والاثر بين حجم الودائع ومؤشرات الاداء المصرفي لعينة الدراسة .</p>
عينة الدراسة	العراق والسعودية
اسلوب الدراسة	الوسط الحسابي و معامل الارتباط r ومعامل التفسير R2
الاستنتاجات	<p>1- يعد الجهاز المصرفي جزءا اساسيا من اي نظام مالي في البلاد . فهو يمثل المسند الضروري لتنمية القطاعات الانتاجية في الاقتصاد والممول الاكبر للمشاريع الزراعية والصناعية والتجارية ومساهمته في تحقيق الاستقرار النقدي للبلاد .</p> <p>2- تمثل الودائع المصدر الأساس لتمويل أنشطة المصارف المتنوعة وتشكل الجزء الاكبر من موجوداتها .</p> <p>3- تبرز اهمية الاستثمار من كونه يمثل احد الانشطة المهمة في المؤسسات المالية والمصرفية التي لها دور حيوي ومهم في دفع عجلة التقدم نحو الامام.</p> <p>4- ظهر من خلال استعراض الحدود الزمنية للعينتين ان النظام المصرفي في العراق يكون نوعا ما محدودا وذلك من خلال مدته انتشارها في البلاد وعدد فروعها مقارنة مع المصارف السعودية .</p>

5- دراسة : رزاق	
عنوان الرسالة	اثر السياسة النقدية في الأسواق المالية الناشئة للفترة (1995- 2009)
سنة الدراسة	2011
هدف الدراسة	دراسة واقع السياسة النقدية في الدول المختارة من خلال بحث مكوناتها الأساسية
عينة الدراسة	ماليزيا ، اندونيسيا ، كوريا الجنوبية
اسلوب الدراسة	المنهج الوصفي – التحليلي . المنهج الكمي – القياسي .
الاستنتاجات	<p>اهم الاستنتاجات :</p> <p>1- السياسة النقدية اهمية كبيرة ضمن السياسات العامة للدولة السياسة التي تنظم حركة النقد وتوفره لطالبيه من المستثمرين ورجال الاعمال .</p> <p>2- للبنوك المركزية دور اساسي في ادارة السياسة النقدية ومن خلال الادوات الكمية والنوعية التي يمكن استخدامها للتأثير في حجم السيولة بحسب متطلبات الاقتصاد الوطني .</p> <p>3- السياسة النقدية في بعض الحالات تصبح واضحة في بعض الدول بسبب الادارة المركزية للحكومات التي تفرض هيمنتها المركزية على ادارة السيولة.</p> <p>4- ان وجود سوق مالي كفوء يمكن الاقتصاديات الوطنية من ان تؤديه دورا اساسيا في عملية التنمية الاقتصادية .</p>

6- دراسة Fung	
AVAR analysis of the effects monetary policy in East Asia تحليل الانحدار الاتجاهي المتعدد واثار السياسة النقدية في شرق اسيا	عنوان الدراسة
2002	سنة الدراسة
لمعرفة آثار صدمات السياسة النقدية على اقتصاديات هذه الدول وعلى الآلية التي ينتقل بها الأثر النقدي لهذه السياسات.	هدف الدراسة
قام الباحث بإجراء دراسته على سبع دول من دول جنوب شرق آسيا	عينة الدراسة
استخدام نموذج تحليل الانحدار الاتجاهي	اسلوب الدراسة
وتوصل الباحث في دراسته الى أن استخدام تحليل الانحدار الاتجاهي المتعدد VAR قدم استجابة مؤثرة لمعظم اقتصاديات هذه الدول ولاسيما قبل بدء الازمة النقدية عام 1997 .	الاستنتاجات

<b>Billmeir, Bonato</b> دراسة 7-	
<b>Exchange Rate Pass – Through and Monetary Policy in Croatia</b> سعر الصرف والسياسة النقدية في كرواتيا	عنوان الدراسة
2002	سنة الدراسة
معرفة اثر انتقال اسعار الصرف في كرواتيا والمدى الممكن ان تغذي فيه تحركات اسعار الصرف مستوى الاسعار فيها.	هدف الدراسة
كرواتيا ، وقد أجريت الدراسة خلال العام 2002 وشملت المدة الممتدة من 1994 الى 2001	عينة الدراسة
استخدم الباحثين تحليلين مختلفين احدهما هو تحليل الانحدار الاتجاهي اما التحليل الثاني المستخدم من الباحثين فكان تحليل الانحدار الاتجاهي المترابط	اسلوب الدراسة
وكان من النتائج ان اثر انتقال اسعار الصرف وعلى المدى البعيد لم تظهر على مؤشر أسعار الجملة ولكن اظهر دلالة على مؤشر اسعار التجزئة ويعود السبب في اختلاف النتائج الى ان استخدام التحليل الثاني اظهر العلاقة كجزء من مخرجات المتغيرات الاقتصادية الكلية وليس كعلاقة سببية كما التحليل الاول.	الاستنتاجات

8- دراسة Gertler, et.al	
<b>External Constraints on Monetary Policy and the Financial Accelerator</b> القيود الخارجية على السياسة النقدية والتدفق المالي	عنوان الدراسة
2003	سنة الدراسة
<p>وكان الهدف من بناء هذا النموذج معرفة تأثير أسعار الصرف على المسارعة في الازمات المالية من خلال المقارنة بين أسعار الصرف الثابتة والمرنة إذ يفترض النموذج أن آلية عمل المسارع المالي تربط بين الأوضاع المالية المنعكسة في ميزانية المقترضين وبين شروط منح الائتمان ، وبالتالي الطلب على رؤوس الأموال وعن طريق تأثير ميزانية المقترضين ، والمسارع النقدي يتم تعظيم تأثير الصدمات على الاقتصاد وتعد التحركات في أسعار الأصول هي المصدر الرئيسي للتقلبات في ميزانية المقترضين .</p>	هدف الدراسة
كوريا الجنوبية خلال الفترة (1997 – 1998)	عينة الدراسة
<p>قام الباحثون في هذه الدراسة بتطوير نموذج اقتصاد مفتوح صغير تؤثر الظروف المالية فيه من خلال تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية.</p>	اسلوب الدراسة
<p>وتوصل الباحثون من خلال هذا النموذج إلى أن هناك انخفاضاً في مستوى الناتج المحلي والاستثمار والطلب الكلي خلال هذه المدة كما أن هناك مستوى دلالة كبيرة للمسارع النقدي في تسريع الازمة ومفاقتها .</p>	الاستنتاجات



9- دراسة Belaisch	
Exchange Rate Pass- Through in Brazil اسعار الصرف في البرازيل	عنوان الدراسة
2003	سنة الدراسة
التوصل الى نموذج يبين ان اسعار الصرف في البرازيل لا تؤثر في الاسعار المحلية	هدف الدراسة
واجرى الباحث دراسته خلال العام 2002 وشملت المدة الزمنية للعامين السابقين في البرازيل لمدة إجراء الدراسة أي الأعوام 2000 , 2001 .	عينة الدراسة
حدد Belaisch في نمودجه اسعار النفط والانتاج كعوامل رئيسة تعبر عن الصدمات الداخلية والخارجية على انتقال اثار اسعار الصرف إلى مؤشر اسعار المستهلكين ومؤشر أسعار تجار الجملة .	اسلوب الدراسة
توصل Belaisch في دراسته إلى حقيقة ان اسعار الصرف في البرازيل لم تؤثر في الاسعار المحلية مقارنة مع دول لاتينية مشابهة بل كان اثر انتقال اسعار الصرف مشابهاً لأثر ذلك في الدول الكبرى .	الاستنتاجات

Gueorguiev دراسة 10-	
Exchange Rate Pass – Through in Romania اسعار الصرف في رومانيا	عنوان الدراسة
2003	سنة الدراسة
لتقديم توصيات لمتخذي قرارات السياسة النقدية حول اثر انتقال أسعار الصرف إلى أسعار المستهلكين والمنتجين .	هدف الدراسة
وقد اجرى الباحث دراسته في رومانيا في العام 2003 وكانت مدة الاختبار في الدراسة من العام 1999 الى 2003.	عينة الدراسة
وقام الباحث بفحص مدى تأثير اختلاف سعر الصرف المعياري على النتائج من خلال مقارنة سعر صرف Lei مع الدولار ثم مع اليورو ثم باختيار سلة مع العملتين و اعتمادا على حجم التجارة الخارجية لرومانيا .	اسلوب الدراسة
وجد الباحث أن حجم تأثير فاعلية انتقال أسعار الصرف يعتمد على سعر الصرف المعياري وان انتقال هذا الأثر كان اكبر عندما كانت العملة الرومانية Lei مربوطة مع الدولار الأمريكي مقارنة مع الأثر عندما كان الربط مقابل اليورو .	الاستنتاجات

## الفصل الثاني

مدخل نظري للسياسة النقدية  
والاستقرار المصرفي

## المبحث الأول

اتجاهات وملامح السياسة النقدية

## المبحث الثاني

اتجاهات وملامح الاستقرار المصرفي

## المبحث الثالث

طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والاستقرار

المصرفي

## المقدمة /

يحتل القطاع المصرفي أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، بالنظر لكون القطاع المصرفي العنصر الرئيس في توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصالح الاقتصادية، وهذا يقتضي العمل على إيجاد قطاع مصرفي قوي يساعد على إمداد القطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها وتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها ، ومن الضروري إخضاع هذا القطاع لعملية الرقابة ، وذلك للحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف والتوصل إلى قطاع مصرفي سليم ومستقر ، يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين ، ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب ، للمساهمة بشكل فعال في تطور الاقتصاد الوطني وازدهاره . ومدى انعكاس تأثير السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار المصرفي والمتمثلة بكل من (الموجودات ، الودائع ، القروض ، الاستثمارات ، مؤشر الربحية ، مؤشر السيولة ) .

## المبحث الأول

### اتجاهات وملامح السياسة النقدية

المطلب الأول : سجل السياسة النقدية ومفهومها

اولاً: سجل السياسة النقدية

تمثل السياسة النقدية أداة رئيسة من أدوات السياسات الاقتصادية العامة ، تستخدمها الدولة بجانب السياسات الأخرى كالسياسة المالية والتجارية وسياسة الأجور والأسعار للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها في المتغيرات المحورية المكونة لهذا النشاط كالأستثمار والأسعار والنتائج والدخل ويرجع ظهور السياسة النقدية بوصفه مفهوماً محدداً إلى أواخر القرن التاسع عشر والذي بدأ بعد أزمة الكساد الكبير (1929-1933) بسبب عجز النظرية النقدية الكلاسيكية عن معالجة هذه الأزمة إذ يقوم التحليل الكلاسيكي بالتركيز على جانبي الدخل والإنفاق وبعدهما الحل المناسب لهذه الأزمة من خلال تحقيق توازن يسبق عرض النقد الذي تحدده السلطة النقدية والطلب عليها من خلال المعاملات والاحتياطات والمضاربة (foryen ، 1995:278) .

إن عجز الدور القديم للسياسة النقدية في وضع الحلول المناسبة للكساد الكبير، فضلاً عن شعور الدول بضرورة تدخلها في النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية ، واتجاهها المتزايد نحو الاقتراض ، وحدوث الاختلالات الداخلية والخارجية وما صاحب ذلك من مشكلات اقتصادية كل ذلك استوجب القيام بالعديد من الإجراءات النقدية والمالية ، الأمر الذي كان لا بد من ان يدفع إلى تطوير اساليبها وادواتها واهدافها ، وذلك على اثر التطور الذي لحق بالإجراءات النقدية ( الدعمي ، 2010:7) .

ثانياً : مفهوم السياسة النقدية

عند الحديث عن السياسة النقدية من المهم معرفة ما المقصود بالسياسة النقدية وذلك عن طريق استعراض لبعض التعريفات الاقتصادية ، وقد وردت العديد منها :

1- كينت (Kent) بأنها "مجموعة من الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كالأستخدام الكامل" (حداد و هذلول ، 2008: 183) .

2- شاو (Shaw) بأنها " أي عمل واع تقوم به السلطات النقدية لتغيير حجم النقد أو التأثير على كلفة الحصول عليه " (حداد وهذلول، 2008: 183).

3- السياسة النقدية "بأنها مجموعة الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للمحافظة على عرض النقد تكفل استقرار الأسعار داخل الاقتصاد الوطني" (القرشي، 2007: 22).

4- السياسة النقدية بانها " مجموعة من القواعد والوسائل والاساليب والاجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير ( التحكم ) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق اهداف اقتصادية معينة ، خلال فترة زمنية معينة " (عبد الحميد، 2003: 90).

و للسياسة النقدية معنيان ، المعنى الضيق للسياسة النقدية : ينصرف هذا المعنى إلى مراقبة وتنظيم عرض النقد (النقد لدى الجمهور و احتياطات المصارف) بهدف تحقيق أهداف اقتصادية محددة . أو هي إجراءات تهدف إلى التأثير على مستوى الإنفاق الكلي وذلك بالتأثير على كلفة الائتمان (cost of credit) سعر الفائدة . اما المعنى الواسع للسياسة النقدية : تلك الاجراءات التي يتخذها البنك المركزي والخزينة العامة بهدف التأثير على حجم النقد والائتمان وحجم وتركيب الدين الحكومي ( رزاق ، 2011: 22).

#### المطلب الثاني : سلوك و نظريات السياسة النقدية

##### اولا : سلوك السياسة النقدية

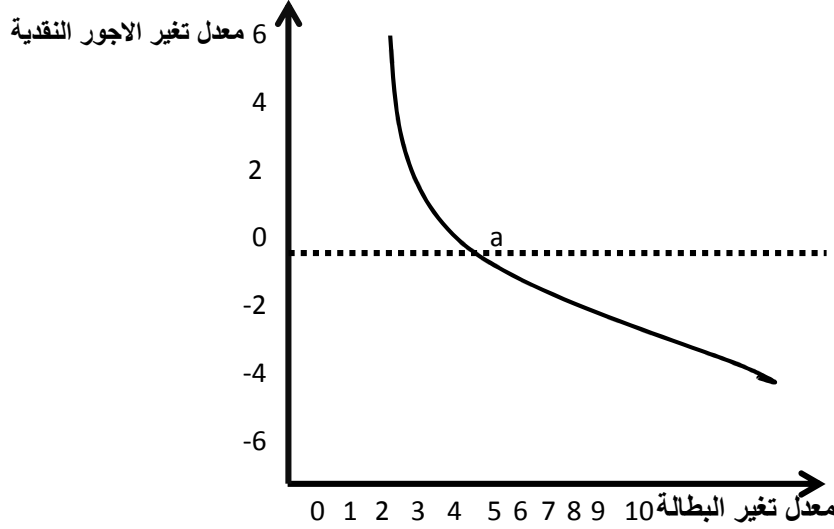
ان الاوضاع الاقتصادية التي يمر بها البلد من رواج وكساد لها اثارها المباشرة على كل من اسعار الفائدة وعرض النقود والاحتياطات لدى المصارف التجارية ، فمثلا في حالة الرواج الاقتصادي وجني ارباح مرتفعة من قبل الوحدات الانتاجية والخدمية والمصرفية يشد الطلب على النقود ويزداد سعر الفائدة اذا استمر عرض النقود ثابت ولهذا فقد يرتفع سعر الفائدة في المصارف التجارية بنسبة اعلى من اسعار الفائدة المعلنة في البنك المركزي وبهذه المرحلة تؤدي الى عدم التزام المصارف التجارية بالسياسة النقدية المعلنة من قبل البنوك المركزية ( Eiteman & Stonehill , 2004 : 342 ).

اما في حالة الانكماش الاقتصادي قد يؤدي الى انخفاض الطلب على النقود ومن ثم انخفاض اسعار الفائدة المعلنة من قبل البنك المركزي لتحفيز الطلب على النقود من قبل الوحدات سابقة الذكر وفي هذه الحالة قد تعاني المصارف التجارية من مشكلة التزاماتها بالقروض السابقة بأسعار فائدة مرتفعة فأنها سوف لا تقدم قروض بأسعار الفائدة المعلنة من لدن البنك المركزي وانما بأسعار فائدة أعلى على الرغم من توافر لديها سيولة نقدية عالية ( Colander ، 2004: 664 ).

وتستخدم ايضا ادوات السياسة النقدية في التأثير على معدلات التضخم والبطالة ، و كقاعدة عامة هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم و معدل البطالة ، وهذه العلاقة تعرف باسم منحنى فيليبس ، إذ وجد فيليبس أن الأجور ترتفع بشكل ملموس عند انخفاض معدل البطالة ، و أنها تنخفض بشدة عندما ترتفع معدلات البطالة. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم ( 1 ) .

شكل (1)

منحنى فيليبس



Sources : David K. Eiteman & Arthur I Stonehill, and Moffet Michael ,Multinational Business Finance , Pearson Addison Wesley, 10th Edition , 2004: 344 .

ويوحى هذا المنحنى بان تحقيق معدلات اقل من البطالة يمكن ان يتم باتباع سياسات توسعية اي تحقيق مزيد من التضخم ، و التحليل الاقتصادي لذلك هو أن زيادة مستوى الطلب الكلي في اقتصاد ما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار ، وهذا يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة و إغرائهم بأجور مرتفعة ، و نتيجة لذلك ترتفع تكاليف الإنتاج مما يسبب ارتفاع الأسعار (زيادة معدل التضخم) و المعروف أن خلق فرص عمل جديدة يعني انخفاض معدل البطالة ، وفي هذه الحالة يستخدم البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية للعمل على تخفيض معدل التضخم . أما في حالة الركود و الكساد فيقل حجم الاستثمار و تزداد معدلات البطالة و تنخفض الأجور و الأسعار مما يعني انخفاض معدل التضخم ، ويلجأ البنك المركزي الى استخدام سياسة نقدية توسعية للعمل على تقليل معدلات البطالة ( Eiteman,et. al , 2004:344) .

ثانيا :نظريات السياسة النقدية

1- السياسة النقدية في النظرية الكلاسيكية

انصب اهتمام الكلاسيك على نظرية كمية النقود واثرها على الاسعار ولم يعتنوا بالطلب على النقود لانهم افترضوا حيادية النقود وانها لا تقوم بسوى وظيفة المبادلة لنقل السلع بين المتعاملين في السوق ، وعندئذ اصبح هدف الطلب على النقود هو لغرض انجاز تسوية المدفوعات النقدية نتيجة لعمليات البيع



والشراء وليست كمخزن للقيمة ، كما يرى الكلاسيك ان النقود لا تعطي عائداً وان الاحتفاظ بها يترتب عليها تكاليف الفرصة البديلة (الجنابي & ارسلان ، 2009: 231) .

وتستند النظرية الكلاسيكية الى أن معدل سعر الفائدة السوقي تتقلب لجعل المنظمين يريدون استثمار ما تريد العائلات ادخاره ، ان هذه المساواة بين الادخار المرغوب والاستثمار كافية للمحافظة على الانتاج عند مستوى الاستخدام الكامل وهذا ما يعرف بالاقتصاد التلقائي (القرشي ، 2009: 94) .

ومن ناحية أخرى يتحدد حجم الإنتاج على وفق الفرضية الكلاسيكية بفعل عوامل حقيقية ، تتمثل بمقدار وسائل الإنتاج الحقيقية المتوفرة في الاقتصاد سواء أكانت طبيعية أم بشرية ، ويكون حجم الإنتاج دائماً عند مستوى الاستخدام الكامل ، وإن أي مستوى دون ذلك ليس له وجود مستندي في بناء فرضيتهم على قانون ساي إذ إن عرض السلع والخدمات يخلق الطلب عليها ، أي أن حجم السلع والخدمات يكون ثابتاً عند مستوى الاستخدام الكامل وفي المدى الطويل فقط ، وبذلك حدد اقتصاديو النظرية الكلاسيكية دور النقود في تسهيل عملية التبادل بين السلع والخدمات الحقيقية ، والتأثير الوحيد للنقود يكون على المستوى العام للأسعار فقط ؛ أما بالنسبة لسعر الفائدة فإن الاقتصاديين الكلاسيك يفترضون أن سعر الفائدة ظاهرة حقيقية وليست نقدية ، وأن الوظيفة الوحيدة لها هي الموازنة بين الادخارات والاستثمارات عند مستوى الاستخدام الكامل ، وفي ظل هذه الافتراضات فإن الوظيفة الوحيدة للنقود هي تسهيل عملية التبادل بين السلع الحقيقية والخدمات ، وبذلك فإن النقود تكون حيادية وليس لها تأثير على مستوى الاستخدام والإنتاج ، والأثر الوحيد لها يكون على المستوى العام للأسعار وعلى اساس حيادية النقود وفقاً للكلاسيك فإن السياسة النقدية هي الاخرى تكون محايدة وينصب دورها في المحافظة على المعروض من النقود من اجل المحافظة على استقرار الاسعار فقط ، اذ ان هدف السياسة النقدية هي المحافظة على استقرار الاسعار وحصرها دون التأثير في النشاط الاقتصادي (الجويجاتي ، 2005:16).

## 2- السياسة النقدية في النظرية الكينزية

ان النظرية الكينزية ترى ان وجود فائض او عجز فيما يحوزه المجتمع من نقود ينتقل او يرحل الى سوق السندات – بمعنى ان ميكانيزم انتقال السياسة النقدية يعمل من خلال شراء وبيع السندات – فإن النقديين يرون ان وجود هذا الفائض ( أو العجز ) سوف ينتقل الى سوق السلع بالإضافة الى سوق الاصول المالية – نظرا لان زيادة كمية النقود سوف تؤدي الى زيادة الطلب على السلع والخدمات بالإضافة الى زيادة الطلب على اذونات الخزنة والسندات والاسهم العادية . فالكينزيون ينظرون الى السياسة النقدية المرنة باعتبارها جوهرية للحفاظ على العمالة الكاملة واستقرار الاسعار والنمو الاقتصادي .

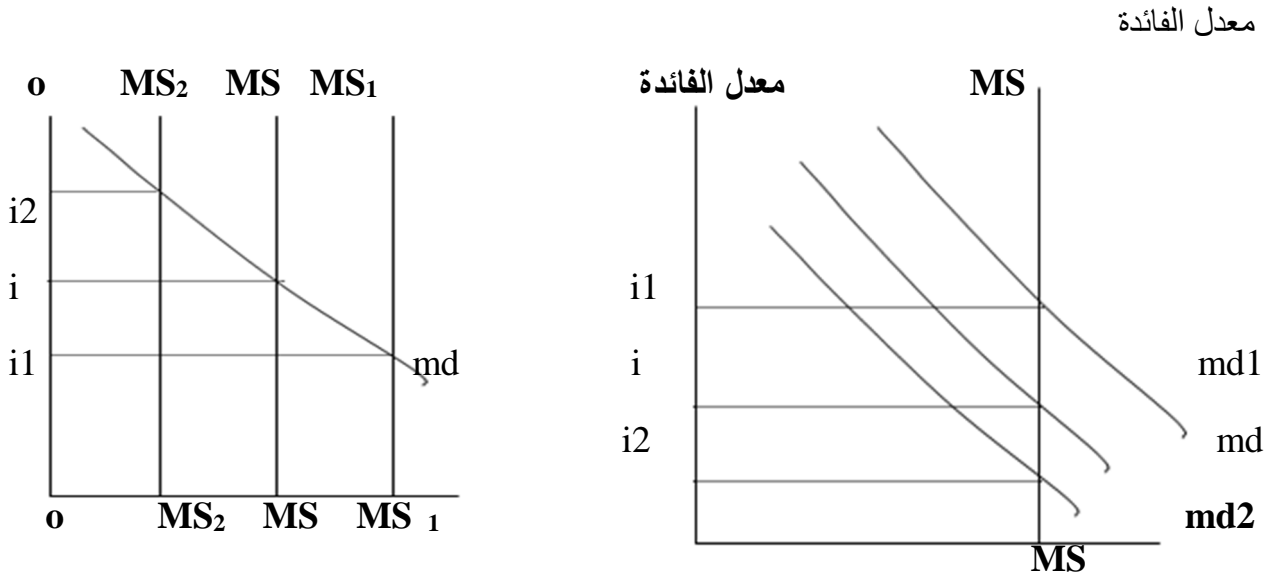
كما ان الادخار لا يشكل نقطة البدء عند التحليل الكينزي وانما تكوين رأس المال بواسطة الاستثمار في سلع الانتاج ، ان الاستثمار هو الذي يحدد الدخل والاستخدام في التحليل الكينزي ولا سيما في المدى القصير ، فان زيادة بمقدار معين في الاستثمار ستؤدي الى ارتفاع في الدخل والاستخدام في حالة وجود بطالة وطاقة انتاجية فائضة ( Kamerschen , 1998 :467) .

ان كينز لم يهتم بالآثار الناجمة عن عملية الاستثمار على تكوين رأس المال في المدى الطويل ، لكن هذا الاهتمام يأخذ عناية الحكومات . ووسيلة السياسة النقدية هنا هي ضرورة تخفيض سعر الفائدة لتسهيل عملية الاستثمار ، أي ان هدف السياسة النقدية في هذا الصدد سيكون توفير الاموال ، من خلال وفرة الائتمان

المصرفي ( الائتمان الرخيص ) ، بكلفة منخفضة لزيادة وتيرة الطلب على الاستثمار وتسريع عملية تكوين رأس المال باتجاه دفع عملية النمو الاقتصادي الى الامام وهنا يكون الطلب على النقود لأغراض التمويل الاستثماري مقدما على الطلب على النقود لأغراض المعاملات والاحتياط والمضاربة او السيولة كما عند الكلاسيك . وهكذا نرى اهمية السياسة النقدية في اطار هذا التحليل الكينزي في حين انه (اهمل دور النقود والسياسة النقدية في اقتصاد متقدم كان يعيش ظروف الركود الاقتصادي الشديد) ، وان الزيادة في كمية النقود تؤدي الى انخفاض في معدل الفائدة وهذا بدوره يؤدي الى زيادة الاستثمار ويؤدي من خلال عمل المضاعف الى زيادة الطلب الفعال. (McConnell & Brue, 2008:270) وخالصة التحليل الكينزي انه كلما كان سعر الفائدة مرتفعاً فان اثر تغيير سعر الفائدة الناجم عن تغيير عرض النقد يكون اكبر ما يمكن والعكس صحيح ، وهكذا ينتقل دور وسلوك السياسة النقدية من الدور المحايد كما عند الكلاسيك الى الدور الفعال والجوهري في التأثير في النشاط الاقتصادي وعبر قناة سعر الفائدة كما في الشكل التالي :-

## شكل ( 2 )

العلاقة ما بين سعر الفائدة وعرض النقود



(A)

عرض النقد

العلاقة بين عرض النقد وسعر الفائدة

مع ثبات الطلب على النقود

(B)

عرض النقد

العلاقة بين الطلب على النقود

وسعر الفائدة مع ثبات عرض النقد

Soures : Campbell R. McConnell & Stanley L. Brue , Macroeconomics ( Principles , Problems , and Policies) , 17<sup>th</sup> Edition , McGraw-Hill , 2008 :270 .

يلاحظ من الرسم البياني A العلاقة ما بين عرض النقود وسعر الفائدة مع ثبات منحى الطلب على النقود ، حيث يلاحظ من الرسم A ان نقطة التوازن ما بين عرض النقود والطلب على النقود عندما يتقاطع الطلب على النقود مع منحى عرض النقود MS فيتحدد السعر التوازني  $i$  ، لنفرض ان عرض النقود ارتفع الى  $MS1$  وبقي منحى الطلب على النقود ثابت فان ذلك سوف يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة الى  $i1$  في حين نلاحظ عند انخفاض عرض النقود الى  $MS2$  وبقي منحى الطلب على النقود ثابت فسوف يتقاطع مع منحى عرض النقود  $MS2$  عند مستوى الفائدة المرتفع  $i2$  وبهذه الحالة قد يطلق بعض الاقتصاديين على النقود في هذه المرحلة بسلعة النقود .

ويوضح المنحى B العلاقة ما بين الطلب على النقود وسعر الفائدة مع ثبات عرض النقود ، حيث يظهر من الرسم ان الطلب على النقود MD يقطع عرض النقود MS عند مستوى سعر الفائدة التوازني  $i$  ، وفي حالة انتقال منحى الطلب على النقود MD2 الى اليسار فان ذلك سوف يقطع منحى MS عند مستوى سعر الفائدة  $i2$  حيث ينخفض سعر الفائدة من  $i1$  الى  $i2$ . في حين عند انتقال منحى الطلب الى MD1 سوف يقطع منحى MS عند مستوى سعر الفائدة المرتفع  $i1$  ، وبهذه الحالة سوف يتحرك سعر الفائدة او تكلفة الطلب على النقود مع تغير الطلب عليه فقط بسبب ثبات عرض النقود (McConnell & Brue, 2008:270).

### 3- السياسة النقدية في نظرية النقوديون

أعتقد النقديون وعلى رأسهم ميلتون فريدمان ان عرض النقد ليس له أي اثر – في المدى الطويل – على مستوى التوازن الخاص بالدخل القومي . ففي المدة الطويلة يمارس عرض النقود اثره بصفة خاصة على مستوى الاسعار على وفق النظرية الكمية للنقود . غير انه في المدة القصيرة تمارس النقود اثرا مباشرا او هاما على الانفاق الكلي ومن ثم على الدخل القومي .

و يتبنى النقديين وجهة النظر القائلة إن عرض النقود يعد المحدد الرئيس لمستويات الناتج والتشغيل في الأجل القصير ومستوى الأسعار في الأجل الطويل؛ ولقد أسس النقديون رأيهم عن تأثير النقود بناءً على افتراضات معينة حول القطاعات الحقيقية والنقدية في الاقتصاد ، شأنهم في ذلك شأن الكينزيين ، إذ تبنى النقوديون فرضية فريدمان (Mishkin, 2007, 637) الذي أشار إلى أن الزيادة في عرض النقود ستؤدي إلى زيادة مهمة في الطلب الكلي ، ففي الأمد القصير ستسبب زيادة المعروض النقدي زيادة في الناتج والأسعار معاً ، في حين إن الزيادة في عرض النقد ستؤدي وبشكل رئيس إلى زيادة المستوى العام للأسعار خلال الأمد الطويل، وهكذا عد فريدمان إن معدل النمو طويل الأجل بالنسبة الى الناتج يتحدد بعوامل حقيقية معدل الادخار وهيكل الصناعة، ومن ثم فإن الزيادة السريعة في المعروض النقدي خلال المدة الطويلة تسبب ارتفاعاً في معدل التضخم وليس ارتفاع معدل النمو في الناتج ، طالما أنهم ينظرون إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة ، ومن ثم فإنهم يعطون مكافئته الأهمية القصوى في صلاح حالة النظام الرأسمالي (Friedman, 1974: 12).

و خلاصة تحليل ملتون فريدمان انه يعطي اهمية رئيسة للتوسع النقدي في تفسير التوسع الاقتصادي وفي تفسير التقلبات التي تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي وان الالية التي تجري من خلالها تأثير كمية النقود

على الدخل القومي يتم من خلال سريانها من القطاع النقدي والمالي الى القطاع الحقيقي ، (ويعد النقود سلعة رأسمالية ايضاً تدخل في العملية الانتاجية) ، كما ان الدور الحاسم يكون لكمية النقود في رسم وتحديد مسار السياسة النقدية وليس لأسعار الفائدة او الانفاق الاستثماري ويقترح فريد مان وانصاره النقوديون (زيادة كمية النقود سنوياً بنسبة ثابتة مع الزيادة في الناتج القومي) بالحسبان الاعتبار اتجاهها العام ومدة التأخير ، اذ ان أي اختلال بين معدل نمو عرض النقد ومعدل نمو الناتج القومي الحقيقي يؤدي الى اختلالات في توازن الاقتصاد القومي ، (ويرى وجود علاقة عكسية بين عرض النقد وسعر الفائدة مسمياً ذلك بتأثير السيولة ذلك مع بقاء العوامل الاقتصادية كالدخل ومستوى الاسعار والتضخم المتوقع على حالها اما اذا اثرت زيادة عرض النقد على هذه العوامل الاقتصادية التي لها تأثير على الاقتصاد ، فان زيادة عرض النقد تؤدي الى زيادة اسعار الفائدة) (الرفاعي و بلعربي، 2002: 180) .

#### 4- السياسة النقدية في تحليل نظرية التوقعات العقلانية

طبقاً لنظريات التوقعات الرشيدة ، فان السياسة المرنة لن تكون ناجحة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وعلى سبيل المثال اذا اصاب الاقتصاد انخفاض غير متوقع في الطلب الكلي ، فان الناتج والتشغيل ينخفضان . ان صانعي السياسة لديهم نفس المعلومات التي لدى الجمهور ، فان السياسة النقدية لا تؤدي غرضاً نافعا ، لان الاجور النقدية والاسعار سوف لن تتغيران الى ان يعود الناتج والعمالة الى مستوياتها الاصلية ، حتى في غياب مثل هذه السياسات (ابد جمان، 1988: 340) .

وينطلق أصحاب مدرسة التوقعات العقلانية في التحليل من إن سلوك الوحدات الاقتصادية يتحدد على أساس تعظيم المنافع إلى أقصى حد ممكن وتقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن ، وأمام كل وحدة اقتصادية كماً معيناً من المعلومات حول المتغيرات الاقتصادية الكلية يمكن أن تستخدم بكفاءة عالية تستطيع من خلالها اتخاذ القرارات الواقعية والصحية بشأن كل متغيرات السياسة الاقتصادية ومنها السياسة النقدية ، وبالتالي سوف لا يكون لمثل هذه التغيرات في السياسة الاقتصادية ومنها النقدية إلا تأثير ضئيل لا يؤخذ بالحسبان ولا سيما في المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد كالإنتاج والاستخدام (الدعمي، 2010: 18) .

#### 5- السياسة النقدية في نظرية اقتصاديو جانب العرض

وجه اقتصاديو جانب العرض نقداً كبيراً إلى كينز وأفكاره لاهتمامه بالطلب الكلي دون الاهتمام بجانب العرض ، وتنطلق فلسفة اقتصاديو جانب العرض من أن زيادة العرض الكلي هي الأنسب لضمان كفاية الأداء الاقتصادي ، كما أكد اتباع هذه النظرية على انه يمكن حفز الإنتاجية ودفعها إلى النمو من خلال إتباع إجراءات ترمي إلى إيجاد حوافز على الإنتاج . وقد اقترح أنصار تلك النظرية قيام الحكومة بخفض الضرائب على القطاع الخاص . كما دعوا إلى خفض معدلات الضرائب على الشركات ، أملاً منهم في زيادة أرباح تلك الشركات ، من ثم زيادة مدخراتها . وربما يؤدي ذلك بدوره إلى التشجيع على استثمار الشركات وتراكم رأس المال ، وعلى هذا الأساس يفهم أنصار مدرسة اقتصاديو جانب العرض أن السياسة النقدية الواجب إتباعها هي سياسة النقود الرخيصة (Cheap money policies) بدلاً من السياسة النقدية والانتماية الانكماشية التي تؤثر سلباً في إمكانية إنعاش جانب العرض ، إذ إن الائتمان الميسر وذا الكلفة المنخفضة ( حسب رأيهم في

أسعار فائدة منخفضة) من شأنه إن يقود إلى زيادة الحوافز الدافعة الى الإنتاج والإنتاجية ، بمعنى إن انخفاض تكلفة الائتمان سيؤدي إلى تشجيع الاستثمار، وبالتالي زيادة الإنتاج وزيادة العرض الإجمالي ، وهنا سوف ينتقل اثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد من خلال جانب العرض الإجمالي وليس الطلب الإجمالي ، أي إن أساس السياسة النقدية التي يؤمن بها أصحاب هذه المدرسة تتمثل في سياسة النقود الرخيصة والائتمان الميسر (Slavin,2003: 276).

### المطلب الثالث : الطبيعة المعقدة للسياسة النقدية

#### اولا : طبيعة و تطور أدوات السياسة النقدية

تعتمد البنوك المركزية في إدارتها للسياسة النقدية على مجموعة من السياسات هي : (الأسرج،2005:4,5):

1- السياسة الائتمانية : وهي السياسة التي تتعلق بالاطر العام الذي تمارس فيه مجموعة البنوك نشاطها الائتماني من حيث تحديد سعر إعادة الخصم والسقوف الائتمانية ونسب الاحتياطي الازامي ونسبة السيولة وغيرها من القيود الكمية والنوعية التي يحق للبنك المركزي استخدامها لتوجيه المصارف .

2- سياسة سعر الصرف : وهي السياسة التي يقرها البنك المركزي بهدف ادارة سعر الصرف إدارة اقتصادية متوازنة بغرض الحفاظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية ومنع تدهورها والمحافظة على استقرارها والدخول بائعا او مشتريا في السوق لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف .

3- سياسة إدارة الدين العام : وهي السياسة التي يقوم من خلالها البنك المركزي بإدارة الدين العام بهدف توفير السيولة النقدية اللازمة لتمويل النشاط الجاري والانفاق الجاري للدولة من خلال طرح أدون على الخزانة العامة وكذلك توفير التمويل للأنفاق الاستثماري من خلال طرح السندات طويلة ومتوسطة الاجل و ابرام القروض المحلية والدولية . .

ويستطيع البنك المركزي في السيطرة والتحكم في عرض النقود ومن ثم احداث تغييرات في اسعار الفائدة عبر احتياطات المصارف من خلال ادوات ووسائل عدة مكونات السياسة النقدية عبر الزمن وكالاتي :-

#### 1- الادوات الكمية :

##### أ- سعر اعادة الخصم:

يمكن تعريف سعر اعادة الخصم هو : الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية وتحويلها الى نقود قانونية في الحال ( الدسوقي ، 2010 : 60) .

ان تركيز احتياطات المصارف التجارية لدى البنك المركزي قد زاد من قدرة البنوك المركزية في تقديم الائتمان المصرفي للمصارف التجارية ، وارتبطت وظيفة الملجأ الاخير للإقراض بسياسة سعر الخصم ، إذ تستخدم هذه السياسة للحيلولة دون التقلبات اليومية في اسعار الفائدة عندما تطرا تقلبات غير متوقعة على الاحتياطات المطلوبة ( paula & William , 2005 :537 ) .

حيث ان الزيادة في معدل الخصم لا يشجع المصارف التجارية من الحصول على احتياطات إضافية من خلال الاقتراض من البنوك المركزية . وذلك بسبب ارتفاع كلفة الحصول على الاموال مما يؤدي الى انخفاض الاموال المعدة للإقراض وارتفاع سعر الفائدة وبالتالي انخفاض الطلب على القروض و انخفاض عرض النقود . ( سياسة نقدية انكماشية ) ( McConnell & Brue , 2005: 274 ).

كما يمكن للبنك المركزي تشجيع البنوك على الحصول على قروض اضافية (بتنفيذ سياسة نقدية توسعية) وذلك عن طريق تخفيض معدل الخصم مما يترتب عليه انخفاض تكاليف الحصول على السيولة النقدية اللازمة لزيادة القدرة الائتمانية للمصارف التجارية ، مما يؤدي الى زيادة مقدرتها على خلق الائتمان ومن ثم زيادة القروض المعدة للأسر والشركات وانخفاض اسعار الفائدة ومن ثم زيادة عرض النقود (Hubbard & O' Brien , 2010: 439).

#### ب- عمليات السوق المفتوحة :

تهدف عمليات السوق المفتوحة كغيرها من الأدوات النقدية إلى التحكم في عرض النقد من خلال " قاعدة بسيطة تقوم على أساس دخول البنك المركزي مشتر للأوراق المالية في السوق عندما يرغب في زيادة عرض النقد وبائع لها عندما يرغب في تخفيض عرض النقد " (Smith, 1995:429).

إذ يدخل البنك المركزي كبائع للأوراق المالية في السوق المالي بهدف معالجة الاتجاهات التضخمية من خلال قيامه بسحب العملة من التداول مما يؤدي الى انخفاض الاحتياطات لدى المصارف التجارية وانخفاض الاموال المعدة للإقراض وارتفاع اسعار الفائدة على القروض مما يؤدي الى انخفاض الطلب على القروض ومن ثم انخفاض عرض النقود (وهذه تسمى سياسة نقدية انكماشية ) ( Bilbie & Straub , 2006 : 4 ).

اما عندما يدخل البنك المركزي كمشتري للأوراق المالية في السوق المالي بهدف معالجة الكساد إذ يدخل البنك المركزي بشراء الاوراق المالية سوف يؤدي الى زيادة العملة في التداول وزيادة الاحتياطات لدى المصارف مما يؤدي الى زيادة الاموال المعدة للإقراض وانخفاض اسعار الفائدة على القروض وزيادة الطلب على القروض وبالتالي زيادة عرض النقود ( سياسة نقدية توسعية ) ( Arnold , 2010:274 ).

#### ج- نسبة الاحتياطي القانوني

من الوسائل أو الأدوات التي تستخدمها السلطة النقدية للتأثير والرقابة على حجم الائتمان تغيير نسبة الاحتياطي القانوني ، فمن المعروف أن السلطة النقدية تلزم المصارف التجارية بالاحتفاظ بنسبة من أرصدها الحاضرة في صورة رصيد دائن لدى البنك المركزي وتوكل التشريعات للسلطة النقدية حق تغيير هذه النسبة بقرار منها عندما تقتضي الضرورة ذلك ( Blanchard , 2006 :547 ).

فإذا وجدت السلطة النقدية أن السيولة في الاقتصاد لا تتناسب والمعدلات المطلوبة ، تلجأ في هذه الحالة إما إلى زيادة نسبة الاحتياطي القانوني مما يؤدي إلى تخفيض قدرة المصارف على منح الائتمان ، أو تخفيض تلك النسبة لزيادة قدرة المصارف على منح الائتمان .

وتعد هذه السياسة من السياسات التي تستخدمها الكثير من البنوك المركزية بغرض مكافحة الكساد او الحد من الاتجاهات التضخمية وذلك على النحو الآتي : (298: 2011 , Boyes ) .

الحالة الاولى : ففي حالة التضخم اذا لاحظ البنك المركزي ان حجم الائتمان الذي قامت المصارف التجارية بتقديمه قد تجاوز المستوى المرغوب فيه ورأى ضرورة تخفيض حجم الائتمان بغرض مكافحة الاتجاهات التضخمية في النشاط الاقتصادي فسوف تلجأ السلطة النقدية الى تنفيذ سياسة نقدية انكماشية وذلك برفع نسبة الاحتياطي القانوني مما يؤدي الى تقليل سيولة المصارف وتقل الاموال المعدة للإقراض ومن ثم انخفاض حجم القروض وانخفاض عرض النقود مما يساعد على التقليل من الآثار التضخمية .

الحالة الثانية : اما في حالة الكساد فيلجأ البنك المركزي الى تنفيذ سياسة نقدية توسعية وذلك بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني مما يعني زيادة سيولة المصارف التجارية وزيادة قدرتها على خلق الائتمان وانخفاض اسعار الفائدة على القروض مما يشجع على زيادة الاقتراض ومن ثم زيادة عرض النقود ( , Blanchard 2006 :547 ) .

#### د- ضوابط التوسع الائتماني

أحد الأساليب وأدوات السياسة النقدية ذات الأثر المباشر والفعال في الحد من التوسع الائتماني، فبغية أن لا يؤدي التوسع في الائتمان إلى خلق اتجاهات تضخمية ، ومع توجيه الائتمان نحو المشروعات الإنتاجية ، بالإضافة إلى التأثير في جانب الطلب تم وضع سقف ائتمانية معينة لمقدار ما تقدمه البنوك التجارية من قروض وتسهيلات للقطاع العام والخاص بعدم تجاوز السقف المحددة خلال السنة المالية ، مع استبعاد الاستثمارات التي تقوم بها المصارف في الأوراق المالية في السقف الأئتمانية المحددة لكل مصرف لدعم وتشجيع تلك المصارف على تمويل التنمية وتنشيط سوق المال باستثمارات حقيقية .

فعندما ترفع السلطة النقدية نسبة الإقراض إلى الودائع يتم المساهمة في زيادة كمية الأموال السائلة التي يتم ضخها للمشاريع والقطاعات الاقتصادية المختلفة بهدف المحافظة على أوضاع اقتصادية مرغوبة في ضمن سياسات نقدية مخططة، مما يؤدي إلى انتعاش أجزاء كبيرة من الاقتصاد والمساهمة في التغلب على مشكلة السيولة ( شاهين ، 2004 :21).

ويمكن توضيح اليات عمل ادوات السياسة النقدية من خلال الشكل رقم ( 3 )

الشكل ( 3 )

اليات عمل ادوات السياسة النقدية



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مصادر متعددة .



## 2- الادوات النوعية :

تستهدف هذه الوسائل التأثير في نوع الائتمان ووجهته وليس في مقاديره بقصد توجيه بعض الانشطة الاقتصادية وهي تلائم الاوضاع الخاصة التي تتميز بها الاقتصاديات المختلفة (الدوري ، السامرائي، 2006، 192).

وان الهدف من هذه الوسائل هو تخفيض توجيه الائتمان إلى القطاعات الأقل إنتاجية وتحويله إلى المشروعات الإنتاجية بما يساهم في رفع معدلات الإنتاجية ورفع مستوى الدخل القومي وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد ، ومن اهم الوسائل النوعية :- (الزقل ، 2012: 39).

- أ- الإقناع الأدبي : وهو استخدام اسلوب النصح والارشاد في سبيل تحقيق أهداف معينة متصلة بالائتمان المصرفي . حيث تقدم هذه النصائح والإرشادات في اجتماعات خاصة مع مسؤولين المصارف التجارية وأثناء الاجتماعات الدورية التي ينظمها البنك المركزي ، وعن طريق المراسلات والمنشورات .
- ب- تحديد أسعار فائدة مختلفة حسب نوع القروض .
- ج- توجيه الائتمان المصرفي نحو قطاعات معينة .
- د- سياسة سقوف الائتمان بغرض السيطرة على التضخم خلال فترة زمنية معينة . يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف من خلال التعامل ببيع العملات الأجنبية وشرائها ، وذلك بهدف التحكم بالسيولة المحلية مكوناً الأساليب المباشرة على الرقابة والائتمان ، فضلاً على المحافظة على سعر صرف العملة طبقاً لأهداف السياسة النقدية.
- هـ- منع البنك المركزي المصارف من التعامل أو المضاربة بالمعادن النفيسة بأي شكل من الأشكال، لما تتميز به هذه المعادن من التذبذب الشديد في أسعارها ، وكذلك لغرض درء المخاطر التي تتعرض لها أموال المصرف والعملاء.

## ثانياً : اهداف و ادارة السياسة النقدية

### 1- اهداف السياسة النقدية

عندما تقرر اي دولة اتباع اجراءات نقدية ( سياسة نقدية ) فأنها يجب ان تقرر فيما اذا كانت هذه الاجراءات فيما يتعلق بالسياسة النقدية ستكون لغرض التحكم فقط بالتضخم أو ستؤثر على الانتاج الوطني وعلى حجم البطالة وسعر الصرف وسعر الفائدة .

وعلى الرغم من انه يصعب تفهم الاسباب المنطقية الكامنة خلف انتهاج سياسة نقدية بعينها ، الا ان المتخصصين أو المهتمين الذين يتفحصون القرارات عادة ما يضعون ايديهم على الحقيقة : وهي ان البنك المركزي ينصب اهتمامه في النهاية على الحفاظ على سلامة المؤسسات المالية ومكافحة التضخم وحماية سعر صرف العملة والحد من معدلات البطالة الزائدة ( سامو يلسون و هاوس ، 2006: 564 ) .

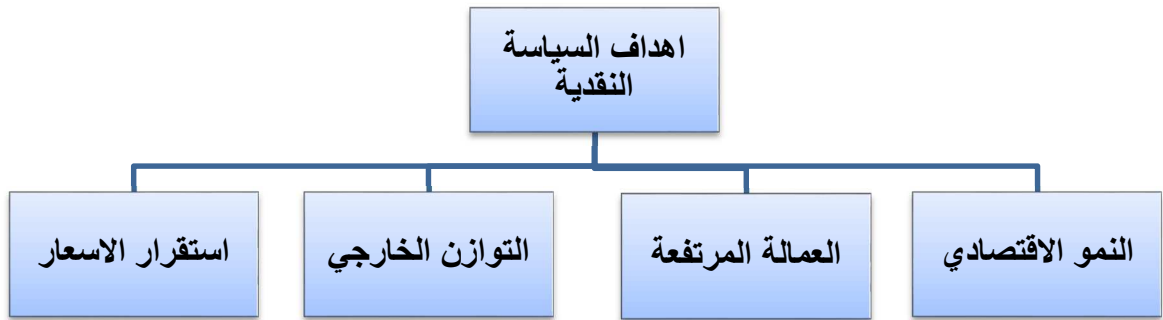
وعادة ما يضع البنك المركزي السياسة النقدية والائتمانية ، ويشرف على تنفيذها مراعيًا في ذلك الاهداف العامة للسياسة الاقتصادية ، ومن ثم يقع عليه ادارة النظام المصرفي في البلاد ومراقبته ، لتوليد التدفقات

النقدية والائتمانية ، لتحقيق معدل مقبول للنمو الاقتصادي ، مع المحافظة على الاستقرار النقدي والاقتصادي وتحقيق توزيع عادل لكل من الدخل والثروة ، والتأكد من ان الجهاز المصرفي يقع في متناول جميع قطاعات المجتمع التي تستطيع ان تستخدم التمويل المصرفي استخداما منتجا وكفوءا ، وهذه تشكل في مجملها اهداف السياسة النقدية ( Colander , 2004:671).

و سوف نستعرض اهم اهداف السياسة النقدية وهي :

#### الشكل ( 4 )

##### اهداف السياسة النقدية



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مصادر وادبيات السياسة النقدية

#### أ- النمو الاقتصادي

ان هدف النمو الاقتصادي هو هدف اساسي للسياسة النقدية ، وان منطلق النمو يأتي من الاستثمار وتحريك الطاقات الانتاجية بشكل مستمر ، وذلك يعني تفعيل الطلب الكلي عن طريق سياسة نقدية توسعية . و اذا افترضنا ان حجم الاستثمار يتأثر بصورة طردية مع نمو حجم القروض المقدمة الى المؤسسات الانتاجية ، الامر الذي يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي وبشكل الذي يحافظ فيه على معدلات تضخم معتدلة .

وتؤثر هذه السياسة على محور هام واحد لمعدل النمو الاقتصادي وهو: (الاستثمار) . ولا يعني معدل اعلى للاستثمار فقط راس مال اكثر لكل عامل ، ولكن ايضا طريق هام يحدث فيه التقدم التكنولوجي ، طالما ان الابتكارات غالبا ما تتجسد في معدلات جديدة ، ويذهب اختراع الة جديدة سدى في خصوص زيادة الانتاجية مالم تستمر الشركات بتركيبها ( ماير و دوسينبري ، 2002 : 490 ) .

ويمكن تعزيز النمو الاقتصادي من خلال النظريات الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد الكلي فهناك نظريات تحفز على زيادة الطلب وهي الخاصة بالفكر الكنزي وهذه النظريات تم تطبيقها حتى عهد بداية الثمانينيات حيث كانت اغلب الدول قياداتها مركزية وكان الفكر الاقتصادي الاشتراكي يطبق في كثير من دول العالم وتحل

اغلب المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم بالأسلوب الكنزي ولكن مع بداية الثمانينيات بدأت تطبق افكار ونظريات تتعلق بجانب العرض اي كيف يتم تحفيز العرض الكلي من خلال تخفيض الضرائب على المؤسسات والشركات والوحدات الانتاجية لزيادة ارباحها ومن ثم زيادة الدخل تؤدي الى زيادة الطلب ويؤدي ذلك الى زيادة معدل النمو الاقتصادي (Mishkin , 2007 : 396) .

### ب- العمالة المرتفعة

يرتبط هدف التشغيل الذي يمثل الهدف الثاني للسياسة النقدية بهدف تحقيق النمو الاقتصادي ، ولذا فان عدم تحقيق نمو اقتصادي ينعكس سلباً على هدف التشغيل الامر الذي يحمل السياسة النقدية انتكاسا يظهر من خلال تزايد معدلات البطالة .

ان تحقيق العمالة المرتفعة في اطار من الاستقرار النقدي يعد في مقدمة اهداف السياسة النقدية . وكل شخص يريد تجنب البطالة الضخمة ، بغض النظر عما اذا كان السر في ذلك هو التركيز على الشقاء الانساني الذي تخلفه مثل هذه البطالة او على خسارة تبيد الناتج الذي تشير اليه .

إذ إن ارتفاع معدلات البطالة يؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي عن مستواه المحتمل ، والبطالة تسبب ضائقة مالية ويقلل من احترام الذات للعمال الذين يفتقرون الى فرص العمل (Hubbard , 2010 : 457).

### ج- التوازن الخارجي

يعد تحقيق التوازن الخارجي من الاهداف المهمة للسياسة النقدية ، اذ يمكن ان نحكم على فاعلية السياسة النقدية في بلوغ هذا الهدف من خلال تحسين وضعية ميزان المدفوعات من جهة ، وتحقيق استقرار اسعار الصرف من جهة ثانية .

إذ تؤدي السياسة النقدية دورا مهما في تحسين وضع ميزان المدفوعات عن طريق رفع سعر الفائدة لجذب رؤوس الاموال الاجنبية للتحرك الى داخل البلد واتباع نظام صرف اجنبي مناسب يؤدي الى تشجيع الصادرات والحد من الواردات ، فتخفيض سعر الصرف يحسن الميزان التجاري اذا نجح في زيادة صادرات البلد وخفض وارداته (الجنابي و ارسلان ، 2009 : 261) .

### د- استقرار الاسعار

ان البنك المركزي يدرك اضرار الزيادة المستمرة في المستويات العامة للأسعار ، وهدف استقرار السعر هو من الاهداف الاساسية للسياسة النقدية و هو : المحافظة على معدلات منخفضة للتضخم .

إذ استمرار التضخم يؤثر على توزيع الدخل والثروة بصفة اساسية بسبب اختلاف الاصول والخصوم التي يمتلكها الافراد . فعندما يقوم الافراد باقتراض النقود ، يبدو الارتفاع الحاد في الاسعار بمثابة مكسب مفاجئ وغير متوقع بالنسبة لهم (Woodford, 2003 : 5).

وعلى صعيد اخر ، اذا ما استمر التضخم لفترة طويلة سيبدو الافراد اكثر قابلية لتوقعه وستبدأ الاسواق في التكيف وفقاً له . وسيتغلغل التضخم على نحو تدريجي ليستقر في سعر فائدة السوق .

ان اهمية السياسة النقدية في مكافحة التضخم تكمن في حقيقة التوسع النقدي والمصرفي بما يستهدف تخفيض القدرة الشرائية للمستهلكين، (وذلك عن طريق استخدام ادوات السياسة النقدية) ومن ثم فإن تقييد ذلك التوسع يعني تخفيض القدرة الشرائية وتخفيض الاجهاد على الطاقات الانتاجية مما يؤدي الى تخفيض معدل التضخم (عبد الحميد ، 2003 :113).

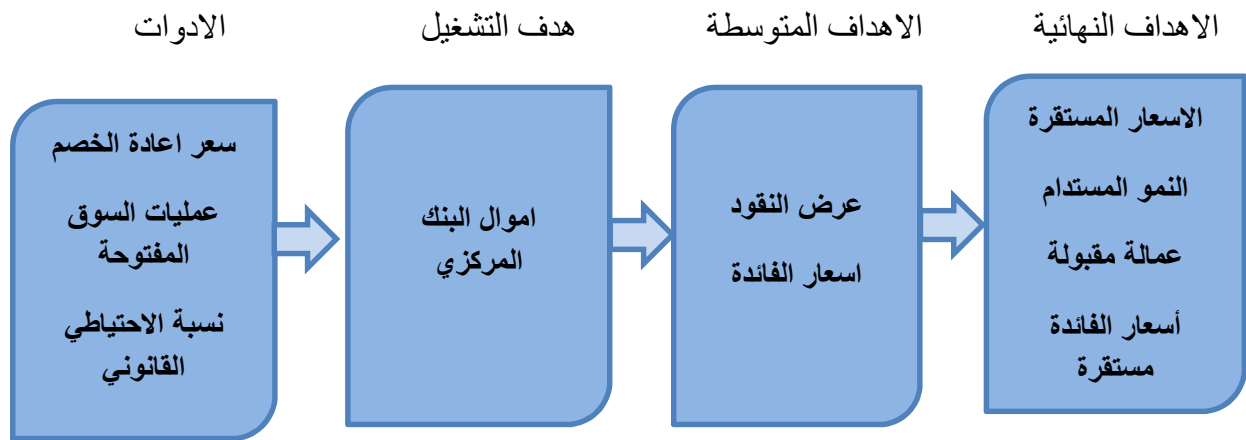
## 2- العلاقة ما بين اهداف و ادوات السياسة النقدية

ان سلوك البنك المركزي يؤثر على السياسة النقدية من خلال اصداره تعليمات ولاسيما بالسوق المفتوحة سواء أكان بائعاً أم مشترياً للسندات او تحديده لسعر الخصم عند مستويات معينة او تحديد الاحتياطي القانوني لمواجهة المشاكل التي قد يعاني منها الاقتصاد القومي ، وبصورة عامة فان القرارات التي يتخذها البنك المركزي لها اثارها المباشرة على الاسواق المالية فارتفاع او انخفاض اسعار الفائدة له تأثير على مجمل الاقتصاد القومي من حيث اسعار الاسهم والادخار والاستثمار وبهذه الحالة سوف تنعكس هذه التغيرات على هذه الاهداف المتوسطة بالشكل المطلوب الذي خطط من اجله استخدام هذه الوسائل النقدية من قبل البنك المركزي لتحقيق الاهداف الكلية للاقتصاد القومي مثل النمو الاقتصادي والتوظيف واستقرار الاسعار والتوازن الخارجي ( Colander , 2004:671 ). كما يوضح الشكل الاتي :

الشكل التالي يلخص العلاقة ما بين أدوات وأهداف البنك المركزي :

### الشكل (5)

ادوات واهداف البنك المركزي



المصدر : ( David Colander , Economics , 5th Edition , 2004:671 )

ثالثا : شروط نجاح السياسة النقدية

إن نجاح السياسة النقدية في اي دولة في ظل نظام اقتصادي انما يتوقف على عدة عوامل اهمها :  
(الشمري ، 2008 : 57 )

- 1- وجود نظام معلوماتي فعال ( نوعية البطالة ، وضع الميزانية ، معدل النمو ، ميزان المدفوعات )
- 2- هيكل النشاط الاقتصادي (حجم التجارة الخارجية ، سياسة الحكومة تجاه المؤسسات ، مكانة القطاع العام والخاص ) .
- 3- مرونة الجهاز الانتاجي .
- 4- وجود نظام سعر صرف ملائم .
- 5- سياسة الاستثمار ( المناخ الملائم ، التحفيزات المقدمة ، تسهيل تدفق رؤوس الاموال الاجنبية ) .
- 6- توفير اسواق مالية ونقدية منظمة ومتطورة .

رابعا : الية عمل السياسة النقدية

بغية معرفة الالية التي تعمل بموجبها السياسة النقدية والتي تقود الى الاستخدام الكامل واستقرار الاسعار يجب اولاً فهم سوق النقود الذي تعمل فيه السياسة النقدية (Adam , 2012 : 89).

يتكون سوق النقود من جانبين هما جانب العرض وجانب الطلب ، ان البنك المركزي هو الذي يقرر عرض النقود والتحكم فيه بدرجة كبيرة من الدقة اذا ما احسن السيطرة على احتياطات المصارف التجارية .

اما جانب الطلب فتعتمد على رغبة افراد المجتمع في الاحتفاظ بثروتهم بشكل ارسدة نقدية وهذه تستند بدورها الى الوظائف التي تقوم بها النقود كوسيلة للتبادل وكمستودع للقيمة . ويقوم البنك المركزي بالتحكم بكمية النقود المتداولة ودور الجهاز المصرفي في خلق النقود من خلال عملية منح القروض حيث يقوم البنك المركزي بتوفير الاحتياطات اللازمة للجهاز المصرفي الذي يستخدمها لفتح حسابات جارية جديدة .

ان تأثير السياسة النقدية التي تحصل في سوق النقود لا بد وان تكون لها انعكاسات في القطاعات الانتاجية ، هذا يعني أنه من خلال التغييرات في السياسة النقدية في فترات الركود والتي تهدف إلى الحد من حجمها يكون لها تأثير على الاقتصاد (Delong & Olney ,2006 :401).

فعلى سبيل المثال اذا كان الاقتصاد في حالة ركود وارادت الحكومة ان تستخدم السياسة النقدية لتنشيطه ، سوف تتخذ القرارات اللازمة لزيادة عرض النقود باستخدام الادوات المعتمدة لديها وحسب الخطوات التالية :  
(السيد علي & العيسى ، 2004 : 380-381 ) .

1- تقوم الحكومة بالعمل على زيادة احتياطات المصارف التجارية بشراء السندات في السوق المفتوحة أو تخفيض سعر الخصم أو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني .

2- تستطيع المصارف التجارية استخدام احتياطاتها الفائضة بدافع الربح لزيادة حجم الحسابات الجارية عن طريق منح القروض .

3- تؤدي الزيادة الحاصلة في عرض النقود من خلال توسع حجم الائتمان المصرفي الى زيادة عرض النقود مع بقاء الطلب على النقود ثابتا ، فان ذلك يدفع اسعار الفائدة نحو الانخفاض ، مما يشجع المستثمرين على زيادة الاستثمار في المجالات الانتاجية المختلفة . كما ان زيادة عرض النقود وانخفاض اسعار الفائدة ، أي توفير الائتمان بكلفة اقل ، على قيمة مكونات الثروة الفردية كالسندات والاسهم والعقار فتميل نحو الارتفاع مما يؤثر على السلوك الانفاقي للأفراد نتيجة لارتفاع قيمة ثروتهم .

4- مع ارتفاع قيمة الثروات الفردية وانخفاض سعر الفائدة لا بد وان يرتفع الانفاق الكلي نتيجة لزيادة الانفاق الاستهلاكي .

5- ان الزيادة في الانفاق الكلي سيكون لها تأثير مضاعف على مستوى الانتاج والدخل وفرص العمل من خلال ما يسمى بمضاعف الانفاق وبنفس الوقت قد يولد ضغوط تصاعدية على مستوى الاسعار كلما اقترب الاقتصاد من مستوى الاستخدام الكامل .

#### المطلب الرابع : مشاكل في إدارة السياسة النقدية

تتعرض السياسة النقدية الى مشاكل في ادارتها اهمها :. ( Colander , 2006 :329-331 )

##### 1- شرك او فخ السيولة

من المشاكل التي تواجه السياسة النقدية هو فخ السيولة ، يحدث عندما تنخفض اسعار الفائدة بشكل كبير ، مما يعني ان اسعار السندات سوف ترتفع ، فإذا ارتفعت أسعار الفائدة ، فإن أسعار السندات سوف تنخفض ، ( وجود علاقة عكسية بين اسعار الفائدة واسعار السندات ) مما يعني أن حملة السندات سوف يتعرضون للخسائر ، لذلك فإن الافراد يفضلون الاحتفاظ بالنقود بدلا من السندات ، والسياسة النقدية تكون عاجزة في هذه الظروف ، لأنه حتى لو استخدمت سياسة توسعية فان الزيادة في عرض النقود سوف توجه نحو الادخار ولا تؤثر على اسعار الفائدة ولن تحقق السياسة النقدية اهدافها .

##### 2- التباطؤ الداخلي :

هناك اربعة انواع من التباطؤ الداخلي هي : ( محمد ، 1996:25 )

- أ- تباطؤ المعلومات : فصانع السياسة لا يعرف ما يحدث في الاقتصاد في لحظة وقوعه والمعلومات ايضا ، اذا حصل عليها ، تتغير بسرعة .
- ب- تباطؤ المعرفة : وصانع السياسة لا يخطط على اساس معلومات شهرية وانما ينتظر حتى تستمر ثلاثة اشهر والاحصاءات تحتاج الى تحليل ودراسة ، ومن البيانات ما يمكن الحصول عليه بعد اسبوع كعرض النقود ، ومنها ما يتأخر الى شهر كالائتمان ، او ربع سنة كالناتج القومي ، فضلا على ان بعض الارقام لا تكون نهائية الا في تواريخ لاحقة ولهذا يسبقها الواقع .

ج- تباطؤ اتخاذ القرار : فإقرار السياسة في النظم الديمقراطية تحتاج الى دورة استشارة ، وان كانت في السياسة النقدية ، لاعتمادها على البنك المركزي ، اقصر من السياسة المالية التي تعتمد على السلطة التشريعية .

د- تباطؤ التنفيذ : وهي المدة بين المعرفة و اجراء السياسة ، وهي تعتمد على المؤسسات والاجراءات المنظمة ، وكلما زاد عدد صناعات السياسة ، طال امد اتخاذ الاجراءات ، مع التذكير بان الاجراءات السريعة ليست بالضرورة جيدة .

3- التباطؤ الخارجي : وهو الثغرة بين اتخاذ الاجراء وظهور اثاره وهذا يتوقف على المؤسسات والعادات وخصائص الية الانتقال ، وهو فوق متناول واضع السياسة لما يلي :. (محمد ، 1996:26 )

- أ- الانتقال : ان التأثير يحدث تغييرا هيكليا ولهذا لا يتم في الاجل القصير وانما ينتشر ببطئ .
- ب- الانفاق : فالتغير الذي يحدث لا بد ان يستوعبه المستهلك و يوقن باستمراريته ، وهو ايضا يحتاج لوقت حتى يغير عاداته .
- ج- الاستثمار : فالمستثمر يعرض ويناقش ، ثم يحصل على المال ، ثم يجمع عناصر الانتاج ويوقع العقود .

والتباطؤ الخارجي تؤثر فيه السياسة المالية اسرع من السياسة النقدية ، لان السياسة المالية تؤثر مباشرة في الدخل و الاستهلاك ، بينما السياسة النقدية تؤثر غالبا في الاستثمار ، والسياسة المالية أكثر فاعلية في علاج الركود من السياسة النقدية ، وفي التضخم العكس صحيح .

#### المطلب الخامس : السياسة النقدية والنقود الالكترونية

تعد النقود الالكترونية وسيلة دفع حديثة النشأة ، فهي آخر ما تم ابتكاره في وسائل الدفع الالكتروني ، إذ تميزت بجملة من الخصائص جعلتها من أكبر التحديات التي تواجه أنشطة البنوك المركزية ، وهو ما جعل آثارها على وظائف البنك المركزي محل العديد من التساؤلات والإشكاليات وخاصة دوره في إدارة السياسة النقدية.

لإيضاح تأثير النقود الالكترونية على أدوات السياسة النقدية سنتناول تأثيرها على الأدوات الكمية الثلاث كما يأتي:- (rayport & Jaworski , 2000:380)

1- تأثير النقود الالكترونية على سعر إعادة الخصم : أو كما يسمى سعر البنوك وهو معدل الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق المالية المصارف التجارية.

يمكن للأفراد القيام بشراء النقود الالكترونية مقابل النقود القانونية ، ومن ثم فإن هذه النقود وفي كلتا الحالتين ستدخل في خزينة المصارف ، لأن مصدري النقود الالكترونية سيقومون بإيداع النقود القانونية التي تلقوها نظير النقود الالكترونية في أرصدهم البنكية.

وستقوم المصارف بتغيير النقود في مقابل ودائع مع البنك المركزي وبهذه الطريقة فإن احتياطي المصارف التجارية سوف يزيد عن الحجم المرغوب فيه . وفي تلك الحالة ، فإن هذه المصارف ستختار بين أمرين : ( الشافعي، 2003: 157)

- أ- إما أن تقوم بشراء كثير من الأصول من المؤسسات غير البنكية، ومنح مزيد من القروض.
- ب- وإما أن تقوم بشراء مزيد من الأصول من البنك المركزي.

وسوف يؤدي زيادة الطلب على الأصول في أسواق المال إلى انخفاض في أسعار الفائدة ولهذا السبب فإن المصارف سوف تفضل البديل الثاني ، وما دام البنك المركزي يقوم بتثبيت سعر فائدة بعض الأصول قصيرة الأجل فإن المصارف سوف تعيد شراء الأصول من البنك المركزي ، وبالتالي تقوم المصارف باستخدام النقود المحصلة من بيع النقود الالكترونية في تخفيض خصومها في مواجهة البنك المركزي ، وفي حالة ما إذا قام مصدر النقود الالكترونية بعرض المزيد من النقود الالكترونية عن طريق منح قروض ، أي خلق نقود جديدة دون أن يتم تعويضها من خلال انخفاض النقود في مكان آخر، في مثل هذه الحالة سيكون من الصعب على البنك المركزي أن يتحكم في مستوى سعر الفائدة إذا ظلت سلطة المصارف في منح هذه القروض دون أي قيود وكما هو معلوم ، فإن البنك المركزي يمكنه أن يتحكم في حجم الائتمان ، عن طريق تغيير معدل إعادة الخصم فإذا كان الاتجاه التوسعي وأراد التوسع في منح القروض فإنه يلجأ إلى تخفيض معدل إعادة الخصم فتقبل المصارف التجارية على خصم أوراقها لدى البنك المركزي وبالتالي تزداد سيولتها النقدية وعكس ذلك الاتجاه الإتجاه الانكماشية .

إن ظهور النقود الالكترونية جعل احتياطات المصارف التجارية تزداد، ومن ثم يمكن القول أن سعر إعادة الخصم لن يكون له تأثير كبير في السيطرة على حجم الائتمان ، وذلك لأن إقبال المصارف على إعادة خصم الأوراق التجارية من البنك المركزي سيقبل بسبب زيادة سيولتها النقدية وانخفاض حاجتها للبنك المركزي لمنحها هذه السيولة، فمهما كانت التغيرات في سعر إعادة الخصم فإنه لن يؤثر على حجم الائتمان لأنه لا يوجد طلب لإعادة خصم الأوراق التجارية .

2- تأثير النقود الالكترونية على السوق المفتوحة : إن تطور النقود الالكترونية وحلولها محل النقود القانونية يمكن أن يؤثر في عمليات السوق المفتوحة باعتبارها إحدى الأدوات المهمة التي يستخدمها البنك المركزي في إقرار السياسة النقدية الملائمة وذلك من حالتين : (rayport & Jaworski , 2000:382).

الحالة الأولى : إن قيام الأفراد باستخدام النقود الالكترونية بصورة شائعة سوف يدفعهم تدريجياً إلى الاستغناء عن الاحتفاظ بنقود قانونية سائلة وسوف يترتب على هذا قيام المصارف التجارية برد ما يزيد عن حاجتها إلى البنك المركزي بهدف زيادة نسبة الاحتياطي النقدي لديه إلا أن زيادة حجم الاحتياطي سوف تحد من قدرة البنك المركزي على القيام ببيع الأوراق المالية لامتناس جزء من السيولة الموجودة لدى المصارف ومن ثم التأثير على مقدرتها على منح الائتمان.

وفي حالة قيام البنك المركزية ، بشراء الأوراق المالية من الأفراد بهدف بسط الائتمان ، فإن الأفراد سوف يستخدمون نقودهم الالكترونية في شراء تلك الأوراق ، إلا أن عدم وجود ارتباط بين النقود الالكترونية وبين أي أرصدة لهم لدى المصارف التجارية فإن من شأن هذه العملية ألا يكون لها أي تأثير على



السياسة الائتمانية لتلك البنوك ومع هذا ، فإن تأثير النقود الالكترونية على عمليات السوق المفتوحة للبنك المركزي سوف تتوقف بصورة رئيسية على مدى شيوع استخدام النقود الالكترونية فكلما كان التعامل بالنقود الالكترونية هامشيا كلما كان تأثيرها ضعيفا على فعالية سياسة السوق المفتوحة التي يقوم بها البنك المركزي وعلى العكس من ذلك فإن استخدام النقود الالكترونية كبديل للنقود القانونية قد يكون له تأثير كبير على تدخل البنك المركزي مشتريا أو بائعا في سوق الأوراق المالية ، وكذلك فإن هذه الآثار قد تمتد إلى مستوى سعر الفائدة المتوقع تغيره تبعا لنشاط البنك المركزي في هذه السوق ، إذ أن قيامه بشراء الأوراق المالية سوف يؤدي إلى زيادة نسبة السيولة، وبالتالي يزيد عرض النقود مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ويحدث العكس عند قيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية.

الحالة الثانية : إن التوسع في استعمال النقود الالكترونية سيقصص ميزانية البنك المركزية بشكل ظاهر وعند مستوى معين قد يقيد هذا التقليل قدرة البنك المركزية على إجراء عمليات السوق المفتوحة.

هناك من يرى بأن النقود الالكترونية ستؤثر على سياسة السوق المفتوحة ولكن بطريقة إيجابية، حيث يرون بأن استخدام عمليات السوق المفتوحة الكترونيا عبر الشبكة ، سيكون أكثر سرعة وكفاءة من الوسيلة التقليدية إذ تصل لقاعدة أوسع من العملاء داخليا وخارجيا وبالتالي يمكن للتوازن النقدي أن يعود بصورة أسرع.

3- تأثير النقود الالكترونية على الاحتياطي القانوني : يجب على المصارف التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من حجم الودائع المتوفرة لديها لدى البنك المركزي، كاحتياطي نقدي قانوني على شكل رصيد دائن ، إذ يمكن للبنك المركزي التحكم في قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان عن طريق استعمال هذه الأداة -الاحتياطي القانوني- وذلك بتغيير نسبتها.

يمكن أن تؤثر النقود الالكترونية على الاحتياطي القانوني وذلك بالشكل الآتي : ( شايب ، 2012 : 13 )

- أ- على حجم الاحتياطي المحتفظ به لدى البنك المركزي : إن التحول لاستخدام النقود الالكترونية محل النقود القانونية سيرفع من مستوى الاحتياطي القانوني وذلك لأن زيادة الودائع تؤدي إلى زيادة الاحتياطي .
- ب- على فعالية سياسة الاحتياطي القانوني كأداة لمراقبة الائتمان : أن حجم الاحتياطي يزداد بازدياد استخدام النقود الالكترونية ومن ثم تزداد سيولة المصارف التجارية فينتقلص الطلب على الاحتياطي المحتفظ به لدى البنك المركزي ، ومن ثم فإن ظهور النقود الالكترونية سيحد من فعالية سياسة الاحتياطي القانوني ، لأنه سيتكون لدى المصارف التجارية فائض في النقود المودعة وتزداد سيولتها بشكل ملحوظ كما أن النسبة المفروضة على ودائع العملاء لن تتأثر كما هو مطلوب لتقيد الائتمان أو تشجعه .

**المطلب السادس : طبيعة السياسة النقدية في البلدان المتقدمة و النامية**

تختلف السياسة النقدية في البلدان المتقدمة عن البلدان النامية ، إذ تمتاز الاقتصاديات النامية بإنتاجية منخفضة وبمستويات متدنية من الدخل تستند الى الطبيعة المتخلفة للمؤسسات والمواقف والقيم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تتصف بها مجتمعاتها . وتفنقر بلدانها في ضمن البيئة الاقتصادية المتخلفة الى نظام مالي ونقدي ومصرفي متطور ومنتظم ، وتتسم بهيكل اقتصادي مشوه ضئيل الفعالية وسيئ التنظيم مما يجعل صعوبة في تنفيذ السياسة النقدية لأهدافها ، لأنه لا يمكن لأدوات السياسة النقدية ان تعمل الا بوجود مؤسسات و اسواق مالية متطورة ( عبد السلام ، 2004 : 148 ) .

اما في البلدان المتقدمة فتمتاز بالانفتاح الاقتصادي وتزايد حجم التجارة الدولية وحرية تدفق رؤوس الاموال و وجود نظام مالي ونقدي ومصرفي متطور ومنتظم ومؤسسات واسواق مالية متطورة ، وتتباين استخدام ادوات السياسة النقدية في البلدان المتقدمة عن البلدان النامية ، فبالنسبة لعمليات السوق المفتوحة التي تعني هذه دخول البنك المركزي للسوق النقدية و المالية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية ، و تعد هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستخداما خاصة في البلدان المتقدمة ، فقد اعتبرها فريدمان من أكثر الأدوات نجاعة و فعالية في التأثير على المعروض النقدي، و من ثم حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك ، فهي أداة غير تضخمية ، وتستخدم بشكل كبير في البلدان المتقدمة نظراً لتطور الأسواق المالية و الذي يعد شرط ضرورياً لتطبيق عمليات السوق المفتوحة اما في البلدان النامية ليست فعالة بسبب ان الاسواق المالية غير متطور .

والشيء نفسه ينطبق على سعر إعادة الخصم حيث تعتمد على درجة تطور الاسواق المالية ، اما بالنسبة لنسبة الاحتياطي القانوني فتعتمد على درجة تطور الدور الرقابي للبنك المركزي على المصارف ودرجة التزام المصارف في تطبيق التعليمات الخاصة للبنك المركزي .

فاستخدام نسبة الاحتياطي القانوني في البلدان النامية يكون اكثر أهمية وفاعلية من الأدوات الاخرى بالنظر لعدم توفر أسواق مالية متطورة وحالة عدم التأكد في قرارات البنوك في عملية الاقتراض ، أما في البلدان المتقدمة توجد أسواق مالية متطورة وكفاءة تساعد على استخدام عمليات السوق المفتوحة بكفاءة حيث تحتل المرتبة الأولى كأداة للسياسة النقدية ولا تستخدم نسبة الاحتياطي القانوني الا في حالات خاصة ( السيد علي و العيسى ، 2004 : 369 ) .

## المبحث الثاني

### اتجاهات وملامح الاستقرار المصرفي

المطلب الاول : الاستقرار المصرفي ( المفهوم والاطر العام )

اولا : نشأة الجهاز المصرفي وتطوره عبر التاريخ

تمتد جذور العمليات المصرفية إلى عهد بابل في القرن الرابع قبل الميلاد، أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بدايات العمليات التي تزاولها المصارف المعاصرة كتبادل العملات، حفظ الودائع، منح القروض . أما فكرة الاتجار بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى بفكرة الصراف (الصيرفي) الذي يكتسب دخله من مبادلة العملات سواء كانت أجنبية أو محلية.

أما الشكل الحالي للمصارف فقد ظهرت في المدة الأخيرة من القرون الوسطى، أي القرن 13م و14م. وذلك بعد ازدهار المدن الإيطالية على إثر الحروب الصليبية التي كانت تستلزم أموال طائلة من أجل تجهيز الجيش، وكان الجيش يعود بثروات طائلة استفاد منها الصيارفة والتجار والصاغة ، وقضت الضرورة فكرة الودائع للمحافظة عليها مقابل شهادات اسمية ثم تحول اسم الودائع من اسم لاسم بحضور الطرفين ، وفيما بعد مجرد التظهير وأخيرا ظهرت شهادات الإيداع لحامله ، أي بدون تعيين اسم المستفيد الذي انبثق منها الشيك وكذلك البنكنوت أي النقود الورقية بشكله الحديث ، ولم يكتف الصيرفي بقبول الودائع فقط، فقد عملوا على استثمار أموالهم الخاصة يحصلون عليها منهم وبعدها عملوا على استثمار الودائع التي لديهم بإقراضها للأفراد نظير فائدة وقد حققوا من وراء ذلك أرباحا طائلة ولم تنته عمليات الصيرفة عند هذا الحد فقد سمحوا لعملائهم بسحب أرصدة تتجاوز ودائعهم ، مما أدى في الأخير إلى إفلاس عدد من بيوت الصيرفة نتيجة تعذر وفاء الديون، وهو الشيء الذي أدى بالمفكرين في أواخر القرن 16 م إلى المطالبة بإنشاء بيوت صيرفة حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها (الفولي،1999:163).

وهكذا تطورت الممارسات المالية من الصراف إلى بيت الصيرفة ثم إلى بنك ، وأقدم بنك حمل هذا الاسم هو بنك برشلونة 1401م وكان يقبل الودائع ويخضم الكمبيالات وأقدم بنك حكومي تأسس في البندقية عام 1587م باسم « bank a dellapiassa dirialta » وجاء بعد ذلك بنك أمستردام عام 1609 والذي أنشئ من أجل حسن تسيير وضمان الودائع، وازدهرت أعمال الصيرفة في كل من إسبانيا ، البرتغال ، إنجلترا وفرنسا نتيجة تدفق المعادن النفيسة عليها في القرنين 16 م و17 م ، ومنذ بداية القرن 18 م زاد عدد المصارف في أوروبا ، وزادت وظائف المصارف إضافة إلى الخضم توسعت في الإقراض والتسهيلات الائتمانية وخلق النقود ، وبعد الثورة الصناعية توسعت التجارة والصناعة وبذلك توسعت دورها المصارف المتخصصة في منح القروض المتوسطة وطويلة الأجل ، وهو ضروري لتكوين رأس المال الثابت، وفي أواخر القرن 19 م ، ومع بلوغ الرأسمالية مرحلتها الاحتكارية بدأت حركة تدخل المصارف بواسطة الاندماج أو بطريقة الشركة القابضة أما المصارف المتخصصة فلقد تأخر ظهورها نسبيا ومن بينها بنك: السويد 1668 م، إنجلترا 1694، فرنسا 1800. وكان نشاط هذه الأخيرة في بادئ الأمر يتمثل في إصدار النقود وتولي الأعمال المصرفية الحكومية جنبا إلى جنب مع

الأعمال المصرفية العادية ، وفي القرن 19م انفردت وحدها بإصدار النقود في كل من إنجلترا 1932م، فرنسا 1848 وهي تباشر وظيفتها في الرقابة على الائتمان وفي القرن 20 م استقرت وظيفتها كبنك البنوك أي المقرض الأخير (القرز ويني، 2000: 43).

وهكذا أنشئت البنوك بفعل الحاجة الى تسهيل المعاملات ، واكبت نشوة الرأسمالية وساهمت كثيرا في تطورها من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية الرأسمالية المالية الاحتكارية.

ويعد النظام المصرفي جزءا من النظام المالي ، وهو نظام يقيم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية ولاسيما تلك المؤسسات التي تتعامل وتمنح الائتمان . ويشمل الجهاز المصرفي المنشآت المالية ، السلطات المسؤولة عن السياسة النقدية، أي البنك المركزي والخزينة العامة .

إن تدخل السلطات العامة مهما كان نوعها وأهدافها يتجلى تاريخيا في إنشاء نظام نقدي ويقصد بالنظام النقدي مجموع الهيئات والمنشآت التي تشارك في اصدار وإدارة النقود ، كما نستطيع أن نعرف النظام النقدي بمجموع الأحكام القانونية والتنظيمية وحتى التقليدية هدفها تحديد شروط خلق تداول النقود ومن جهة أخرى شروط عمل الهيئات التي تخلق وتضمن تداول النقود ( فريده، 2005 : 143 ).

كما يقصد بالنظام المصرفي مجموع المصارف العاملة في بلد ما وأهم ما يميزه عن غيره هو كيفية تركيب هيكله وحجم المصارف التي تتكون منها وكيفية توزيع فروع المصارف على انحاء بلد ما ، ثم ملكية المصارف ودمجها وتوحيدها . كما يتكون الجهاز المصرفي في أي بلد من عدد المصارف وتختلف وفقا لتخصصها والدور الفعال الذي تؤديه في مجتمعها وتعتبر أشكال المصارف من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق والرغبة في خلق هيكل تمويلية تتلاءم مع حاجات الزبائن والمجتمع في كثير من دول العالم يتضح لنا أن هيكل الجهاز المصرفي يختلف من دولة لأخرى وفقا لنظامها الاقتصادي ، ودرجة الحرية التي يتمتع بها الجهاز المصرفي في رسم خطته وسياساته ووضع برامجه أو مدى تدخل الدولة في توجيه الجهاز المصرفي وتنظيمه وكذلك حاجة الاقتصاد القومي لنوع معين من المصارف ( القز ويني، 2000 : 36).

### ثانيا : مفهوم الاستقرار المالي والمصرفي

لا شك أن ضمان استقرار النظام المالي (المسؤول الأول عن تمويل التنمية) ضروري قبل أي حديث عن النمو الاقتصادي ، واستقرار النظام المصرفي (بوصفه أحد أهم أجزاء النظام المالي) يعد خطوة ضرورية لتحقيق ذلك.

ويمكن تعريف الاستقرار المالي : هو العمل على التأكد من قوة وسلاسة عمل جميع مكونات النظام المالي ، مما ينطوي على غياب التشنجات والتوترات في هذا الجهاز مما ينعكس سلبا على الاقتصاد ( Narayanan & Davli , 2004 : 4 ) .

و الاستقرار المالي يعني بصفة عامة الاستقرار في إدارة المؤسسات المالية الرئيسية ومن أهمها الأسواق المالية ، واستقرار هذه الأسواق والمؤسسات المالية يعني بصفة عامة امتلاك رأس المال الكافي لامتناع الخسائر العادية وغير العادية أحيانا ، والسيولة الكافية لإدارة العمليات، والتقلبات في الفترات العادية من الزمن ،

فاستقرار السوق لا يعني ثبات أسعار الأصول، إذ إن الأسواق المستقرة يمكن أن يكون بها تقلب شديد في أسعار الأصول، إلا أنه يعني بصفة عامة غياب ذلك التقلب ذو العواقب الاقتصادية الوخيمة (ناصر، 2009: 22).

ومما سبق يمكن فهم الاستقرار المالي من خلال : ( بلوافي ، 2008: 72)

أ- استقرار جميع مكونات النظام المالي .

ب- استقرار اسواق المال والانشطة المرتبطة به .

ج- ومن أهم المؤسسات التي تولى لها عناية خاصة المصارف التجارية لأهميتها وحساسيتها ولتاريخها المرتبط بالأزمات حين وقوعها ، سواء أكانت هي مبعث تلك الازمات أم غيرها .

مما سبق فإن الاستقرار المالي يرتبط بالنظام المالي ومكوناته وانشطته المرتبطة به ، وعلى رأس ما يولى له الأهمية والعناية " اسواق المال والمصارف التجارية " ومن أهم الجهات المسؤولة عن تحقق ذلك البنوك المركزية من خلال ادارتها السياسة النقدية التي تنتهجها .

والخصائص الرئيسية لاستقرار النظام المالي الاتي : (شينا، 2005: 2)

أ- ينبغي للنظام المالي أن يتميز بكفاءة وسلاسة على نقل الموارد من المدخرين إلى المستثمرين.

ب-ينبغي تقويم المخاطر المالية وبأسعار معقولة بشكل دقيق، وينبغي أيضا أن تدار بشكل جيد نسبيا.

ج- يجب أن يكون النظام المالي قادر على استيعاب مريح للمفاجآت الاقتصادية والمالية والصدمات الحقيقية.

د- تيسير كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية ، بحسب المناطق الجغرافية ومع مرور الوقت الى جانب العمليات المالية والاقتصادية الأخرى ( كالادخار، والاستثمار ، والاقراض ، والاقتراض ، وخلق السيولة وتوزيعها ، وتحديد اسعار الاصول ، وتراكم الثروة ونمو الناتج )

وحماية الاستقرار المالي يتطلب تحديد المصادر الرئيسية للخطر ونقاط الضعف مثل عدم الكفاءة في تخصيص الموارد المالية من المدخرين إلى المستثمرين و سوء التسعير أو سوء إدارة المخاطر المالية هذا تحديد المخاطر ونقاط الضعف ضروري لأن رصد الاستقرار المالي ضروري من اجل تجنب الخسائر في المستقبل ( :2012 report European, no

اما الاستقرار المصرفي هو " بان القيمة السوقية للأصول المملوكة من قبل القطاع المصرفي اكبر من قيمة الديون الكلية ، ويكون القطاع المصرفي في عسرا اذا كانت القيمة السوقية للأصول المملوكة

له ليست كافية لسداد الديون الكلية ، بحيث تكون اجمالي الموجودات اصغر من اجمالي الديون(3: 2013, Jokipii , Monnin ) .

و لمعرفة درجة استقرار القطاع المصرفي يجب معرفة اجمالي القيمة السوقية للأصول وقيمة الديون .

ونتيجة للأزمات المصرفية في مختلف البلدان في السنوات الأخيرة ، كانت هناك دعوات عديدة لإصلاح القطاع المصرفي ، وتعزيز أداء البنوك واستقرارها (Barth, Caprio Jr., and Levine , 2001:79) .

ومن الاسباب التي ادت إلى عدم استقرار النظام المصرفي في الآونة الاخيرة هو عولمة الأسواق المالية و ظهور الكثير من الابتكارات المالية التي أدت إلى الحد من فاعلية الأدوات التقليدية الهادفة إلى ضمان استقرار النظام المصرفي .

هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى التفكير في مداخل مبتكرة و مستحدثة في الوقت نفسه تمكن من تحقيق هدف الاستقرار المالي كله و المصرفي بشكل خاص ( عمر ، 2009:2).

نستنتج مما سبق ان وجود نظام مصرفي سليم يعد احد الركائز الأساسية لسلامة النظام المالي ككل والقطاع الاقتصادي بصفة عامة ، وذلك لان الجهاز المصرفي يعد احد اهم الاجزاء المكونة للنظام المالي ، كما يعد الممول الاول للتنمية الاقتصادية .

### المطلب الثاني : حجم ومكونات الجهاز المصرفي

#### اولا : حجم المصرف وفروعه:

من أهم مقاييس حجم المصرف هي موجودات المصرف أو حجم قروضه للغير أو حجم القروض والاستثمارات معا أو مقدار رأس ماله أو حجم الودائع والمقياس الأخير هو الأهم بالنسبة للمصارف التجارية والتي تسمى بنوك الودائع ، في حين تعتبر حجم رأس مال المملوك أهم مقياس بالنسبة للمصارف المتخصصة.

أما فروع المصرف فأهميتها تكمن في الاستقلال على مدى توفر الخدمات المصرفية في بلد ما بعدد مكاتب المصارف فيه قياسا بعدد السكان وهناك مقاييس أخرى كدرجة النشاط الاقتصادي وكفاءة التسيير ( الفولي ، 1999:220).

**1- ملكية المصارف :** إن المصرف هو عبارة عن منشأة مالية تؤدي خدمات معينة وتحقق ربحا من ورائها ، وقد نشأت المصارف بشكل فردي أو عائلي ثم تطورت إلى شركات مساهمة ثم عرفت الاحتكار والشركات القابضة كل هذا يتعلق بالملكية الفردية للمصرف وقد تنتزع الدولة هذه الملكية وتحولها إلى ملكية جماعية وهذا نقصد به تأميم أي نقل ملكية البنك بالقانون من ملكية فرد أو مجموعة أفراد إلى ملكية جماعية ممثلة بالدولة لأن مصارف الاقتصاد الوطني كالقلب في جسم الإنسان ، وتتركز مدخرات الجمهور والدولة في المنشآت المصرفية ونظرا لإمكاناتها المالية في تقديم القروض وتمويل الاستثمارات ومن ثم التأثير على مستوى ونوعية النشاط الاقتصادي، فإن الدولة الاشتراكية والنامية تبدأ بتأميم المصارف قبل تأميم الصناعة والتجارة وغيرها من القطاعات.

**2- تأميم المصارف :** وأهم مسوغات تأميم المصارف ما يأتي :- (القر ويني، 2000:139)

#### أ- مسوغات تتعلق بالنتائج السلبية للملكية الفردية في هذا القطاع:

- عدم اكتراث المصارف لمتطلبات التنمية الاقتصادية عند توزيع استخدامات أموالها.
- ظهور طبقة اجتماعية معينة تسيطر على عدد المصارف حتى أنه يمتد نقودها إلى الحقول الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

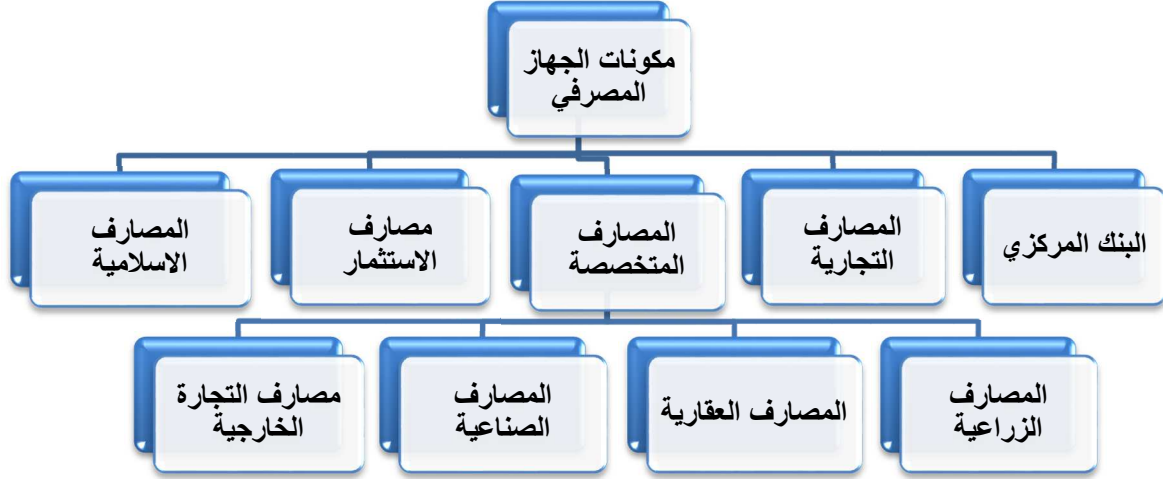
- المنافسة الشديدة بين المصارف بغرض تحقيق الربح.
- سيطرة رأس المال الأجنبي على عدد منها وتوجيه استخدامات أموالها بما يلائم سياسة الممولين الأجانب.
- ب - مسوغات تتعلق بالنتائج الإيجابية للملكية العامة في هذا القطاع:
  - توجيه المصارف لخدمة التنمية الاجتماعية من أجل النهوض بالاقتصاد.
  - تنظيم التسهيلات المصرفية وذلك بوضعها على أسس سليمة.
  - زيادة سيطرة البنك المركزي على عمليات التحويل الخارجي التي طالما تحول إلى المصارف الخاصة.
  - يساعد التأميم في تنظيم المصارف في شكل مجموعات ثم مصارف كبيرة تعمل على أسس الإنتاج الواسع مما يؤدي إلى خفض النفقات الإدارية ورفع مستوى الكفاءة.
- 3- اندماج المصارف: إن اندماج المصارف بمصرف واحد قد يحدث في أي دولة ما سواء كانت اشتراكية أو رأسمالية ، وهو يعقب عادة عمليات تأميم المصارف على أساس أنه جزء من الجهاز المصرفي . وللاندماج مزايا عديدة نذكر منها: ( عبد العزيز ، 2000 : 84 )
  - انخفاض التكاليف وزيادة القدرة التسويقية ومن ثم تحسين الربحية .
  - تنويع الخدمات المقدمة في المصرف الموحد قياسا بتركيزها في مجالات محددة قبل الاندماج.
  - توزيع القروض والاستثمارات والتخصص في أداء العمليات.
  - تحصيل مصادر جديدة للإيرادات من خلال التغلغل بأسواق جديدة .
  - تقليل المنافسة من المصارف، وإزالة ازدواج أو كثرة فروع المصارف في مناطق معينة.
  - تسهيل انتقال رؤوس الأموال بين المناطق الجغرافية.

#### ثانيا : مكونات الجهاز المصرفي:

يتكون الجهاز المصرفي من مجموعة من المؤسسات الائتمانية أساسها البنك المركزي، وقوامها المصارف التجارية ، كما تتألف من عدة أنواع من المؤسسات التي تتخصص في تقديم نوع معين من الائتمان أو التكفل بحاجات ميدان معين من ميادين النشاط الاقتصادي.

ويمكن توضيح مكونات الجهاز المصرفي من خلال الشكل رقم ( 6 )

الشكل ( 6 ) مكونات الجهاز المصرفي



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مصادر متعددة ( ادبيات الدراسة ) .

### 1- البنك المركزي:

يعد البنك المركزي مؤسسة نقدية عامة يحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي ، وهو عبارة عن الهيئة التي تتولى إصدار البنكنوت وتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي ، كما يوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي، ورغم اعتقاد البعض بضرورة أن تكون البنوك المركزية مملوكة ملكية عامة (عبد الله ، 1999: 223).

البنك المركزي مؤسسة تقف على قمة النظام المصرفي جميعه بسوقيه النقدي والمالي ويطلق عليه في نفس الوقت بنك البنوك أو بنك الحكومة ، كما يقوم بوظيفة أساسية هي الرقابة والتحكم في عرض النقود والإشراف على السياسة الائتمانية بصفة عامة وعلى عمل المصارف التجارية ، إذ يؤدي البنك المركزي دورا مهما في تمثيل الدولة وسيادته على أنشطة الحياة الاقتصادية ، وذلك من خلال التحكم باتجاهات التعامل النقدي في السوق ، وضبط السياسة النقدية ، وتوجيه الموارد ومجالات الإنتاج نحو الاستخدام الأمثل ، وإصدار الأوراق النقدية ، والمحافظة على مستويات الدخول والأسعار ، ومراقبة أسعار الصرف ، واتخاذ التدابير اللازمة لاستقرار الحياة الاقتصادية وهذا ما يجعله يحتل مركزا مهما في النظام المصرفي وبالتالي يمكن ان يؤدي دورا رئيسيا ومحوريا في تحقيق الاهداف المالية والمصرفية ومنها الاستقرار المصرفي (Kamradt & Kilinski, 2012:2).

و اختلفت تعاريف البنك المركزي باختلاف ادواره ومن بين التعاريف المختلفة نذكر ما يلي .:

- عرفت فيرا سميث (Vera Smith) البنوك المركزية بانها " هي النظام المصرفي الذي يوجد فيه مصرف واحد له السلطة الكاملة على اصدار النقد " و اكدت في تعريفها على وظيفة إصدار النقد . (الدوري و السامرائي، 2006: 25) .



- اما داي (A.Day) عرفه بانه " الذي ينظم السياسة النقدية ويعمل على استقرار النظام المصرفي " ويلاحظ بأن داي اهتم بالسياسة النقدية باعتبارها من أهم وظائف البنك المركزي ، بالأخص الحفاظ على استقرار الجهاز المصرفي (الدوري و السامرائي، 2006: 25) .
- البنك المركزي " مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الاصول الحقيقية الى اصول نقدية ، والاصول النقدية الى اصول حقيقية ، أي بتعبير اخر قادر على اصدار وتدمير النقود القانونية " (شايب، 2012: 3) .
- البنك المركزي " الهيئة التي تتولى إصدار البنكنوت ، وتتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي ، ويوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة وبما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي " (كامل و حامد، 2006: 126) .
- تعريف (W. shaw) ركز على كيفية التحكم في حجم الائتمان وتنظيمه وذلك من خلال تعريفه للبنك المركزي بأنه البنك الذي يتحكم في الائتمان وينظمه (Lawrence & fudall , 1997: 32) .
- البنك المركزي يمكن تعريفه باعتباره المؤسسة المالية المسؤولة عن الإشراف على النظام النقدي للدولة أو مجموعة من الدول، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي دون التضخم (Casu & Girardone, 2006: 110) .

## 2- المصارف التجارية:

تعد المصارف التجارية ركيزة من ركائز النظام المصرفي و احدى الدعامات الاساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للبلد ، فهي اداة من ادوات الاستثمار تؤدي دورا هاما في التنمية الاقتصادية . وتقدم المصارف التجارية وهي تمارس وظيفتها الرئيسية المتمثلة في قبول الودائع وتقديم القروض والكثير من الخدمات المصرفية الاخرى مثل : تحصيل الشيكات وخصمها ، فتح الاعتمادات المستندية ، اصدار الكفالات المصرفية ، بالاضافة الى تقديم الاستشارات المالية والنصح والارشاد لعملائها والمساهمة في وضع الحلول المناسبة لها بما يحقق للمصارف التجارية دورا بارزا واستثنائيا في الاسهام بتطور الاقتصاد وتنميته (Sinkey, 1999: 40) .

كما ان هناك عدة خدمات للمصارف التجارية ونذكر من أهمها : ( شهاب، 1993:194)

- أ- قبول الودائع وإيداعها في حسابات بأسماء أصحابها .
- ب- القيام بأعمال مصرفية ، إذ أصبح لكل نوع منها أعمال محددة تقوم بها وتؤديها لعملائها .
- ج- تقديم مجال للادخار سواء للأفراد أم المنشآت وذلك من خلال تقديم عوائد جذابة على الودائع أو الأوراق المالية .

- د- تقديم وسائل الدفع أو شراء السلع والخدمات مثل الودائع تحت الطلب أو الحسابات الجارية وتؤدي المصارف التجارية دورا هاما في خدمات الدفع .
- ه- تقديم خدمات مالية وذلك من خلال دخول المصارف التجارية في التجارة والتمويل الدولي .
- و- منح القروض قصيرة الأجل .

وهناك علاقة تربط بين المصارف التجارية وبين البنك المركزي ، إذ عادة ما تتمخض تلك العلاقة عن قيود يفرضها او تسهيلات يقدمها البنك المركزي للمصارف التجارية . لذا يصبح من المتوقع أن تتأثر سياسات البنوك وقراراتها بمثل هذه العلاقة . وان التسهيلات الممنوحة والقيود المفروضة تعد ذات أهمية لكلا الطرفين ، بحيث يمكن القول بان كلا الطرفين قد وجد ضالته لتحقيق الاهداف التي أنشئ من اجلها ولعل اهمها الاستقرار المصرفي ، وذلك لضمان سلامة عمل كليهما داخل النظام المالي ( هندي ، 2002: 31) .

وتتميز المصارف التجارية عن البنوك المركزية ، ففي حين أن البنك المركزي واحد لكل اقتصاد معين ، تتعدد المصارف التجارية وتتنوع بتنوع السوق النقدي والنشاط المصرفي ، ويمكن اجمال هذه المميزات بالتالي (الحجار ، 2009: 148):

- أ- النقود القانونية يصدرها البنك المركزي ويملك الحق دون سواه في اصدارها . والنقود القانونية متماثلة من جهة المصدر ، ومتماثلة في قيمتها بصرف النظر عن المكان والزمان ، وهي نقود تخاطب القطاعات الاقتصادية كافة ، اما نقود الودائع التي تخلقها المصارف التجارية ، هي متعددة المصادر . ويرجع هذا الى اختلاف المصارف التجارية ، وهي مختلفة بسبب اختلاف اسعار الفائدة .
- ب- المصارف التجارية تزاوّل نشاطها لتحقيق الارباح ، بعكس البنوك المركزية التي تهدف الى تسهيل سير العمليات الاقتصادية .
- ج- ان المصارف التجارية تتأثر برقابة البنك المركزي من خلال ادوات الرقابة الكمية التي يراد منها التأثير على حجم الائتمان والرقابة الكيفية التي يراد منها التأثير على نوع الائتمان ، في حين لا تستطيع المصارف مجتمعة ان تمارس اي رقابة على البنك المركزي .

### 3- المصارف المتخصصة:

تقوم بنشاطات مختلفة تكمل نشاطات الأجزاء الأخرى من النظام المصرفي، وتعمل هذه البنوك على تمويل مشروعات أو عمليات اقتصادية صناعية، أو زراعية أو تجارية وذلك وفقا لتخصص المصرف ، وهي تعتمد في مواردها على رأسمالها ، أو ما يخصص لها من ميزانية الدولة ، وكذلك من السندات أو القروض العامة التي تصدرها. وتشارك فيها المصارف التجارية كنوع من أنواع الاستثمار عندها ، وهي بدورها لا تستطيع التوسع في نشاطها إلا في حدود مواردها. وتنقسم المصارف المتخصصة إلى الأنواع الآتية : (عبد الله، 1999: 274)

- أ- **المصارف الزراعية:** تختص هذه المصارف بالتمويل الزراعي غرضه التوسع في الرقعة الزراعية بالدولة، للتنمية الريفية وذلك لمواجهة الأزمات الزراعية من أجل تحسين الكفاءة التسويقية الزراعية ورفع الكفاءة الإنتاجية الزراعية عن طريق إدخال التقنية الزراعية الحديثة .

- ب- **المصارف العقارية:** هي عبارة عن بنوك تهتم بتقديم السلف في الأزمة لشراء العقارات في شكل أراضي أو عقارات مبنية، وتعتمد في تمويل نشاطاتها على رؤوس أموالها وعقد القروض طويلة الأجل.
- ج- **المصارف الصناعية:** كان أول ظهور للمصارف الصناعية في إطار خطط لإمداد المشروعات الصناعية بالتمويل طويل الأجل اللازمة لشراء المعدات والآلات الإنتاجية ورأس المال اللازم للتشغيل، بهدف جذب المستثمرين لإقامة الصناعات ، من أجل تقديم مختلف الخدمات والتسهيلات المالية والانتمائية.
- د- **مصارف التجارة الخارجية:** يختص هذا النوع من المصارف في تقديم خدمات مصرفية لمساعدة التجارة الخارجية من أجل تنميتها عن طريق توفير التمويل اللازم ومراسلات التجارة الخارجية وفتح الاعتمادات المستندية وغيرها.

#### 4- مصارف الاستثمار:

تقتصر على قبول الأوراق التجارية بهدف تمويل التجارة الخارجية ، وتوفير الأموال اللازمة للمقترضين في الخارج بغية طرح الأسهم والسندات في الأسواق المحلية ، فإنه في الوقت الحالي قد امتد نشاطها ليشمل مختلف المجالات مثل الاندماج بين الشركات وتمويل عمليات البيع.

#### 5- المصارف الإسلامية:

هي بنوك حديثة النشأة تسعى إلى تحريم ونبذ سعر الفائدة كأساس للتعامل بين البنك وزبائنه ، ويؤكد على إتباع قواعد الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية، وتم قبول إنشاء البنوك الإسلامية من طرف المتعاملين معها بشكل فاق التوقعات ، واستطاعت هذه البنوك خلال عملها في السنوات القليلة الماضية أن تثبت وجودها ، وتم تحقيق نتائج ملموسة في مجال التمويل وجذب الودائع وإمكانية تحقيقها للأرباح للمودعين والمساهمين وإمكانية انتشارها عبر العالم (Rose ,1998:87).

### ثالثا : خصائص البنك المركزي ووظائفه

#### 1- خصائص البنك المركزي:

هناك عدة خصائص يتصف بها البنك المركزي من أهمها (دويدار، 1998: 208):

- أ- يشغل مركز الصدارة، فضلا على الوظائف التي يقوم بها، و له قدرة خلق وتدمير النقود القانونية.
- ب- يتمتع البنك المركزي بقدرة تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية.
- ج- يقوم البنك المركزي بتنظيم النشاط المصرفي باعتباره مؤسسة عامة ، كما تشارك الحكومة في رسم السياسة النقدية للبلاد ، وتنفيذ من خلالها دور المراقب والموجه.

د- يقوم بإصدار النقود القانونية ويلبي الاحتياجات المالية للحكومة.

هـ- يقوم البنك المركزي بمراقبة البنوك التجارية على نحو يسمح للدولة بمباشرة سياستها النقدية.

## 2- وظائف البنك المركزي

يمارس البنك المركزي وظائف أساسية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمصارف التجارية وتتمثل هذه الوظائف في : اصدار اوراق البنكنوت ، ادارة الاحتياطي القانوني ، منح الائتمان للمصارف التجارية ، تيسير عملية الاقراض بين البنوك ، تحصيل الشيكات واخيرا التوجيه والاشراف على المصارف التجارية .

وينطوي جوهر هذه الوظائف على تيسيرات تمنح للمصارف وقيود تفرض عليها . ويؤكد الواقع العملي ان لهذه التسهيلات والقيود للطرفين ، بحيث يمكن القول بان كلا الطرفين يجد في الاخر ضالته لتحقيق الاهداف التي ينشدها (هندي ، 2002:58) .

و اهم القنوات التي تؤثر فيها البنك المركزي على الظروف الاقتصادية والجهاز المالي فهي : (حداد و هذلول ، 2008:140) .

أ- التغيير في تكلفة الائتمان التجاري .

ب- التغيير في حجم ونسبة نمو عرض النقد .

ج- التغيير في الثروة المالية للمستثمرين كما تعكسها القيمة السوقية لأسهمهم أو سنداتهم.

د- التغيير في توقعات الافراد حول قيم العملة والائتمان والنقود .

ويمكن القول أن عمومية أهداف البنوك المركزية قد ساعدتها على أداء وظائفها وعلى تنميط تلك الوظائف في مختلف دول العالم ، ويمكن تلخيص تلك الوظائف بالتالي :

## 1- وظيفة الاصدار النقدي

ان امتياز اصدار النقود الورقية كان مرتبطا بالغالب بتطور البنوك المركزية ، وكانت البنوك المركزية حتى اوائل القرن العشرين تدعى بنوك اصدار . وأن البنك المركزي لديه السلطة الشرعية الوحيدة لإصدار وطباعة العملة ، حيث يمكن للبنك المركزي السيطرة على توافر المال والائتمان في اقتصاد البلد . وأغلب البنوك المركزية تتبع هذا التوجه من خلال تعديل اسعار الفائدة قصيرة الاجل ، وهذا النشاط ما يشير عادة باسم السياسة النقدية ( حداد و هذلول ، 2008:140).

## 2- وظيفة بنك الحكومة

يعد البنك المركزي بنك الحكومة ومستشارها المالي ووسيلتها في تنفيذ السياسات النقدية التي ترى الحكومة اتباعها . حيث ان البنك المركزي بدور بنك الحكومة ينفذ بعض العمليات المصرفية التقليدية للحكومة ، مثل الودائع والإقراض بصفتها بنك للحكومة وإدارة الديون الوطنية للبلاد (الجنابي و ارسلان ، 2009 : 181). وفي ضوء ما تقدم يمكن تحديد المهام التي يتولاها البنك المركزي باعتباره بنك الحكومة ومستشارها المالي وكما يأتي : ( Cecchetti & Schoenholtz , 2011 : 418 )

- أ- قيام البنك المركزي في أي دولة بالاحتفاظ بحسابات المؤسسات والمصالح الحكومية.
- ب- كما يتلقى إيرادات الحكومة من مصادرها المختلفة من ضرائب و رسوم وغيرها .
- ج- يقوم البنك المركزي بإدارة الدين العام حيث يقوم بإصدار القروض العامة نيابة عن الحكومة.
- د- يقرض البنك المركزي الحكومة عن طريق اذونات الخزينة .
- هـ- يمد الحكومة بالعملات لمواجهة الالتزامات الخارجية .
- و- يكون المستشار المالي للحكومة في السياسة المالية للدولة.
- ز- يمثل الدولة لدى الهيئات المالية الدولية .

## 3- بنك البنوك

يتمتع البنك المركزي بمنزلة بنك البنوك من خلال قيامه بتقديم القروض و التسهيلات المصرفية لمؤسسات الجهاز المصرفي و للحكومة ايضا خاصة في اثناء الازمات الاقتصادية ، و عند اقتضاء الحاجة الى مثل هذه القروض بصفته المقرض الاخير للجهاز المصرفي ، أو كما جرت العادة على تسميته بـ ( الملجأ الاخير للإقراض ) كما ان الحكومة و بقية المصارف تعتمد عليه في الاحتفاظ بأرصدها و احتياطاتها النقدية لديه ، فضلا عن تكليفه بتسوية الحسابات المختلفة بين الجهاز المصرفي عن طريق اسلوب ( المقاصة ) (Casu & Girardone, 2006 : 110).

وان وظيفة البنك المركزي كبنك البنوك يتخذ له الادوار مهمة التي تؤديه اليوم ، وتزداد اهمية هذه الادوار يوما بعد يوم ، ومن أهم وظائف البنك المركزي هي :- ( Cecchetti & Schoenholtz , 2011 : 416 )

- أ- تقديم القروض في أوقات الضغوط المالية .
- ب- إدارة نظام المدفوعات .
- ج- الإشراف على المصارف التجارية والنظام المالي .

#### 4- إدارة السياسة النقدية

يقوم البنك المركزي بإدارة السياسة النقدية في الاقتصاد ، إذ يستخدم الادوات النقدية المختلفة في التأثير في المعروض النقدي من اجل تغيير الحالة الاقتصادية في المجتمع سواء لمحاربة التضخم أو العمل على القضاء على الركود الاقتصادي و إحداث انتعاش اقتصادي (الدسوقي ،2010:83) .

وتعد وظيفة ادارة السياسة النقدية من احدث الوظائف تاريخيا وهي من اهم وظائف البنوك المركزية على الاطلاق في العصر الحديث . فالبنك المركزي هو الذي يخلق النقود القانونية ، وهو في الوقت نفسه يؤدي الدور الرئيسي في التأثير على قدرة المصارف التجارية في خلق نقود الودائع ، وذلك في إطار سياسة نقدية معينة يتحتم أن تكون موجهة لخدمة أهداف معينة ( الفولي و عوض الله ، 2005:192) .

وتهدف السياسة النقدية الى تحقيق اهداف داخلية وخارجية ، هي الوصول الى العمالة الكاملة ، وزيادة الدخل القومي الحقيقي واحكام الرقابة على التضخم والحفاظ على القيمة الخارجية للعملة عن طريق التوسع في عرض النقود ( التضخم ) أو الانكماش في عرض النقود بالنسبة لأجمالي قيم المبادلات على السلع والخدمات . ومن ثم فإن السياسة النقدية هي مجموعة الادوات التي يمكن استخدامها لتحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار عند العمالة الكاملة ، أي عند الحد الذي يتعادل فيه طلب السلع والخدمات مع عرضها ، وعلى السياسة النقدية أن تؤمن هذا التناسب بالتدخل كلما اختلف التوازن لمصلحة أحد طرفي المعادلة وبالتالي خلق حالة التوازن ما بين القيمة السوقية المملوكة للجهاز المصرفي وقيمة الديون ( الاستقرار المصرفي ) ( الحجار ، 2009:221).

#### 5- وظيفة الاشراف والرقابة على المصارف التجارية

يعد الاشراف والرقابة على المصارف التجارية وغيرها من المؤسسات المصرفية من الوظائف التقليدية للبنوك المركزية بهدف المحافظة على سلامة النظام المصرفي واستقراره وأهم ما تشمله هذه الوظائف ما يلي :- ( البياتي، 2009:59 )

أ- وضع القواعد الخاصة بالتصريح بتأسيس مؤسسات مصرفية أو مالية جديدة .

ب- تتلقى البيانات والمعلومات الواردة في ضمن الوحدات المصرفية والمالية العاملة الخاضعة لرقابة البنك المركزي .

ج- وضع القواعد الخاصة بتنظيم عمليات المصارف التجارية والرقابة عليها .

ولكي يستطيع البنك المركزي أن يقوم بدور الرقابة على المصارف التجارية يمارس ثلاث أنواع رئيسية من الرقابة على الائتمان للمصارف التجارية هي : ( الحجار ، 2009:222)

أ- الرقابة الكمية ، والغرض منها التأثير على حجم الائتمان ، وادواتها هي سعر اعادة الخصم ، عمليات السوق المفتوحة ، نسبة الاحتياطي القانوني ، وهي عبارة عن ادوات تهدف الى التأثير على الاحتياطيات النقدية المتوفرة لدى النظام المصرفي ، وما يترتب على ذلك من تأثير في عرض النقود ومن آثار مباشرة وغير مباشرة على سير النشاط الاقتصادي .

ب- ادوات الرقابة الكيفية ، وتهدف للتأثير على نوع الائتمان ، وتشمل هذه الرقابة بعض الاجراءات التي تتعلق بتحديد حصص مختلفة لأنواع القروض والتميز في أسعار الفائدة باختلاف أنواع القروض ، ويطلق عليها اصطلاح الرقابة الانتقائية .

ج- الرقابة المباشرة ، وهي عبارة عن أوامر وتعليمات يصدرها البنك المركزي لمصرف تجاري على انفراد أو للمصارف التجارية مجتمعة ، وتهدف الى التأثير بشكل مباشر على النشاط الائتماني للمصارف التجارية .

ويوضح الشكل الاتي وظائف البنك المركزي

الشكل ( 7 ) وظائف البنك المركزي



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مصادر متعددة ( ادبيات الدراسة ) .

### المطلب الثالث : اهداف الاستقرار المصرفي

يعد البنك المركزي الذي يمثل السلطة النقدية في الدولة من اهم مؤسسات الدولة في المجال الاقتصادي بوجه عام والمجال النقدي والمصرفي بوجه خاص والذي يناط به مهام متعددة من اهمها ادارة السياسة النقدية بغرض تحقيق الاستقرار المصرفي ومن ثم الاسهام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع .

لذلك يعمل المصرفيون المركزيون على تحقيق خمسة اهداف : ( Cecchetti , 2008: 356 )

- 1- التضخم المنخفض والمستقر .
- 2- النمو الحقيقي المستقر .
- 3- مؤسسات واسواق مالية مستقرة .
- 4- اسعار فائدة مستقرة .
- 5- سعر صرف مستقر .

### 1- التضخم المنخفض والمستقر

يعد التضخم واحداً من أهم مؤشرات الوضع الاقتصادي والمؤثرة به، ومثله كمثل أية حالة أو ظاهرة اقتصادية، ولا يعد بالضرورة حالة مرضية الأبعد أن يتجاوز حدوده. كما يعتبر انخفاض معدلات التضخم وثباته على معدلات متدنية حالة صحية بالضرورة، والمعروف أن التضخم مؤشر تكمن خلفه حقائق قد تكون ايجابية وقد تكون سلبية، ومن ثم فإن السيطرة على التضخم قبل أن يصل مستوى المخاطرة رهن بأسبابه (بندر، 2012: 19).

فقد يكون مصدر التضخم ناتج لعدم مواكبة العرض للطلب أو خلل في هيكل الاقتصاد القومي أو اثر صدمة كنوع من السياسات النقدية المتعلقة بأصحاب نظريات الفكر النقدي. وما يهمننا في هذا الصدد السياسات النقدية الخاصة بالصددمات النقدية، حيث ان زيادة عرض النقود بشكل مفاجئ شرط ان يكون غير معلن من قبل السلطات النقدية فان هذا سوف يؤدي الى زيادة عرض النقود ومن ثم زيادة الطلب وزيادة الانتاج والتوظيف بدون حدوث تضخم في الفترة القصيرة الاجل، واذا حصل خلل أو ارتفاع في التضخم فيمكن السيطرة عليه من خلال السياسات المالية. وهذا قد يؤدي في نفس الوقت نمو حجم الودائع لدى المصارف التجارية في المدى القصير مع الحفاظ على قوتها الشرائية للعملة النقدية في المدى القصير مما يؤدي الى الاستقرار المالي والمصرفي وجني ارباح عالية، ولكن في المدى الطويل اذا استمر نظام الصدمات النقدية فان ذلك يؤدي الى ظهور التضخم بشكل كبير مما ينعكس على الوضع الاقتصادي للبلاد بشكل عام من استثمار وبطالة وعدم استقرار في معدل الاسعار (الربيعي، 2005: 11).

### 2- النمو الحقيقي المستقر

تعد مسألة النمو الاقتصادي من بين المسائل الهامة التي تسعى العديد من الدول الى ادراكها، إذ يعد هذا الاخير من بين أهم مؤشرات رفاهية المجتمع وازدهاره، وتعد التجارة الخارجية احد القطاعات الهامة التي ساهمت في رفع النمو الاقتصادي العالمي وذلك بتطبيق التشريعات والقوانين الخاصة بمنظمة التجارة العالمية والتي من خلالها تفتح حدود الدول الاقتصادية لتخفيض الرسوم الكمركية والغاء نظام الحصص وهذا ما يجعل الدول التي لها ميزة نسبية من ان تزيد من انتاجها ليس فقط على مستوى الاستهلاك المحلي وانما لغرض التصدير للخارج وهذا بدوره يؤدي الى زيادة دخول دول العالم وكذلك زيادة معدل نمو الاستهلاك بسبب انخفاض تكاليف انتاج الدول التي لها ميزة نسبية في انتاج السلعة، وهذا كله يؤدي الى الانفتاح الاقتصادي على العالم وزيادة معدل النمو الاقتصادي ومن ثم الدخل العالي والتوظيف وبنعكس على الاستقرار المالي والمصرفي (Ketkar & Ratha, 2009: 17).

اما في البلدان النامية فهي بأشد الحاجة الى عملية التنمية الاقتصادية والتي تتم من خلال تغيير هيكل وبنيتها الاقتصادية لكي تستمر في زيادة النمو الاقتصادي وفي هذه الحالة تكون بأشد الحاجة الى نشاط وتطوير المصارف التجارية لكي تتلاءم مع احتياجات التنمية الاقتصادية وفي خلال هذه الفترة تكون الحركة المصرفية نشطة ونمو في السيولة بشكل كبير بالإضافة الى تحقيق معدلات عالية في الارباح التي تجنيها المصارف التجارية وذلك من خلال السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدولة لتحفيز قطاعات الاقتصاد القومي اثناء عملية التنمية الاقتصادية (بن ساحة، 2011: 87).



### 3- مؤسسات واسواق مالية مستقرة

ان الاسواق المالية هي في واقع الامر اداة لجمع المدخرات من الافراد والمؤسسات سواء كانت كبيرة ام صغيرة لتمويل استثمارات كبيرة ولاسيما في المشروعات الضخمة التي تتميز بوفرة الانتاج وتخفيض تكلفة انتاج الوحدة الى ادنى مستوى لتمكين الاقتصاد القومي من قدرته التنافسية في الاسواق المحلية والعالمية وفي هذه الحالة يجب ان تتوفر الاسواق المالية الشفافية الكاملة لخلق الثقة لدى جمهور المتعاملين لتوجيه مدخراتهم في الاستثمار في الاسهم الخاصة بهذه التشريعات وهنا يأتي دور المصارف كوسيط لاستخدام الودائع ومدخرات الافراد للاستثمار في الاسهم والسندات مما يخلق نشاط خاص بهذه المصارف في مجال الاستقرار المالي ومن ثم ينعكس الفوائض العالية التي تحققها المصارف في هذا المجال الى الاستقرار المصرفي وزيادة معدلات نموه وكل ذلك مرتبط باستقرار الاوضاع الاقتصادية للبلد (ناصرى ، 2009: 25).

### 4- اسعار فائدة مستقرة .

تعد اسعار الفائدة المحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي في اي دولة و من أهم المؤشرات التي تستخدم لتحليل حركة واتجاه الاقتصاد الكلي ، ويعد كأداة لتحقيق التأثير في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة النقدية وبوجه أعم يتسم سعر الفائدة بأنه ذو أهمية لسببين هما :. (Alexander, 1998:10).

السبب الأول : لأن معدل الفائدة هو ثمن الحصول على الموارد أو السلعة (رأس المال) ، وبمعنى آخر يقيس سعر الفائدة ثمن السلع والموارد المستقبلية بمعدلها الحالي.

السبب الثاني : يعد التركيبة الأساسية لكل القطاعات ولاسيما المالية والمنتجة للسلع الرأسمالية وكلما كان الثمن أكثر تغيرا كان وقعه أكثر على الاقتصاد .

وكما لاحظنا في المبحث السابق ان العرض والطلب على النقود هو الذي يحدد سعر الفائدة التوازني وتغير كل من الطلب على النقود والتغيرات التي تحصل في عرض النقود يتغير تبعاً لذلك سعر الفائدة التوازني ، وسعر الفائدة التوازني هو الذي يخلق النمو الاقتصادي المتوازن ، وباختلاف سعر الفائدة التوازني سواء كان ذلك اعلى او اقل من سعر الفائدة التوازني يحصل هناك عدم استقرار في الاقتصاد القومي اما ان يكون هناك ارتفاع في سعر الفائدة ينعكس عليه انكماش اقتصادي او زيادة في الطلب على النقود نتيجة لانخفاض اسعار الفائدة يخلق تضخم في الاقتصاد القومي وفي كل الاحوال ( ماعدا حالة التوازن في سعر الفائدة ) يحصل عدم استقرار في اسعار السلع وهذا ينعكس على عملية النمو الاقتصادي وعلى الدخل القومي وعلى معدل البطالة وكما ذكرنا سابقا عدم استقرار النمو الاقتصادي له انعكاساته المباشرة على الاستقرار المالي والاستقرار المصرفي .

## 5- سعر صرف مستقر

تعد العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف وتدفقات رأس المال محدودة ، ومنتخدة مساراً واحداً مفاده إن الارتفاع في أسعار الفائدة من شأنه أن يجذب تدفقات رأس المال الأجنبي الخاص إلى داخل الدولة ، وبهذا فإن المعروض من العملة الأجنبية سيزداد نسبة للمعروض من العملة المحلية ، وهذا يزيد من القيمة الحقيقية للأخيرة لقاء نظيرتها الأجنبية ، ولهذا فإن تدفقات رأس المال هي التي تؤثر في أسعار الصرف بواسطة سعر الفائدة الذي يعد رابطاً رئيسياً لهذه العلاقة من جهة . ( Dadush & Brahemat, 1995: 3 ). إلا أنه يمكن عرض وجهة نظر أخرى مفادها إن تقلبات أسعار الصرف المفرطة تخلق مخاطر عالية قد تدفع مالكي رؤوس الأموال إلى تجنب توجيه استثماراتهم نحو الدولة التي تعاني أسعار صرف عملتها من تقلبات مفرطة ، وهنا ستتأثر تدفقات رأس المال ، وكذلك أسعار الفائدة بتقلبات أسعار الصرف إذ ستؤثر الأخيرة في العرض النقدي الحقيقي ، والذي سيؤثر مؤكداً بأسعار الفائدة ، فكلما زادت تقلبات أسعار الصرف انخفضت تدفقات رأس المال الأجنبي ، وهذا يخفض عرض النقد الحقيقي ويرفع أسعار الفائدة.

فلو اخذنا على سبيل المثال انخفاض الاحتياطي القانوني للعملات الصعبة لأحدى الدول فقد ينعكس ذلك على سعر صرف عملاتها وعدم استقرار المستوى العام للأسعار في داخل البلاد وفي سبيل تحقيق استقرار الاسعار تلجأ بعض الدول الى رفع اسعار الفائدة للعملة المحلية في سبيل جذب رؤوس الاموال بالعملات الصعبة لزيادة الاحتياطي لدعم العملة المحلية في سبيل استقرار المستوى العام للأسعار عن طريق حماية القوة الشرائية للعملة المحلية . وكل هذه الامور قد يكون لها انعكاسها السلبي والايجابي على الاستقرار المالي والمصرفي للبنوك ، فاستقرار سعر صرف العملة المحلية يؤدي الى استقرار اسعار الفائدة واستقرار مالي واستقرار مصرفي ( Grauwe & Schnabl, 2005:16 ) .

## المطلب الرابع : مؤشرات الاستقرار المصرفي

من اهم المؤشرات الاقتصادية للاستقرار المصرفي هي :- (التقرير السنوي للاستقرار المالي ، 2010:

(27-18)

### 1- الموجودات

هي مجموعة المنافع المستقبلية المتوقعة أو الحقوق التي حصل عليها المشروع نتيجة لأحداث مالية تمت في الماضي أو الحاضر ، و تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة مصداقية مؤشرات جودة الموجودات ، كما أن مخاطر العسر المالي في المؤسسات المالية ينتج من نوعية الموجودات وصعوبة تحويلها الى سيولة . وعادة ما ينظر الى تقييم جودة الموجودات من خلال مؤشرات مستوى إقراض المؤسسة ومؤشرات مستوى اقتراض المؤسسة .

## 2- المطلوبات

هو كل حق مالي على المصرف للغير ، و تعد الودائع اهم مصادر لتمويل المصارف وكلما زادت نسبة الودائع تعني تحسن الوضع الاقتصادي للبلاد ، إذ الاستقرار النقدي وثقة الجمهور بالمصارف العاملة مما يعزز الاستقرار المالي .

## 3- رؤوس الأموال

يعد النمو في رؤوس اموال المصارف من المؤشرات الايجابية في تعزيز الاستقرار المصرفي ، لكونه يزيد من الرفاعة المالية و يعزز قدرتها على مواجهة المخاطر، و يضمن سلامة ومتانة المصارف ويشكل حماية اكبر للمودعين ، و ان المشاريع التنموية الكبيرة تحتاج الى قروض وتسهيلات نقدية كبيرة لكي تدخل بقوة في السوق لتساهم بشكل فعال في بناء الاقتصاد وتعزيز الاستقرار المالي .

## 4- الودائع

تعد الودائع من اهم مصادر تمويل المصارف وتشكل النسبة الاكبر من مجموع مطلوبات المصارف ، كذلك لنسبة الودائع اهمية في بيان النشاط الاقتصادي في المجتمع ، فزيادتها تعكس ميل الافراد الى التوسع في الاستثمار وتزداد قدرة المصارف على الاقراض وتزداد ربحية المصارف ، وبالعكس انخفاضها يعني وجود كساد وانخفاض قدرة المصارف على الاقراض مما يعني انخفاض ربحية المصارف مما ينعكس على الاستقرار المالي .

## 5- القروض

تمثل القروض اهم بنود ميزانية المصرف التجاري وتعكس نشاطه الاساسي . فالمصارف التجارية تستثمر جانب لا يستهان به من مواردها في تمويل النشاط الجاري لقطاعي الاعمال والتجارة . وذلك ان القروض تعد اوفر اصول المصرف التجاري ربحية .

وقد تترتب خسارة على المصرف في حال عجز المدين عن السداد ، لذلك تنوع القروض الممنوحة من المصارف التجارية بتنوع اجال استحقاقها ( قروض قصيرة الاجل ) من اجل توزيع المخاطر التي يتعرض لها المصرف التجاري ويعتبر زيادة الطلب على القروض مؤشر على زيادة ارباح المصرف مما يعزز الاستقرار المالي و المصرفي .

## 6- الديون المتعثرة

نسبة الديون المتعثرة لدى غالبية المصارف يرجع اسبابه الى انخفاض القدرة المالية للمقترضين على سداد ما بذمتهم مما يؤدي تعرض المصرف الى خسائر كبيرة تؤثر على مركزه المالي والاستقرار المالي و المصرفي ، لذلك يجب على المصارف تحسين الرقابة على القروض الممنوحة والتأكد من المركز المالي للمقترض ومدى قدرته على السداد .

## 7- الاستثمارات

تمثل الاستثمارات احد المؤشرات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ، إذ كلما زادت نسبة الاستثمارات الممنوحة من لدن المصارف التجارية ادى ذلك الى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد .

## 8- السيولة المصرفية

### • المفهوم والأهمية :-

السيولة مصطلح شائع في لغة المصارف والأسواق المالية ، وهي تعني قدرة المصرف على تلبية أو الإيفاء بالتزاماته بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة فالسيولة إذاً لا تعني تحويل الأصل إلى نقد فقط ، وانما تحويله إلى نقد دون أي خسارة ، لأن السيولة ينبغي أن ترتبط بالربحية ، وتتمثل سيولة المصرف في قدرته على تلبية طلبات عملائه المتعلقة بسحب ودائعهم المختلفة أو تقديم التسهيلات اللازمة والأصول لهم والمتمثلة بالنقد السائل في الأوقات التي يترتبها أو يختارها العملاء . معنى ذلك أن لا تقل القيمة الفعلية للأصول عن جملة خصومه ، وانما يجب أن تتوفر لدى المصرف أنواع الأصول مما يتيح له مواجهة طلبات المودعين بالدفع باستمرار . وبعبارة أخرى ، فإن من أولى واجبات المصرف وضمن أهدافه وسياسته أن يكون قادرًا أو مستعدًا على الدوام على تأمين سيولة مركزه المالي ( العلاق ، 2001: 11).

أو هي " ما تحتفظ به المنشأة من الأموال على شكل نقد أو موجودات سريعة التحويل إلى نقد وبدون خسارة من أصل قيمتها ، إذ إن الغرض منها هو الإيفاء بالتزامات المستحقة أو المترتبة على هذه المنشأة وبدون تأخير أما السيولة المصرفية الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة فضلًا عن موجودات مالية يغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة ويظهر من أعلاه عدم اختلاف بين تعريف السيولة والسيولة المصرفية إلا فيما يخص الهدف من السيولة ، فالسيولة بشكل عام هي وجود سيولة نقدية تحت اليد أو موجودات قابلة للتحويل إلى سيولة نقدية بسهولة وبكف معقولة للإيفاء بالتزامات الشركات أو المصارف في المديونية أو الاستثمار أو غيرها من الأمور المناط بها وبناء على ما سبق فإن للسيولة ثلاثة أبعاد يجب مراعاتها وهي الوقت (أي سرعة تحويل الموجود إلى نقد ) و المخاطرة ( أي احتمالية هبوط قيمة الموجود المراد تسويله ) والكلفة ( أي الخسارة أو التضحية المالية التي قد توجد في عملية تنفيذ التحويل الاصل إلى النقد ( Howells& Bain 2000:8) .

ولذلك فإن السيولة تعد من أهم المهام لإدارة المصرف إذ يتوجب عليها قياس وتلبية الاحتياجات من السيولة للمصرف الذي تديره (الإدارة )، إذ إن احتياجات سيولة المصرف يجب أن تكون مقاسه وربما تكون فيها مخاطرة إذا ما امتلك المصرف عدداً كبيراً من مصادر السيولة ذات الأرباح المنخفضة لغرض توفير السيولة اللازمة له ، ومن جهة أخرى فإن انخفاض مستوى السيولة في المصرف قد يعرضه إلى مشاكل مالية كبيرة قد تؤدي إلى فشله ( Hempel & Simonson ,1999:158) .

ب- مؤشر السيولة ( نسب السيولة ) :

وتستخدم المصارف عدد من المؤشرات لقياس سيولة المصرف وهي:

1- نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات :

وتستخرج على وفق المعادلة الآتية : ( فهد ، 2009: 63 )

$$\text{نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات} = \frac{\text{النقدية / اجمالي الموجودات}}{100} \times 100\%$$

تقيس هذه النسبة نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الاصول في المصرف التجاري ، وزيادة هذه النسبة تعني توفر ارصدة نقدية من دون تشغيل لدى المصرف مما يقلل العائد النهائي المتوقع ، ونقص النسبة عن معدلاتها يعني مواجهة المصرف التجاري لاطار عدة مثل خطر السحب وخطر التمويل .

2- المعدل النقدي :

يشير هذا المعدل الى قدرة المصرف على تلبية التزاماته من النقدية متوافرة لديه في الصندوق وارصدته لدى المصارف الأخرى ، ويجب عدم الافراط في ارتفاع أو انخفاض هذا المعدل وتقاس بالمعادلة الآتية : ( فهد ، 2009: 64 )

$$\text{المعدل النقدي} = \frac{\text{النقدية / اجمالي الودائع}}{100} \times 100\%$$

3- نسبة السيولة القانونية - :

وتمثل مقياساً لقدرة الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف في مختلف الظروف إذ انه كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت سيولة المصرف وتتراوح هذه النسبة ما بين 30-35% كحد أقصى في الأنظمة الاقتصادية ( Kiso , etal , 2012:665 ) .

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة}}{100} \times 100\%$$

9- مؤشر الربحية

● المفهوم والطبيعة- - :

تعد الربحية في صورة أرباح محتجزة من المصادر الرئيسية لتوليد رأس المال ، ويقوم النظام المصرفي السليم على أكتاف المصارف الربحية وذات رأس المال الكافي ، لذلك يعرفه ( حماد ) على انه " المؤشر الكاشف لمركز البنك التنافسي في الأسواق المصرفية ولجودة إدارتها ، وهي تسمح للبنك بالاحتفاظ بشكل مخاطرة معينة وتوفر وقاء ضد المشكلات القصيرة الأجل " ( حماد ، 2005: 477 ) .

ويعرفه البعض من وجهة نظر محاسبية واقتصادية فمن الناحية المحاسبية هو عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية عن التكاليف الكلية خلال مدة معينة ، أما من الناحية الاقتصادية فهو عبارة عن الزيادة في الثروة والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضافاً إليها تكاليف الفرص البديلة (ابو حمد وقدوري ، 2005:333).

إن المصارف بطبيعتها تعيش في حالة منافسة شديدة بينها في المجالات كافة وهي تنفق مبالغ طائلة بهذا الاتجاه ولا يمكن لأي نظام مصرفي أن يعارض سعي المصارف التجارية على جني الأرباح المعقولة ذلك إن الربحية تعد مؤشر للكفاءة والاستغلال الأمثل لموارد المصرف وثرواته ، لذلك يتداخل أو يتعارض اعتبار جني الأرباح مع اعتبار السيولة في توجيه سياسة المصرف الواحد في توزيع موارده ، أي إن كلما ازدادت سيولة المصرف تضاءلت مقدرته في الحصول على عوائد عالية والعكس صحيح في الاستثمارات طويلة الأجل ؛ ونجاح المصرف يتوقف في التوفيق بين هذين الاعتبارين من جهة أو إن اتساع نطاق أعمال المصرف يتوقف على مقدار ما يستثمره الأفراد من ثقة في مقدرته على مواجهة طلبات عملائهم فضلاً على ذلك تساهم سيولة المصرف في زيادة مقدرته على جني الأرباح في المدى الطويل من جهة أخرى .

ويتضح من ذلك إن التفاوت في معدلات الربح المصرفي يرجع إلى أمرين ، الأمر الأول : هو اختلاف درجة المخاطرة فيما بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، إذ كلما كانت درجة المخاطرة كبير في نشاط معين كان معدل الربح مرتفعاً وهذا بدوره يؤثر على السيولة المصرفية والعكس صحيح . أما الأمر الثاني فهو اختلاف درجة كفاءة المديرين في النشاط نفسه إذ كلما كان المدير أكثر كفاءة في إدارة وتنظيم منشأته كان معدل الربح مرتفعاً والعكس صحيح (العلاق ، 2001: 117).

#### ب- مؤشرات الربحية المصرفية:-

##### 1- معدل العائد على حق الملكية :-

يعد هذا المعدل من أهم مؤشرات قياس كفاءة استخدام الاموال ، ويعمل المصرف التجاري دائماً على زيادته بما يتناسب وحجم الاخطار التي يتحملها مساهمو المصرف . ويوضح هذا المعدل ما تحققه كل وحدة من حقوق الملكية في صافي الارباح التي حققها المصرف . ويحسب على وفق الصيغة الآتية:- ( Hemple & Simonson , Coleman , 1994:220)

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = [\text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{حق الملكية}] * 100\%$$

##### 2- معدل العائد على الودائع :-

ويستخدم لقياس كفاءة المصرف على توليد الارباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها ، ويقيس هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات الودائع من صافي الربح المتحقق للمصرف التجاري بعد دفع الضرائب . ويحسب وفق الصيغة الآتية :- ( Kiso , etal , 2012:561)

$$\text{معدل العائد على الودائع} = [\text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{اجمالي الودائع}] * 100\%$$

3- نسبة صافي الربح الى اجمالي الايرادات :-

تبين هذه النسبة الاهمية النسبية لصافي الارباح التي يحققها المصرف التجاري بالنسبة الى اجمالي الايرادات ، وزيادتها تعني زيادة كفاءة الاداء المالي بالنظر الى زيادة تحقيق معدلات اكبر من الارباح بالنسبة الى اجمالي الايرادات وتحسب وفق الصيغة الاتية :- ( Brigham, & Michael , 2005:455 )

نسبة صافي الربح الى اجمالي الايرادات = [صافي الربح بعد الضريبة / اجمالي الايرادات] \* 100%

المطلب الخامس : مشاكل عدم الاستقرار المصرفي

اولا : البيئة المصرفية وتغيراتها

تعرف البيئة المصرفية على أنها المحيط الذي تعمل فيه المصارف ، هذا المحيط يتكون من بيئتين ،

1- بيئة خارجية و تنقسم إلى : (إليفي ، 2005: 8 )

- بيئة خارجية عامة : وتتضمن كافة العوامل التي تقع خارج حدود المصرف ونطاق سيطرة الإدارة ، و التي يتم العمل في إطارها و تؤثر بصورة غير مباشرة على أنشطة المصرف و أدائه.
- بيئة خارجية خاصة: و يطلق عليها البيئة المباشرة للعمل و تتضمن جميع المنشآت و الأفراد الذين يتعاملون مع المصرف بشكل مباشر و يؤثرون على أدائه، ويتفاعل معها لضمان استمراره و تحقيق أهدافه ، ونظرا لأن تلك البيئة تضم من بين أهم عناصرها أحد الكيانات المؤثرة للغاية على المصرف و هم المنافسون أو المصارف المنافسة ، أطلق عليها البيئة التنافسية باعتبار أن المصرف و منافسيه يتنافسون حول التعامل مع بقية الكيانات الأخرى المكونة للبيئة الخاصة مثل العملاء .

2- بيئة داخلية : التي يقصد بها مجموعة المتغيرات (نقاط القوة والضعف) المتواجدة بالمصرف والتي تؤثر على قدرة العاملين به و على أداء و توزيع الخدمات للعملاء ، تكون عادة ضمن مجال التحكم قصير المدى للإدارة العليا وتشكل هذه المتغيرات المحيط الذي يتم في إطاره إنجاز العمل . وساعدت عدة عوامل على تحقيق الاستقرار للبيئة المصرفية في السبعينيات ، إذ كانت الصناعة المصرفية تخضع للتنظيم القانوني الشديد و العمليات المصرفية التجارية تقوم أساسا بتجميع الموارد ومنح الائتمان، و سهلت محدودية المنافسة على تحقيق ربحية عادلة و مستقرة وأهتتم الهيئات التنظيمية بسلامة الصناعة المصرفية و السيطرة على قوة خلق النقود الخاصة بها .

وكانت مدة الثمانينيات و بداية التسعينيات ، المدة التي حملت معها موجات التغيير في الصناعة المصرفية ، التي ارتبطت – المدة – باتباع سياسات اقتصادية أكثر تحررا بهدف تحجيم عملية التدخل الحكومي و تقليص دور الدولة خاصة في المجال الاقتصادي ، إذ أدت عالمية الأسواق و التقدم في نظم الاتصالات و زيادة الاعتماد بين الأسواق العالمية ، إلى زيادة الضغط على الدول لتحرير النظام المصرفي بطرق متعددة ، وبالضرورة بدأت المؤسسات البنكية في تنمية أدوات جديدة تتعامل بكفاءة أكثر مع الاتجاهات العالمية (صالح، 2000: 37).

وأفرز التغيير في البيئة المصرفية ، اشتداد حدة المنافسة و ابتكار المنتجات المالية ، واختفت العوائق و الحواجز القديمة التي حدثت من نطاق عمليات مختلف المؤسسات ، إذ كان ذلك تغييرا جذريا و كليا في الصناعة المصرفية إذ ولد مخاطر جديدة في البيئة المصرفية.

### ثانيا : المخاطر المصرفية

ترتكز الصناعة المصرفية في مضمونها على فن إدارة المخاطر ، إذ من دون المخاطر تقل الأرباح أو تنعدم ، فكلما قبل البنك أن يتعرض لقدرة أكبر من المخاطر ، نجح في تحقيق جانب أكبر من الأرباح ، لكنه يزيد من احتمالات تعثره و إفلاسه ، و من هنا تأتي أهمية اكتشاف المصرفيين لمخاطر عملهم ، ليس لتجنبها بل للعمل على احتوائها بذكاء لتعظيم العائد على الاستثمارات الذي هو في النهاية المقياس الحقيقي للنجاح و الحد من حالات التعثر المصرفي . وإدارة المخاطر هي عبارة عن مجموعة الأدوات و التقنيات و أيضا عملية مطلوبة لتنفيذ استراتيجية المصرف (حماد ، 2003: 222) .

تعد المخاطر المصرفية لصيقة بالنشاط المصرفي و كلما تطور النشاط المصرفي ظهرت مخاطر جديدة نتيجة التطور الحاصل في العمل المصرفي ، واهم المخاطر هي :- (حشاد، 2004: 54)

1- المخاطرة المصرفية : تعرف المخاطرة على أنها احتمال الخسائر في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير ، و الخطر يمثل موضوع عمل مؤسسات التأمين لا القرض كما تختلف وضعية المخاطرة عن وضعية عدم التأكد .  
يمكن القول أن المخاطرة هي احتمال وقوع حدث أو مجموعة من الأحداث غير المرغوب فيها ، و بالنسبة لبعض الاقتصاديين فإن المخاطرة يمكن أن تنبع من نقص التنوع ، نقص السيولة و إرادة المصرف للتعرض للمخاطر .

2- المخاطر التي تواجهها المصارف : انصب جهد المصارف مجهوداتها في السنوات الأخيرة على فهم العناصر ولعوامل الرئيسة التي تسبب الخسائر المالية ، فالمخاطر تعرف بأنها التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة و في الواقع العملي تتعرض المصارف لمخاطر نظامية و خصوصا مخاطر الائتمان . و بصفة عامة تصنف المخاطر إلى ثلاثة أنواع رئيسة :

- مخاطر الائتمان : هي الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة.
- مخاطر السوق : هي المخاطر المتعلقة بالإيرادات الناتجة عن التغييرات في أسعار الفائدة ، التقلبات في أسعار الصرف و أسعار الأوراق المالية و السلع.
- مخاطر التشغيل : تنشأ من عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية و الأفراد و النظم أو نتيجة لأحداث خارجية ، و يتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية و لكنه يستبعد المخاطر الاستراتيجية و المخاطر الناجمة عن السمعة.



3- أسباب زيادة المخاطر : يرجع السبب في زيادة المخاطر في القطاع المصرفي في إطار العولمة المالية إلى العوامل الآتية : (إليفي ، 2005: 16)

- زيادة الضغوط التنافسية مما أدى لتشجيع الميل إلى المخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر وكسب أكبر حصة ممكنة في السوق.
- اتساع أعمال المصارف وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال مما أدى إلى تعرضها لمخاطر أزمات السيولة بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى والتضخم وتقلبات الأسعار.
- التغييرات الهيكلية التي شهدتها الأسواق المصرفية والمالية في السنوات الأخيرة نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق المحلية.

تزايدت المخاطر بأشكالها المتنوعة التي تواجه عمل المصارف لتضم العديد من أنواع المخاطر التي لم تكن محل اهتمام من قبل ، حيث زاد الاهتمام بالمخاطر التشريعية ومخاطر السوق ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر سعر الصرف ، مما يتطلب من المصارف استخدام التكنولوجيا والأساليب الحديثة لإدارة هذه المخاطر والتنبؤ بها .

### ثالثا : الازمات المصرفية والاقتصادية

تكرس إدارات المخاطر بالمصارف جهودها لتحديد و تشخيص نوعية المخاطر التي تتعرض لها و حجم كل منها و كيفية التعامل معها أو بمعنى آخر كيفية إدارتها ، و لاقى إنشاء تلك الإدارات استحسانا على أساس أن الأدوات التقليدية المشتقة لإدارة المخاطر مثل التأمين و المواءمة بين مصادر التمويل و مجالات الاستثمار ، لا يمكنها التعامل مع نوعية جديدة من المخاطر، وباتت تمثل خطرا لا على المنشآت المصرفية فقط بل على الاقتصاد العالمي بأسره ، كالتقلبات في أسعار الفائدة و أسعار الصرف ، بالإضافة إلى التقلبات في أسعار السلع الاستراتيجية و في مقدمتها أسعار البترول و غير ذلك ، كل ذلك في الوقت الذي يصعب فيه توقع حدوث تلك المخاطر ، أو على الأقل صعوبة توقع حجمها و حجم الأثار التي تنجم عنها و عدم ملاءمة الأدوات التقليدية في التعامل معها (G. Martinez , 1998: 9).

### رابعا : استراتيجية البنك

ان الاستراتيجيات المثلى في مجال ادارة المخاطر البنكية هي محصلة لاستخدام تقنيات وادوات التحوط ، والتي لها تأثير مباشر على تعظيم حقوق الملكية ، والتحوط يكون على مختلف الانشطة والوظائف التي يؤديها المصرف وتشمل : ( التسهيلات الائتمانية ، ادارة السيولة ، تذبذبات الاصول ، الهامش ما بين معدل الفائدة المقبوضة والفائدة المدفوعة على الائتمان والودائع ) ومخاطر الطرف المقابل من خلال استخدام العقود المستقبلية كأداة من ادوات التحوط .

وتظهر اهمية استخدام استراتيجيات التحوط كأداة مهمة في تخفيف المخاطر الكلية للمصرف واثرها على تعظيم حقوق الملكية ومن ثم تحقيق استقرار مصرفي . وتكمن اهمية استراتيجيات ادارة مخاطر البنك في انها مجموعة من استراتيجيات التحوط للتوزيعات الاحتمالية لمستقبل الاصول البنكية (عثمان ، 2008:80) .

ويمكن تعريف استراتيجيات المصرف في التعامل مع المخاطر على انها " تحديد الرد المناسب على المخاطر والذي يتناول تحديد الخطوات التي ستتبعها المخاطر عند حدوثها ، ويتضمن تخصيص مسؤولية الوحدات ( أو الاقسام ) عند تنفيذ خطة الرد على المخاطرة عند حدوث المخاطرة " (إليفي ، 2005: 22).

وهناك عدة استراتيجيات يمكن استخدامها لتخفيف المخاطر او السيطرة عليها ومنها :. ( Georg , 2001: 63 )

- 1- تفادي المخاطر : ويقصد به تجنب المخاطر وذلك عن طريق اتخاذ الاجراءات المناسبة لتجنب اثر وقوع المخاطرة او ازالة مسبباتها نهائيا .
- 2- تحويل او توزيع المخاطر : وهي تحويل المخاطر بشكل لا يهدف الى ازلتها او محو اثرها ، وانما يحول مسؤولية ادارة المخاطر الى طرف ثالث ويعد تحويل المخاطرة البديل عن التكلفة المحتملة نتيجة الخسارة الناتجة عن وقوع المخاطرة .
- 3- التخفيف من المخاطر : وتهدف هذه الاستراتيجية الى تخفيف من اثار حدوث المخاطرة وذلك بالتخفيف من احتمالية وقوعها او تخفيف من احتمال حدوث المخاطرة الى حد معقول .

### المبحث الثالث

#### طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والاستقرار المصرفي

المطلب الاول : الاجراءات الفنية للبنك المركزي في تعزيز الاستقرار المصرفي ( رقابة البنك المركزي )

اولا : شروط الرقابة المصرفية

يتولى البنك المركزي ، ومن خلال دائرة مراقبة المصارف ، الرقابة على الجهاز المصرفي ، وذلك للتحقق من مدى التزام وتنفيذ المؤسسات المصرفية ، من مصارف وشركات تجارية وشركات توفير لأحكام قانون البنك المركزي والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاها (عوجان ، 2009: 13 ) .

وتتبع اهمية الاشراف والرقابة على المصارف من اهمية الدور الذي تؤديه هذه المؤسسات في الحياة الاقتصادية للدول المختلفة ، و ان عملية جمع وتحليل المعلومات تعتمد على النوع الأهم من النظام الرقابي . و يكتسب الإشراف المصرفي أهمية خاصة في ظل تحرير المعاملات المالية ، لأنه من المرجح أن المؤسسات التي رفعت عنها القواعد التنظيمية وفقا لسياسة التحرير ، ستلجأ إلى أشكال مختلفة من المعاملات المحفوفة بالمخاطر ، لذا فإن التحرير ينبغي أن يقترن برقابة فعالة على الجهاز المصرفي تجنبا لأي ممارسات غير سليمة ( Barth & Caprio Jr. and Levine , 2001:80).

وان الهدف الرئيس من الرقابة المصرفية في تعزيز سلامة و أوضاع المصارف والجهاز المصرفي .و يجب أن يكون قادرا على التطوير الفعال.

فالنظام الإشرافي الجيد يتطلب صياغة جديدة و محكمة للإطار القانوني المتعلق بالإشراف و حصول المشرفين على الموارد الكافية ، و التكنولوجيا الملائمة تمكنهم من الحصول على المعلومات و مراجعتها ، فضلاً على منحهم سلطة تنفيذ قراراتهم ، هذه العناصر لابد ان تتوافر في أي رقابة مصرفية لضمان فعاليتها في تحقيق السلامة للمؤسسات المالية .

و يتطلب قبل وضع و تنفيذ رقابة فعالة على المصارف الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الشروط تتمثل أهمها في : ( إلفي ، 2005 : 116 )

- أ- وجود سياسات اقتصادية كلية موضوعية و سليمة .
- ب- وجود هياكل متطورة و التي تسمح بحماية استقرار النظام المالي ، و يجب أن تتضمن و تدمج فيها إطار قانوني يضمن صلابة ، قوة و صحة العقود و الحقوق المالية ، الإجراءات المحاسبية المتعارف عليها ، نظام تدقيق خارجي فعال ، رقابة مثالية و فعالة على القطاع المالي غير البنكي و نظام الدفع .
- ج- سلامة انضباط السوق المرتبط بمبادئ التسيير الجيد للمؤسسات و شفافية النشاطات المالية .

د- وضع إجراءات فعالة لحل الأزمات البنكية من خلال وضع مخطط لإصلاح للمصارف المعسرة ، ابتداء من إعادة تأهيل المؤسسات المالية المعسرة إلى غاية غلقها ، هذا المخطط يكون غير معقد و يأخذ بعين الاعتبار سلامة و استقرار النظام المصرفي ، إذ لا بد من إعادة تأهيل المصارف القوية التي تؤثر على استقرار الجهاز المصرفي و ترك المؤسسات الضعيفة تفلس و تعويض المودعين ، إذ إفلاسها لا يلحق الضرر بالقطاع المصرفي ، هذا الإجراء سوف يكون له الأثر سلبي في المدى القصير لكنه يؤدي إلى بناء قطاع بنكي قوي و قادر على المنافسة و يعمل على تحقيق انضباط للسوق .

### ثانيا : وظائف و اهداف الرقابة المصرفية

تنتهج البنوك المركزية ، كجهات رقابية اطرا رقابية مختلفة ، فبعض المصارف تعتمد الرقابة المباشرة ، وبعضها يعتمد الرقابة غير المباشرة ، والبعض الاخر يعتمد الرقابة المباشرة وغير مباشرة معا . ولكن رغم اختلاف الاطر الرقابية للبنوك المركزية الا انها جميعها ترمي الى ضمان سلامة القطاع المصرفي وتحقيق استقرار القطاع المالي والاقتصادي . ويمكن تحقيق ذلك من خلال جملة من الاهداف يمكن تلخيصها على النحو الاتي : ( عمر ، 2009 : 7 )

1- الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي : ويتضمن نقطتين اساسيتين هما :

- أ- تجنب مخاطر افلاس المصارف من خلال الاشراف على ممارسات المؤسسات المصرفية ، وضمان عدم تعثرها حماية للنظام المصرفي والنظام المالي ككل وفق الية خضوعها لرقابة البنك المركزي .
- ب- وضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الاصول والخصوم في المصارف سواء بالنسبة للعمليات المحلية او الدولية .

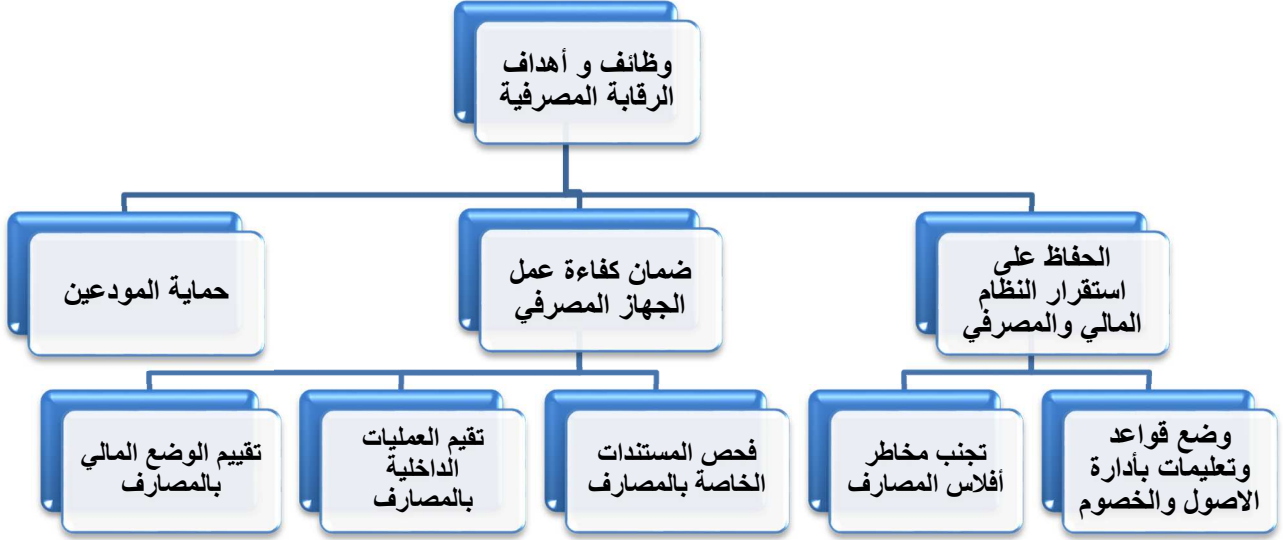
2- ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي : ويكون من خلال :

- أ- فحص الحسابات والمستندات الخاصة بالمصارف للتأكد من جودة الاصول وتجنب تعرضها للمخاطر .
  - ب- تقييم العمليات الداخلية بالبنوك وتحليل العناصر المالية الرئيسية وتوافق عمليات المصارف مع الاطر العامة للقوانين الموضوعة .
  - ج- تقييم الوضع المالي للمصارف للتأكد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها بهدف الحفاظ على تمويل بعض الانشطة الاقتصادية والمؤسسات الحيوية والهامة والتي لا يستطيع القطاع الخاص تدبير تمويلها بالكامل .
- 3- حماية المودعين : ويكون ذلك عن طريق تدخل السلطات الرقابية لفرض سيطرتها واتخاذ الاجراءات المناسبة لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الاموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية التزاماتها تجاه المودعين وخاصة المتعلقة بسلامة الاصول .

ويمكن توضيح أهداف ووظائف الرقابة المصرفية من خلال الشكل رقم ( 8 )

الشكل ( 8 )

أهداف و وظائف الرقابة المصرفية



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على ادبيات الدراسة .

ثالثا : انواع الرقابة المصرفية

ومن حقيقة ان هذه المصارف تخدم عدة اطراف يعنيها جميعا ان يظل المصرف سائرا في اعماله على احسن وجه ، ومن هذه الفئات : ( عبد الله ، 1987 : 341 ) .

- 1- ادارة المصرف لأنها مسؤولة امام الهيئة العامة للمساهمين عن تأدية مهمتها بنجاح .
- 2- الهيئة العامة للمساهمين إذ يهتم المساهمون بالرقابة والاشراف للاطمئنان على سلامة رأسمالهم المستثمر ، وتحقيق ارباح على راس المال هذا ، وزيادة اسهمهم في السوق المالي .
- 3- جمهور المودعين اصحاب المورد الاكبر لأي مصرف والذي يكون دائما اكبر من حجم راس المال ، وذلك للاطمئنان على ودائعهم واستمرارية دفع الفوائد عليها .
- 4- جمهور الزبائن المستفيدين من التسهيلات الائتمانية المختلفة سواء منها المباشرة ( قروض ، سلف ، خصم كمبيالات ، .... الخ ) . ام غير المباشرة ( اعتمادات ، كفالات ، بوالص تحصيل ، حوالات ، .... الخ ) إذ يهمهم نجاح المصرف لضمان استمرارية نشاط اعمالهم التجارية التي تقوم في جزء منها على هذه التسهيلات بينما يعني فشل المصرف توقف تلك التسهيلات ومطالبتهم بالدفع مما يؤدي الى توقف نشاط مشاريعهم وربما إفلاسها .

5- السلطات النقدية الممثلة في البنوك المركزية لأنها تهدف الى حماية جمهور المتعاملين مع المصارف من مودعين ومقرضين ومساهمين وبالتالي حماية الاقتصاد الوطني من الاثار السلبية التي قد تنتج عن فشل مصرف ما . كما تهدف ايضا الى توجيه السياسة الائتمانية والنقدية في البلد المعني باستخدام ادواتها ( سعر إعادة الخصم ، عمليات السوق المفتوحة ، نسبة الاحتياطي القانوني ) والذي لا يتحقق من دون الاشراف والرقابة . وتمارس هذه الجهات المختلفة الرقابة و الاشراف من خلال ثلاثة انواع مختلفة من الرقابة وهي : ( Hemple & Simonson , 1999 : 117 ) .

#### أ- الرقابة الداخلية :

وتتولى هذه الرقابة أجهزة فنية متخصصة تابعة للإدارة العليا للمصرف . وتشمل الرقابة الداخلية الهيكل التنظيمي للمصرف وجميع الاجراءات والمقاييس المتبعة للتأكد من الصحة الحسابية لما هو مدون في الدفاتر والسجلات ، وحماية اصول المصرف من السرقة او التلف أو الضياع ورفع الكفاءة الانتاجية للعاملين ، وتشجيعهم على التمسك بالسياسات الادارية المرسومة أو الموضوعة . وتمارس هذه الاجهزة المتخصصة اعمالها بوسائل عدة منها الجرد الفعلي المفاجئ ، والزيارات الدورية ( التفثيش ) ، والتدقيق المحاسبي ، والتدقيق الاداري ، وفحص الانظمة المختلفة المالية والادارية والمحاسبية للتأكد من انها تضمن الرقابة الذاتية من خلال الرقابة الثنائية والضبط الداخلي . اما نتيجة اعمال هذه الاجهزة فيتم رفعها في تقارير مكتوبة الى رئيس مجلس الادارة أو المدير العام وفق الترتيب المعمول به في المصرف المعني ، ومن ثم متابعة هذه التقارير إذ تدعو الحاجة الى ذلك .

#### ب- الرقابة الخارجية :

ويقوم بهذه الرقابة مدققو حسابات قانونيون خارجيون غير مرتبطين بالإدارة العليا للمصرف إذ يتم تعيينهم بقرار من الهيئة العامة للمساهمين في اجتماعها السنوي العادي .

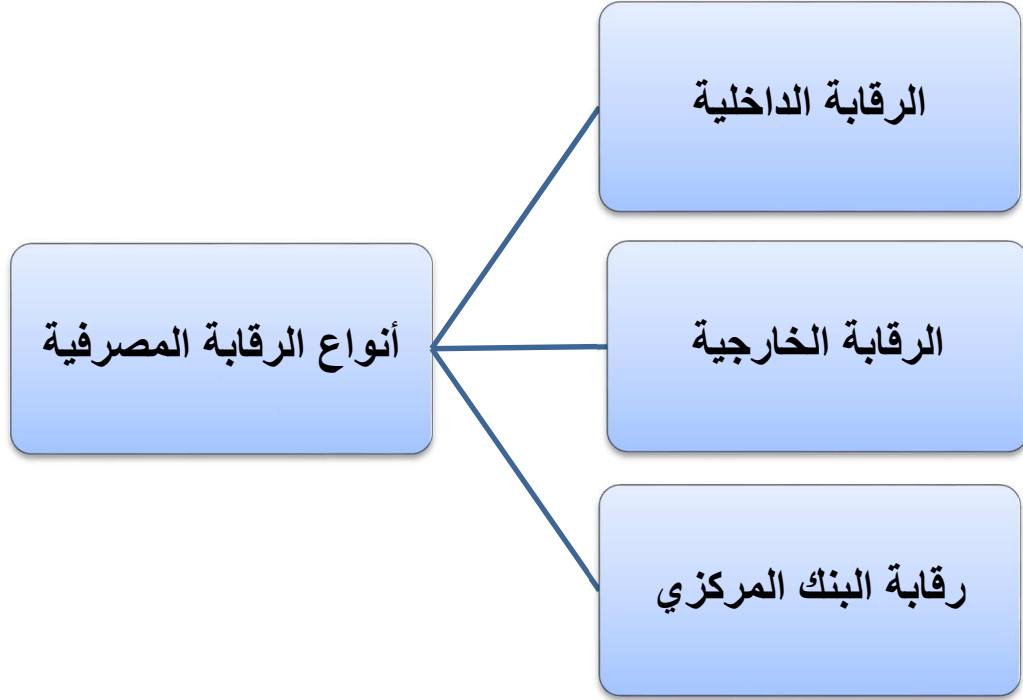
#### ج- رقابة البنك المركزي :

وتمثل رقابة الجهات الرسمية من خلال البنك المركزي إذ يمارس هذه الرقابة بواسطة اجهزة فنية متخصصة وبوسائل وأدوات مختلفة . وتتبع صلاحية البنك المركزي في الرقابة من خلال قانونه الخاص ، وقانون البنوك ، وقانون مراقبة العملة الاجنبية ، وغيرها من الانظمة والتعليمات والمذكرات والبلاغات الصادرة استنادا الى هذه القوانين . يضاف الى ذلك قيام أجهزة الرقابة المتخصصة في البنك المركزي بجولات تفثيشية وزيارات مفاجئة للمصارف وفروعها ، وطلب تزويد الدائرة المختصة بمراقبة بيانات وكشوفات دورية .

ويمكن توضيح أنواع الرقابة المصرفية من خلال الشكل رقم ( 9 )

الشكل ( 9 )

أنواع الرقابة المصرفية



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على ادبيات الدراسة .

رابعا : المتطلبات الاساسية لممارسة رقابة مصرفية فاعلة

اشارت لجنة بازل الى ان الرقابة المصرفية تعد جزءا من نظام متكامل يساعد على تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي ويتكون ذلك النظام من العناصر الخمسة الاتية : ( عمر ، 2009 : 8 )

1- سياسات اقتصاد كلي مستقرة وسليمة

2- بنية اساسية متطورة تشمل :

- أ- قوانين منظمة للشركات ، وحماية المستهلك والملكية الخاصة .
- ب- قوانين ومبادئ محاسبية معترف بها دوليا .
- ج- نظام مستقل لمراجعة ميزانيات الشركات ذات الحجم الكبير .

د- قواعد محددة لتنظيم اعمال المؤسسات المالية الاخرى بخلاف المصارف .

هـ- نظام لتسويات المدفوعات .

3- الانضباط الفعال للسوق الذي يعتمد على تدفق المعلومات من المقترضين الى المستثمرين والدائنين ، وعدم التدخل الحكومي في صناعة قرارات هذه الاطراف وبصفة خاصة منح الائتمان .

4- صلاحية الرقابية في اتخاذ الاجراءات التصحيحية لإقالة المصارف المتعثرة أو اعادة هيكلة / تصفية هذه المصارف في الحالات الحرجة .

5- اليات لتوفير مستوى ملائم من التدخل الحكومي بهدف حماية النظام المصرفي عندما يتعرض لعقبات .

وتعتقد لجنة بازل للرقابة المصرفية أنه في حال تطبيق المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفاعلة ، فإن ذلك سوف يساعد في تحقيق الاستقرار المالي في البلد الذي يقوم بتطبيقها ويؤدي الى: ( الرضي ، 2005 : 3 ) .

1- نشر مفاهيم موحدة للرقابة المصرفية وبالتالي تسهيل عملية التعاون الرقابي بين الدول.

2- فتح المجال للمصارف للتعاون مع المصارف في الدول الأخرى من حيث اعتمادها لنفس المفاهيم والاجراءات المتبعة في هذه الدول.

3- تعزيز التعاون فيما بين السلطات الرقابية للمصارف والمؤسسات المالية والأسواق المالية وشركات التأمين.

4- فتح المجال أمام السلطة الرقابية في امكانية وضع استراتيجيات لتحسين ادائها.

وقد صممت هذه المبادئ كأطر عامة يمكن تطبيقها على أنظمة رقابية مختلفة وتفترض توفر مجموعة من الشروط القانونية تعمل على منح السلطة الرقابية حق فرض التعليمات والأنظمة اللازمة. وحيث أن هذه الشروط قد تكون خارجة عن سيطرة السلطة الرقابية ، فإن أي انتقاص من صلاحياتها في هذا المجال سوف يعيق الى حد كبير قدرتها الرقابية على تطبيق المبادئ الأساسية بفعالية.

**المطلب الثاني : تأثير سلامة الجهاز المصرفي على فاعلية السياسة النقدية:**

**اولا : سلامة الجهاز المصرفي واثرها على السياسة النقدية**

يوجد العديد من الأسباب التي تفسر اهتمام المسؤولين عن إدارة السياسة النقدية بسلامة وكفاءة الجهاز المصرفي، ومن أهمها : (الفولي، 1999: 220)

1- قد تتسبب المؤسسات المصرفية في تهديد تكاملية نظام المدفوعات الذي يؤدي دورا جوهريا في تنفيذ السياسة النقدية ؛ ويؤثر الجهاز المصرفي المتغير على عملية نقل المؤشرات الخاصة بالسياسة النقدية الى معالجة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد القومي ، فالأجهزة المصرفية التي ترتفع فيها نسبة القروض الرديئة دائما ترتفع فيها هوامش أسعار الفائدة.



2- يؤثر الجهاز المصرفي على توزيع الموارد ، فالاضطرار إلى إعادة تمويل القروض التي فاتت مواعيد استحقاقها يؤدي إلى تقييد إمكانية الإقراض لمقترضين جدد ويفقد الائتمان خصوصيته ، ومن ثم عدم الكفاءة في إدارة السياسة النقدية أي تعطيل عمل أدوات السياسة النقدية .

3- في حالة ما إذا كانت المصارف مضطرة للعمل في مناخ يسوده عدم اليقين ، أو إذا كانت هناك تغييرات متكررة ومتناقضة في السياسة النقدية وغيرها من السياسات الاقتصادية ، فإن احتمال فشل بعض المصارف يزيد لا محالة، فارتفاع معدلات التضخم وتقلبها يقدم مؤشرات سوقية خاصة ، ويعرض المصارف للخطر ويتسبب في سوء توزيع الموارد وعدم التوقع الصحيح بربحية المصارف مما يؤدي إلى خسارة بعض المصارف ( افلاسها ) .

4- كما أن التجاوزات الشديدة للمتغيرات الاقتصادية فيما يتعلق بأسعار الصرف على سبيل المثال قد تؤدي إلى زيادة العبء المالي للقطاع وبالتالي تزيد معها مخاطر التعثر في سداد المصارف للقروض بسبب ارتفاع قيمة القروض بالعملة المختلفة ( الصعبة ) اتجاه العملة المحلية بسبب اختلاف ما بين فترة الاقتراض وفترة استهلاك القرض .

#### ثانيا : الاصلاح المصرفي وعمل البنك المركزي

يتمثل الاصلاح المالي والمصرفي في انشاء نظام مالي قادر على حشد الموارد المالية ( المحلية والدولية ) واعادة تخصيصها وكفاءتها لخدمة النشاط الاقتصادي من اجل تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي ، وينصرف ذلك الاصلاح في تحديث وتعميق وتقوية جميع وحدات القطاع المالي ، فضلا عن احداث تغييرات كبيرة في طبيعة الصناعة المصرفية واعادة هيكلتها لغرض حشد المدخرات المحلية والحد من ظاهرة رأس المال المهاجر اضافة الى امكانية جذب جزء من تدفقات الاستثمار الاجنبي .

ولكي تكون اصلاحات الانظمة المالية والمصرفية ناجحة يجب ان تكون جزءا من استراتيجية اكثر شمولا للتغيير والاصلاح الاقتصادي والهيكلية للاقتصاد القومي . وتتجسد عملية الاصلاح المالي والمصرفي في عملية التحرير لهذا القطاع ، وذلك لمواكبة التطورات المالية والمصرفية العالمية التي تقوم اساسا على التحرر من القيود والعراقيل ، وزيادة حدة المنافسة بين المصارف واستعمال وسائل تكنولوجية متطورة للاتصالات والمعلومات ، مما يرفع قدرتها على المنافسة الدولية ( صالح والبصري و عبد النبي ، 2009 : 1 ) .

وواجهت الكثير من الدول صعوبات اثرت سلبا على ادائها الاقتصادي والذي انعكس بالتالي على جهازها المصرفي ومن ثم على عمل البنك المركزي ومن أهم هذه الصعوبات :- ( الدوري و السامرائي ، 2006 : 144 )

أ- تدخل الحكومات في برامج الائتمان والتي سلبت جزءا كبيرا من مقدرة البنوك المركزية في إدارة الائتمان واثرت على كيفية توزيع التسهيلات الائتمانية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بحيث لم تؤدي إلى التوزيع الأمثل .

- ب- اقتراض الحكومات من بنوكها المركزية بشكل متزايد أدى الى ارتفاع معدلات التضخم ، كما أن تحديد مستويات أسعار الفائدة والتي كانت في الغالب منخفضة أدت إلى أن تكون أسعار الفائدة الحقيقية ( سعر الفائدة الاسمي – معدل التضخم ) سالبة إلى عدم تشجيع الافراد على إيداع أموالهم في المؤسسات المالية وحدثت هجرة خارجية للأموال بحثا عن عائد حقيقي مرتفع وقد أدى ذلك ومن ثم الى انخفاض حجم الأموال المتاحة للتنمية الاقتصادية .
- ج- اتصاف الأسواق المالية بأنها أسواق غير منظمة وغير متطورة . وهذا يؤدي الى عدم الاستجابة لأية تغييرات في السياسة النقدية ، وهذا يعني أن السياسة النقدية في تلك الدول سوف تكون عديمة الفعالية أو منخفضة الفعالية على أكثر تقدير .
- د- سوء الإدارة : إذ اظهرت نتائج دراسات عديدة على ان انخفاض درجة كفاءة إدارة المصرف وفاعليته كانت السبب الرئيس في معظم الاحوال في تعثر أو فشل المصارف .

نتيجة لهذه الصعوبات في ظل تلك الظروف لجأت كثير من حكومات الدول النامية الى اصلاح انظمتها المالية وتحريرها من القيود المفروضة وذلك ضمن برامجها الخاصة بالإصلاح الاقتصادي ، ويتكون إصلاح الجهاز المصرفي من عنصرين رئيسيين ، العنصر الأول هو إصلاح البنوك المركزية ، والعنصر الثاني هو إصلاح المصارف التجارية أو بمعنى أدق مؤسسات الوساطة المالية التي تقبل الودائع .

بالنسبة لإصلاح البنوك المركزية فهو يتمثل في إعطاء البنوك المركزية حرية اكبر في قراراتها وأداره سياستها النقدية والائتمانية وتعديل التشريعات بما يعمل على زيادة فعالية السياسة النقدية والائتمانية باعتبارها سياسة هامة من أدوات السياسة الاقتصادية العامة للدولة . هذا بالإضافة إلى إعطاء البنوك المركزية سلطة أكبر في مجال الإشراف على المصارف التجارية للتأكد من سلامة وضعها المالي الذي يعتبر من العناصر الرئيسية في الاستقرار الاقتصادي . أما بالنسبة لإصلاح المصارف التجارية ، فإن محوره يتركز على تقوية ودعم مركزها المالي وخلق بيئة من المنافسة غير الضارة بينها وذلك لتقديم أفضل الخدمات للعملاء والمساهمة الفعالة في النشاط الاقتصادي . ويعد اصلاح الجهاز المصرفي مهم على الصعيد الوطني والعالمي وحتى استقرار الاقتصاد ( Chen , Cheng , 2013:224 ) .

ومن اجل تجنب المخاطر التي يتعرض لها النظام المصرفي وبحسب ما ورد في لجنة بازل ال 2 و 3 وجود اقسام او ادارات خاصة في المصارف بإدارة المخاطر المصرفية تأخذ على عاتقها رسم سياسة الاصلاح المصرفي وتشخيص الاليات الضرورية والإشراف على المصارف ، ، ولعل من ابرز مهامها العمل على رسم السياسات و وضع المقترحات الضرورية ، ذلك على النحو الآتي : ( صالح والبصري وعبد النبي ، 2009 : 3 )

1- إعادة تقييم عمل النظام المصرفي وفعاليته ، وذلك من خلال تقييم الائتمان وحجمه ودرجة المخاطرة ونسبة السيولة .

2- تحسين مستوى الرقابة وتطوير الانظمة المحاسبية بحيث تتصف بالشفافية والوضوح .

3- استحداث نظام كفوء للتأمين على الودائع في الصناعة المصرفية .

4- إعادة هيكلة القطاع المصرفي عن طريق تشجيع الاندماج بين المصارف وخاصة المصارف الصغيرة منها لإنشاء وحدات مصرفية كبيرة يمكنها تقديم خدمات مصرفية متكاملة بتكلفة تنافسية .

5- اعطاء حرية للمصارف في مجال تحديد رسوم وتعرفة الخدمات المصرفية على اساس تنافسي فيما بينها حتى تتحسن جودة الخدمات المصرفية .

ثالثا : افضل الاصلاحات المالية ودورها في رسم السياسة النقدية :

خضعت البلدان النامية خلال العقود المنصرمين لجيلين من الاصلاحات في سياق معالجة التدهور في اداء الاقتصاد الكلي ، لتطبيق برامج تصحيح شاملة ، شملت الاصلاحات ايقاف العمل بسياسات الكبح المالي ، بما فيها الضوابط الادارية على اسعار الفائدة وهيكل اصول المصارف مثل نسبة القروض للودائع ومتطلبات الحصول على تفويض مسبق لتخصيص الائتمان والشراء الالزامي لأدوات الدين العام ، وقد سهل تحقيق هذه الامور تعزيز وتقوية اوضاع المالية العامة والانتقال نحو آلية السوق في تمويل الخزانة ويمكن اجمال خطوات من الاصلاحات بما يلي : ( قارة ، 2000: 155 )

1- تحرير اسعار الفائدة .

2- الابتعاد عن الائتمان الموجه .

3- التوجه نحو عوامل السوق في تمويل الخزانة .

4- الادارة غير المباشرة للسياسة النقدية .

المطلب الثالث : آلية انتقال اثار تغيرات السياسة النقدية على الاستقرار المصرفي

اولا : سعر اعادة الخصم

المقصود بسعر الخصم هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند منحها القروض وخصم الكمبيالات واوراق مالية اخرى لقاء القروض الممنوحة لها وبعبارة اخرى يمثل سعر الخصم بالنسبة للمصارف كلفة الاموال التي تقترضها من البنك المركزي لتعزيز احتياطياتها لدى البنك المركزي . و تتأثر المصارف التجارية بسعر الخصم فكلما ارتفع سعر الخصم ادى ذلك الى ارتفاع تكاليف خصم الاوراق المالية مما يؤدي الى انخفاض التعامل بها وينخفض الطلب على النقود بسبب ارتفاع اسعار الفائدة وهذا يؤدي الى ضعف في الحركة المصرفية نتيجة لانخفاض الطلب على القروض وزيادة الودائع مما يقلل ربحية المصرف ، ويؤدي الى تراكم السيولة لدى المصارف التجارية مما ينعكس على الاستقرار المصرفي ، اما اذا انخفض سعر خصم الاوراق المالية يؤدي الى ارتفاع التعامل بها ويرتفع الطلب على النقود بسبب انخفاض سعر الفائدة وهذا يؤدي الى زيادة الحركة المصرفية نتيجة لارتفاع الطلب على القروض مما يؤدي الى زيادة ربحية المصارف التجارية مما يعزز الاستقرار المصرفي ( Gorden , 2009 : 211 ) .

### ثانيا : عمليات السوق المفتوحة

وتعني عمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي طرفاً في بيع وشراء الاوراق المالية التي تصدرها الدولة قصيرة وطويلة الامد ، وتعد هذه الاداة من اهم ادوات السياسة النقدية واكثرها فاعلية بشرط توفر سوق مالي متطور ، فعندما تتوفر الاسواق المالية المتطورة توصف هذه الاداة بانها اكثر اهمية للسيطرة على عرض النقد وبهدف التأثير في كمية النقود في التداول والاحتياطات النقدية للبنوك التجارية ، وبهذه الحالة سوف ينعكس تأثير السياسة النقدية الخاصة بالسوق المفتوحة على السيولة لدى المصارف التجارية ، ففي حالة دخول البنك المركزي كمشتري للأوراق المالية سوف يؤدي ذلك الى زيادة السيولة لدى الافراد والمؤسسات ومن ثم يتم ايداعها لدى المصارف التجارية فترتفع السيولة لديها وتتوسع في الاقراض والائتمان ومن ثم تزيد ربحيتها مما يعزز الاستقرار المصرفي ، اما في حالة دخول البنك المركزي بائع للأوراق المالية يؤدي ذلك الى سحب السيولة من الافراد والمؤسسات ومن ثم انخفاض حجم الودائع لدى المصارف التجارية ومن ثم انخفاض حجم السيولة لديها مما يؤدي الى حدوث انخفاض في حجم قروضها المصرفية وانخفاض حجم ارباحها مما ينعكس ذلك على ربحية وسيولة المصارف التجارية وينعكس على مؤشرات الاستقرار المصرفي ( Mishkin ، 2007 :125).

### ثالثا : تغير نسبة الاحتياطي القانوني

يستخدم البنك المركزي اداة الاحتياطي القانوني بهدف تحقيق اهداف السياسة النقدية من ناحية وكذلك لحماية المصارف التجارية والمودعين من ناحية أخرى ، إذ ان الزام المصارف التجارية بوضع نسبة معينة من الودائع كاحتياطي الزامي لدى البنك المركزي يجعلها لا تتوسع بدرجة كبيرة في منح الائتمان مما يؤثر في السيولة لديها ، وتقوم البنوك المركزية باستخدام اداة الاحتياطي القانوني او تغييره لعلاج المشاكل الاقتصادية ، و تتأثر المصارف التجارية بنسبة الاحتياطي القانوني ، فكلما ارتفع نسبة الاحتياطي القانوني ادى ذلك الى انخفاض السيولة المتوفرة للمصارف التجارية مما يؤدي الى انخفاض التعامل بها وينخفض الطلب على النقود بسبب ارتفاع اسعار الفائدة وهذا يؤدي الى ضعف في الحركة المصرفية نتيجة لانخفاض الطلب على القروض مما يقلل من ربحية المصرف ، مما ينعكس على الاستقرار المصرفي ، اما اذا انخفض نسبة الاحتياطي القانوني يؤدي الى ارتفاع السيولة المتوفرة لدى المصارف التجارية وزيادة التعامل بها ويرتفع الطلب على النقود بسبب انخفاض سعر الفائدة وهذا يؤدي الى زيادة الحركة المصرفية نتيجة لارتفاع الطلب على القروض مما يؤدي الى زيادة ربحية وسيولة المصارف التجارية مما ينعكس على مؤشرات الاستقرار المصرفي ( Mishkin & Eakins ، 2009 :119).

#### المطلب الرابع : للسياسة النقدية في دعم الاستقرار المالي والمصرفي

##### اولا : دور السياسة النقدية في دعم الاستقرار المالي

يعد الاستقرار المالي هدفا اساسيا للسياسة النقدية في مرحلة ارتفاع معدل دوران رأس المال الدولي نتيجة ما يتسبب عنه من ازمات تصيب اول ما تصيب العملة جراء هجمات المضاربة عليها ولاسيما عند اعتماد سياسة ثبات سعر الصرف يوازيه في الجانب الاخر ضعف في خصائص المؤسسات المالية بسبب عدم قدرتها على توصيف نشاط الاعمال بشكل اقتصادي يقوم على ارتفاع معدل العائد وانخفاض كلفة الخطورة ، لذلك تبرز اهمية الرقابة على الاسواق الناشئة وبشكل مستمر بهدف تأشير الانحرافات في مؤسسات الرسملة القاصرة وحسن التنظيم والكفاءة في ادارة السياسة الائتمانية للإفادة منها على مر الوقت في تعزيز فعل السياسة النقدية من خلال توقيت السياسة التداخلية وتنسيقها في استخدام سعر الصرف الاجنبي مع ضرورة جعل آفاق السياسة النقدية مفتوحة لاستيعاب الظروف والتوقعات القصيرة للتغيرات في دورة الاعمال بواسطة التعامل مع اسعار الفائدة بالشكل الذي يستجيب للتغيرات في استمرار الاسعار المتضخمة ومعدلات البطالة (Fisher,1997:40).

##### ثانيا : دور السياسة النقدية في دعم الاستقرار المصرفي

تساهم ( السياسة النقدية ) بشكل فعال في دعم استقرار النظام المصرفي المحلي في البلاد. وقد ينتج عن ذلك انعكاس صافي تدفقات السيولة النقدية في الاقتصاد نظراً لان نقص الأموال يقف عائقاً أمام النمو الاقتصادي.

وبناء على ذلك فإن عملية إدارة الاحتياطي في سلطة النقد لا تحمل حالياً اعتبارات تتعلق بالسياسة النقدية ، ولكن هذه العملية تركز بشكل كامل على الإسهام في دعم وتعزيز جهود سلطة النقد في تحقيق الاستقرار في الجهاز المصرفي واستقرار نظام المدفوعات عبر توفير السيولة اللازمة للمحافظة على جهاز مصرفي سليم ونظام مدفوعات وطني مستقر. وتقوم دائرة العمليات النقدية بتنفيذ المهام المناطة بها من خلال قسم إدارة الاحتياطيات الأجنبية عبر القيام بالوظائف الآتية : ( إيفي ، 2005 : 97 )

1- إدارة السيولة في الجهاز المصرفي والتدخل عبر ضخ أو امتصاص فوائض أو عجز السيولة في الجهاز المصرفي عبر ادوات السياسة النقدية المختلفة .

2- الاحتفاظ بأصول مالية كافية -من حيث المستوى ودرجة السيولة- لدعم مهام سلطة النقد المتعلقة بالحفاظ على استقرار الجهاز المصرفي والعمل كمقرض ( الملجأ الأخير ) للمصارف وحماية استقرار واستمرارية عمل نظام المدفوعات الوطني.

3- الإسهام في منع وقوع الأزمات المالية في الجهاز المصرفي والمالي عبر ادارة اسواق المال .

4- دعم ثقة الجمهور في استقرار الجهاز المصرفي.

5- تحقيق مستويات عوائد كافية لتغطية مصروفات سلطة النقد وتكلفة المشاريع التي تنفذها بما يسهم في الحفاظ على الاستقلال المالي لسلطة النقد.

## المطلب الخامس : العلاقة ما بين الاستقرار النقدي والمصرفي والكلية

### اولا : الاستقرار النقدي والاستقرار المصرفي

يعد الاستقرار النقدي والمصرفي الركيزة الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام بما فيه استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر الصرف عند مستواه التوازني وانسجام هيكل أسعار الفائدة مع التطورات المحلية والدولية.

و من المعروف ان قوة الجهاز المصرفي ومتانتة تعتمد بصورة رئيسية على راس مال المصرف بالإضافة الى نسبة الرافعة المالية وكلما كان نسبة راس مال المصرف مرتفع كان هناك امكانية التحكم في الازمات والمخاطر التي تحيط بالاقتصاد القومي وينعكس اثرها على طبيعة عمل المصرف لأنه اذا كانت الرافعة المالية مرتفعة فان حدوث الازمات في الاقتصاد القومي تدفع المودعين في اغلب الاحيان الى سحب مدخراتهم من المصارف مما يخلق خلخلة داخل المصرف وقد يعرضه الى اعلان افلاسه في بعض الاحيان كما حصل في الازمة المالية العالمية عندما اعلنت اكبر المصارف العالمية عن افلاسها وعدم قدرتها على رد ودائع الافراد كون الرافعة المالية كانت مرتفعة جدا لراس المال ( Krainer , 2013: 207 ) .

وفي بعض الاحيان اذا كانت الرافعة المالية مرتفعة وفقدت الثقة في المصرف فقد يتعرض الى عدم استقرار مصرفي بسبب سحب المودعين ودائعهم من المصرف . هذا من ناحية من ناحية اخرى ان الودائع والارباح و القروض لها دور كبير في عملية الاستقرار المصرفي فتغير كل من هذه النسب بشكل كبير قد يؤدي الى عدم استقرار المصرف فكلما زادت نسبة القروض الممنوحة كلما زادت ربحية المصارف مما يعزز الاستقرار المصرفي.

### ثانيا : الاستقرار النقدي والاستقرار الكلية

تتمثل عناصر الاستقرار النقدي التي يستهدف البنك المركزي تحقيقها في استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر الصرف وخلق هيكل أسعار فائدة ينسجم مع الظروف الاقتصادية المحلية والتطورات الدولية. ويسعى البنك المركزي إلى تحقيق ذلك من خلال تنظيم نمو السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني بما يتناسب وتمويل النشاط الاقتصادي الحقيقي.

ويسعى البنك المركزي على ضبط نمو السيولة في الاقتصاد من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية التقليدية ، والمتمثلة في سعر إعادة الخصم ونسب الاحتياطي النقدي الإلزامي ، علاوة على السقوف المباشرة على التوسع الائتماني في حالات معينة. والى جانب ذلك يلجأ البنك خلال فترات إلى الإجراءات الإدارية للتأثير على هيكل الائتمان المصرفي وكلفته، وذلك من خلال تحديد أسعار الفائدة على القروض والودائع وإلزام المصارف بتوجيه جزء من محفظتها المالية نحو استثمارات معينة .

ولكل ما تقدم فإن الحديث عن استقرار أسعار الصرف أساس لاستقرار الأوضاع الاقتصادية. واستقرار أسعار الصرف وإن كان يتقبل بعض المرونة وإمكانية التغير البسيط في اتجاه أو آخر، فإن الأمر يتطلب أن تعمل الدولة على توفير أكبر قدر من الثقة في النظام النقدي وفي مستقبله مع منع التقلبات العنيفة أو الهزات غير المتوقعة. فلاستقرار وهو يقبل التغيرات فإنه يتطلب وجود معدل أو هامش معقول يتراوح حوله السعر، وبما لا

يتجاوز توقعات المتعاملين. والمتغيرات الاقتصادية بطبيعتها تدريجية ومستمرة ومن ثم تصبح تغيرات الأسعار متماشية معها دون طفرات أو قفزات. أما الصدمات سواء رجعت إلى أحداث مادية أو أزمات ثقة فإنها تترك الحياة الاقتصادية. فالمتعاملون في الحياة الاقتصادية يتأقلمون مع كل المتغيرات باستثناء عدم اليقين الذي لا يمكن التعايش معه ( طوقان ، 2005: 5).

### ثالثا : الاستقرار المصرفي والاستقرار الكلي

لقد تطرقنا في الاجزاء السابقة الى الاستقرار المصرفي اما اهم مكونات الاستقرار الكلي وهي التوازن ما بين العرض الكلي والطلب الكلي واستقرار التضخم والمستوى العام للأسعار ومعدل النمو في الانتاج الحقيقي يرافقه معدل نمو مماثل في عرض النقود وعدم وجود فجوات اقتصادية هذا كل ما يتعلق بالاستقرار الكلي اما انعكاسه على النظام المصرفي فانه من الطبيعي فاذا ظهر تضخم في الاقتصاد القومي معنى ذلك ان القوة الشرائية للسيولة النقدية سوف تنخفض ولما لدى المصرف من سيولة نقدية سوف لا تكفي لسد طلبات القروض كما كانت في السابق وهذا ما يؤدي الى ارتفاع في اسعار الفائدة حتى لو ادى ذلك الى سحب الدولة جزء من السيولة عن طريق تغيير الاحتياطي القانوني او رفع سعر الخصم او عرض السندات في السوق لكبح جماح التضخم وهذا يؤثر بطبيعة الحال على استقرار الجهاز المصرفي وكفاءة اداءه وانخفاض ربحيته . وبالعكس في حالة الانكماش الاقتصادي ( King & Hammond , 2013:13 ).

### رابعا : الاستقرار النقدي والمصرفي والكلي

من المعروف ان الاستقرار الكلي للاقتصاد القومي يعني ذلك تحديد سعر الفائدة التوازني على مستوى التوازن الكلي وكذلك استقرار اسعار الصرف والمستوى العام للأسعار وذلك ينعكس على الاستقرار النقدي لدى المصارف وذلك من خلال استقرار معدلات نمو الودائع والاقراض والارباح علاوة على ان الجهاز المصرفي قد ينجز اعماله بكفاءة عالية اداء نتيجة لعدم وجود مخاطر غير متوقعة في الاقتصاد القومي ، اما اذا حصل ان الجهاز المصرفي غير قادر على استغلال مدخرات الافراد كودائع وتوجيهها الى الاقتصاد الحقيقي او الاستثمار في الاوراق المالية في الاوقات المناسبة قد يخلق عدم تناسق بين طلب الوحدات الانتاجية من القروض والتمويل من خلال سوق الاوراق المالية مما يخلق فجوة في العرض الكلي مقابل الطلب الثابت مما يؤدي الى ظهور التضخم وانعكاسه على المستوى العام للأسعار مما يخلق ازمة اقتصادية ويعزى السبب في هذه الحالة الى عدم كفاءة الجهاز المصرفي لتوفير السيولة في الاوقات المناسبة للوحدات الانتاجية والخدمية (Adrian & Shin , 2008: 35).

## الفصل الثالث

تحليل واقع السياسة النقدية والاستقرار

المصرفي في العراق للمدة

( 1995 – 2011 )



## المبحث الأول

السياسة النقدية في العراق للمدة

( 1995 – 2011 )

## المبحث الثاني

تحليل واقع الاستقرار المصرفي لعينة من المصارف

العراقية للمدة ( 1995 – 2011 )

## المبحث الثالث

قياس و تحليل أثر السياسة النقدية على مؤشرات

الاستقرار المصرفي ( لعينة من المصارف العراقية )

للمدة ( 1995 – 2011 )

## المقدمة /

سوف يتم عرض واقع السياسة النقدية في حقبة التسعينيات التي تعكس الاخفاق الذريع لسياسة البنك المركزي العراقي في تخطي الازمات التي يمر بها إذ يوعز بحسب اراء الاقتصاديين الى عدم فاعلية ادوات السياسة النقدية وكيفية تطبيقها وعدم وجود البيئة اللازمة لنجاح ادوات السياسة النقدية في معالجة المشاكل التي تحصل في مؤشرات الاستقرار المالي والمصرفي ، ونحاول ان نسلط الضوء على واقع السياسة النقدية والسلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي في المدة ( 2004 – 2011 ) ، لنرى كيف تسعى السلطة النقدية لتطبيق هذه السياسة من اجل تحقيق اهدافها المرسومة للاقتصاد العراقي .

إذ سيتم تناول اهم مؤشرات الاستقرار المصرفي لعينة من المصارف العراقية ، والتحويلات الجديدة في ادوات السياسة النقدية الجديدة بعد تغير النظام السياسي السابق وتأثير هذه التحويلات الجديدة في عمل السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار المالي والمصرفي واستعراض اهم معوقات السياسة النقدية وطرق معالجتها للواقع الاقتصادي العراقي .

## المبحث الأول

### السياسة النقدية في العراق للمدة ( 1995 – 2011 )

#### المطلب الاول : نبذة تاريخية عن البنك المركزي العراقي

##### أولاً : نشأة وتأسيس البنك المركزي العراقي

شهد عام 1890 افتتاح اول مصرف تجاري في العراق عندما تم افتتاح فرع المصرف العثماني في بغداد ، وبعد ذلك تم افتتاح فروع للمصارف الاجنبية والعربية منها البنك الشرقي ( البريطاني ) في بغداد عام 1912 ، و تأسيس المصرف الزراعي الصناعي في عام 1935 والذي تم شطره في عام 1941 الى مصرفين هما المصرف الزراعي والمصرف الصناعي ، وهما يعدان من أوائل المصارف الوطنية الاختصاصية ، بعدها البنك العربي الاردني في بغداد عام 1938 ، ، كذلك شهد عام 1941 تأسيس اول مصرف تجاري عراقي هو مصرف الرافدين الذي عمل جنباً الى جنب مع المصارف الاجنبية وحرص على تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة ( فهد ، 2009 : 152 ) .

وخلال عام 1947 تم تأسيس البنك المركزي العراقي و يعد البنك المركزي العراقي من اقدم البنوك المركزية في المنطقة العربية ، إذ تم تأسيسه وبأشهر عمله في 7/11/1947 بموجب القانون رقم 43 لسنة 1947 ، باعتباره رمزا من رموز السيادة الوطنية ، وبهدف منح البنك الاستقلالية التامة في رسم وتنفيذ سياسته النقدية والقيام بوظائفه الاخرى اسوة بالبنوك المركزية الدولية المتطورة ، فقد صدر قانونه الجديد رقم 56 لسنة 2004 والذي اتاح له الاستقلال المالي والاداري والقانوني ( تقرير البنك المركزي العراقي : 2003 : 22 ) .

وعدّ البنك المركزي العراقي كبنك عراقي مستقل بموجب قانون البنك المركزي العراقي الصادر في 6 اذار 2004 يكون البنك مسؤولاً عن: ( دراسة صادرة عن البنك المركزي العراقي ، 2011 : 1 )

- الحفاظ على استقرار الاسعار .
- تنفيذ السياسة النقدية (بما في ذلك سياسات اسعار الصرف ) .
- ادارة الاحتياطيات الاجنبية .
- اصدار وادارة العملة .
- تنظيم القطاع المصرفي للنهوض بنظام مالي تنافسي ومستقر .

## ثانيا : وظائف البنك المركزي العراقي

يمارس البنك المركزي العراقي عدة وظائف رئيسية منها :- ( عبد النبي ، 2011 : 3 )

### 1- الوظائف الاساسية

وهي تشمل اصدار العملة واعداد السياسة النقدية ، والمحافظة على سعر صرف الدينار وتحسينه ، وتحقيق النمو الاقتصادي ، والاشراف والرقابة على المصارف والمؤسسات المالية والتي تعد البنك المركزي هو الجهة القطاعية لها مثل شركات الاستثمار ، وشركات الصرافة والمؤسسات المالية الوسيطة .

### 2- الوظائف التي ترتبط ايجابيا بالأهداف

وتشمل الاهداف الاساسية للبنك حيازة الاحتياطي النقدي القانوني ، توفير خدمات السيولة للجهاز المصرفي ، حيازة الذهب وادارة مخزون الدولة منه ، وتقديم الخدمات الاستشارية للدولة ، وتجميع ونشر البيانات الخاصة بالجهاز المصرفي ، ووضع القواعد المنظمة لعمل شركات الاقراض وشركات تقييم القروض الصغيرة .

3- الوظائف التي لا ترتبط بالأهداف الاساسية للبنك ولكنها لا تتعارض مع تحقيق تلك الاهداف وعلى البنك توخي الدقة والحذر منها وهي وظيفة مكافحة غسل الاموال .

ولضمان نجاح البنك المركزي العراقي في تحقيق اهدافه يجب ان تتسم هذه الاهداف بأربع سمات وهي :- ( عبد النبي ، 2011 : 4 )

- أ- الوضوح : ويعني ان تكون اهداف البنك ووسائل تحقيقها واضحة وشفافة ومضمونة للمؤسسات المالية المصرفية والجمهور مثال ذلك فيما يتعلق بسياسة سعر الصرف ، ووسائل تحسينه والمحافظة عليه ، واثره الاقتصادي والنقدي على الاقتصاد الوطني .
- ب- الاتساق : ضمان الانسجام التام بين اهداف البنك المركزي ووسائل تحقيقها .
- ج- قابلية انجاز الاهداف : في ضوء الامكانيات المالية والرقابية والفنية والبشرية المتاحة للبنك المركزي العراقي والتي تختلف ما بين مرحلة واخرى .
- د- تعزيز النمو المستدام : وذلك من خلال جعل الاهداف الرئيسية للبنك المركزي العراقي ذات توجهات هادفة الى استقرار الاسعار المحلية ، والمحافظة عليها ، وتعزيز استقرار السوق والحفاظ عليه ، ومعالجة التضخم وتحقيق الرفاهية الاقتصادية .

## المطلب الثاني : هيكل الجهاز المصرفي العراقي

يتكون هيكل الجهاز المصرفي العراقي من اربعة أنواع من المصارف وهي المصارف الحكومية والمصارف الاهلية والمصارف الاسلامية والمصارف الاجنبية ، ويمكن توضيح انواع هذه المصارف من خلال الشكل التالي :

المبحث الأول : السياسة النقدية في العراق للمدة ( 1995-2011 )

الجدول ( 1 )

هيكل الجهاز المصرفي العراقي من حيث عدد الفروع وتاريخ التأسيس وراس المال المدفوع

التسلسل	اسم المصرف	رأس المال المدفوع (المبلغ بالمالين) دينار عراقي	تاريخ التأسيس	عدد الفروع	نسبة عدد فروع المصارف الى المصارف الحكومية	نسبة عدد فروع المصارف التجارية الى مجموع المصارف التجارية
1	مصرف الزراعي التعاوني	600	1935	42	0.04	0.10
2	مصرف الرافدين	25,000	1941	170	0.19	0.42
3	مصرف الصناعي	75,000	1946	9	0.009	0.02
4	مصرف العقاري	50,000	1948	21	0.02	0.05
5	مصرف الرشيد	2,000	1988	143	0.16	0.35
6	مصرف العراق	1,000	1991	4	0.004	0.009
7	المصرف العراقي للتجارة	500,000	2004	15	0.01	0.03
	مجموع المصارف الحكومية	653,600		404	0.43	
1	مصرف بغداد	112,900	1992	38	0.04	0.07
2	المصرف التجاري العراقي	100,000	1992	10	0.01	0.02
3	مصرف البصرة الدولي للاستثمار	75,000	1993	7	0.007	0.014
4	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	100,000	1993	20	0.02	0.04
5	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	102,384	1993	9	0.009	0.018
6	مصرف الاستثمار العراقي	100,000	1993	20	0.02	0.04
7	مصرف المتحد للاستثمار	200,000	1994	13	0.01	0.026
8	المصرف الاهلي العراقي	100,000	1995	7	0.007	0.014
9	مصرف الائتمان العراقي	100,000	1998	14	0.01	0.028
10	مصرف دار السلام للاستثمار	105,800	1999	10	0.01	0.02
11	مصرف بابل	100,000	1999	11	0.01	0.022
12	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	100,000	1999	48	0.05	0.09
13	مصرف سومر التجاري	100,500	1999	10	0.01	0.02
14	مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل	105,072	2000	119	0.13	0.24
15	مصرف الخليج التجاري	103,950	2000	17	0.018	0.03
16	مصرف ايلاف الاسلامي	100,000	2001	16	0.017	0.032
17	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	75,000	2001	14	0.01	0.028
18	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	175,000	2004	18	0.019	0.036
19	مصرف المؤسسة العربية المصرفية	8,204	2004	1	0.001	0.002
20	مصرف الاتحاد العراقي	59,800	2004	2	0.002	0.004
21	مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	50,000	2005	6	0.006	0.012
22	مصرف ميلي ايران	30,224	2005	2	0.002	0.004
23	مصرف آشور الدولي للاستثمار	73,370	2005	4	0.004	0.008
24	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	150,000	2005	4	0.004	0.008
25	مصرف الوطني الاسلامي	100,000	2005	3	0.003	0.006
26	مصرف البلاد الاسلامي للاستثمار والتمويل	150,000	2006	15	0.016	0.032

## المبحث الأول : السياسة النقدية في العراق للمدة ( 1995-2011 )

0.026	0.014	13	2006	100,000	مصرف المنصور للاستثمار	27
0.004	0.002	2	2006	56,500	مصرف عبر العراق	28
0.004	0.002	2	2006	16,366	مصرف الزراعي التركي	30
0.018	0.009	9	2007	100,000	مصرف التعاون الاسلامي للتنمية والاستثمار	31
0.008	0.004	4	2007	100,000	مصرف اميرالد	32
0.01	0.005	5	2008	100,000	مصرف الهدى	33
0.012	0.006	6	2008	100,000	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي	34
0.004	0.002	2	2008	8,775	مصرف انتركونتنتال	35
0.004	0.002	2	2009	16,380	مصرف بيروت والبلاد العربية	36
0.002	0.001	1	2010	8,190	مصرف ابو ظبي الاسلامي	37
0.004	0.002	2	2010	100,000	مصرف اربيل	38
0.004	0.002	2	2011	8,176	مصرف البركة التضامني المساهمة	39
0.002	0.001	1	2011	100,000	التمنية الدولي للاستثمار والتمويل	40
0.002	0.001	1	2011	8,176	مصرف وقف للشاركة المساهمة	41
0.002	0.001	1	2011	8,190	مصرف آيش	42
0.004	0.002	2	2011	16,352	مصرف الاعتماد للبناني	43
		497			مجموع المصارف التجارية	
		901			مجموع فروع المصارف الحكومية والاهلية	

المصدر : البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية 2011: 105

- 106

نلاحظ من الجدول السابق انه تم افتتاح اول مصرف حكومي في العراق هو المصرف الزراعي التعاوني سنة 1935 وبعدها مصرف الرافدين سنة 1941 ، يليه المصرف الصناعي سنة 1946 والمصرف العقاري سنة 1948 ، و كان مصرف الرافدين المصرف الحكومي الوحيد في العراق ( ما عدا المصارف المتخصصة ) الذي يقدم جميع الخدمات التقليدية حتى عام 1988 تم افتتاح مصرف الرشيد ، وفي عام 2011 بلغ مجموع المصارف الحكومية 7 ، وعدد فروع المصارف الحكومية 404 ، اما المصارف الاهلية فإنه تم افتتاح أول مصرف اهلي سنة 1992 هو مصرف بغداد والمصرف التجاري العراقي ، و ازدادت عدد المصارف الاهلية حتى وصلت سنة 2011 الى 43 مصرف ، وعدد الفروع المصارف الاهلية 497 فرع اهلي موزعة على محافظات العراق ، وتمثل المصارف الحكومية نسبة 0.43 من المجموع الكلي للمصارف اما المصارف الاهلية تمثل نسبة 0.57 من المجموع الكلي للمصارف ، مما نلاحظ ان المصارف الاهلية تمثل النسبة الاكبر في القطاع المصرفي العراقي ، ونلاحظ ايضا إن عدد المصارف الاهلية في العراق كانت 17 مصرف حتى عام 2003 ، اما عدد المصارف من عام 2004 وحتى 2011 اصبح 26 مصرف أهلي مما يدل على زيادة الوعي المصرفي لدى الجمهور وزيادة عدد المعاملات التجارية وزيادة الحاجة الى وجود مصارف لتسهيل تلك المعاملات التجارية مما ادى الى فتح مصارف جديدة نتيجة الحاجة اليها .

أما عينة الدراسة فقد تم اختيار مصرف الرافدين والذي يمثل حاليا 0.42 من مجموع قطاع المصارف الحكومية مما يعني انه يحتل النسبة الاكبر من حيث عدد الفروع مقارنة مع باقي المصارف الحكومية ، اما بالنسبة لمصرف بغداد و مصرف التجاري العراقي و مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل فأنها جميعا تمثل نسبة 0.33 من مجموع المصارف الاهلية .

### المطلب الثالث : توجهات السياسة النقدية في العراق

#### اولا : اداء و توجهات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي

يعد خفض التضخم والحفاظ على مستوى مستقر للأسعار الغاية الرئيسة للسياسة النقدية في العراق والحاضنة الفعلية لبلوغ نمو اقتصادي افضل .وان تحقيق مستوى مرغوب من الكفاية في اطار من الرفاهية الاقتصادية هي ما تسعى اليه السياسة النقدية للبلاد حاليا .

ولتحقيق الغاية الرئيسة للبنك المركزي العراقي فإنه يركز على سعر الفائدة وسعر الصرف لتثبيت التوقعات التضخمية للجمهور وخفض التضخم ، لتوفير فرص قوية للاستقرار التي تساعد على تنشيط النمو وتحقيق اهداف التنمية (صالح ، 2009 : 41 ) .واستنادا الى الوسائل العديدة التي اعتمدها السياسة النقدية للسيطرة على مناسيب السيولة النقدية ومصادر النمو النقدي بما في ذلك ادارة الاحتياطيات الفائضة لدى المصارف اضافة الى استخدام المثبت الاسمي للتوقعات التضخمية على وفق اشارتي سعر الصرف وسعر الفائدة ، ويسعى البنك المركزي العراقي من توجيه سياسته وفق الاستراتيجية الاتية : (صالح ، 2008 : 17 )

1- تحفيز المصارف بالتوجه نحو السوق لإسناد اتجاهات السياسة النقدية في توفير الائتمان والتمويل المصرفي الذي تقتضيه حالة استهداف الناتج المحلي الاجمالي والتصدي لأوجه البطالة والركود الاقتصادي مما يقتضي رفع العمق المالي للبلاد .

2- الاستمرار في التصدي للتضخم واستهدافه عبر الاشارات السعرية التي يعتمدها البنك المركزي في استهداف التضخم ، وتحقيق اطار موحد من الاستقرار والنمو الاقتصادي المرغوبين .

#### ثانيا : تحليل السياسة النقدية للبنك المركزي للمدة ( 1995 – 2011 )

##### مزادات العملة الأجنبية

بالنظر للظروف التي تعرض ويتعرض إليها الاقتصاد العراقي، إذ ترتب عليها جملة من التداعيات. ومن أهمها الإصدار المفرط للنقود، إذ تسبب في انخفاض القوة الشرائية للدينار العراقي وكذلك تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية.

وجدت السلطة النقدية نفسها في وقت ينبغي أن تبذل قصارى الجهود بغية الحد من الإصدار النقدي المفرط والسيطرة على الكميات الكبيرة من السيولة بما يتماشى ونمو الناتج المحلي الإجمالي ولاسيما بعد أن أصبحت السياسة النقدية مستقلة استقلالاً شبه تام إن لم يكن تاماً.

وكانت أول أداة تم تطبيقها من قبل السلطة النقدية هي مزادات العملة الأجنبية - بيع وشراء العملة الأجنبية - من قبل البنك المركزي بتاريخ 2003/10/4 ولا زال العمل بها مستمرا بهدف الحد من التزايد المفرط في النقود والسيطرة على حجم السيولة العامة من خلال السيطرة على القاعدة النقدية ( الرفيعي ، 2007 : 134 ).

وأظهرت بيانات الجدول رقم (2) مبيعات ومشتريات البنك المركزي من الدولار ، فبلغت مبيعات البنك المركزي 567248 مليون دينار في عام 2003 اما المشتريات فبلغت 1744336 مليون دينار ، وكانت هذه

بداية عمليات البيع والشراء والتي بدأت في 2003/10/4 ، واستمر البنك المركزي العراقي بالمحافظة على استقرار سعر الصرف الدينار اتجاه الدولار ووصلت الى اعلى مستوى لها في عام 2011 إذ بلغت المبيعات الى 47598408 مليون دينار اما المشتريات فقد بلغت 60999588 مليون دينار عام 2011 ، وخلال المدة المحصورة بين 2003 و 2011 شهد تذبذب في اسعار صرف الدولار تجاه الدينار في السوق المحلية مما اثر ذلك على الكميات المطلوبة والمباعة في المزاد بالازدياد والانخفاض ، وان البنك المركزي هو الذي يقود السوق ويحدد السعر للدولار من خلال قيامه ببيع وشراء الدولار في المزاد ، ففي عام 2007 شهد ارتفاعا كبيرا للكميات المباعة حيث ارتفعت من عام 2006 وكانت 16483125 مليون دينار لتصل الى 20246660 مليون دينار عام 2007 مما ادى الى انخفاض اسعار صرف الدولار اتجاه الدينار في الاسواق المحلية و السبب كانت السياسة النقدية للبنك المركزي هي لتقوية ودعم سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار والتقليل من التضخم الحاصل ودفع عجلة النمو نحو التقدم .

وفي عام 2008 فقد شهد تحسن في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار نتيجة للسياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي العراقي والتي تهدف الى تقوية سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار ، إذ ارتفعت مشتريات البنك من العملة الاجنبية الى 55157550 مليون دينار ، اما المبيعات فبلغت 31120407 مليون دينار .



الجدول ( 2 )

مفردات البنك المركزي من العملة الاجنبية وسعر صرف الدينار العراقي للمدة ( 2003 – 2011 )

المبالغ بملايين الدنانير

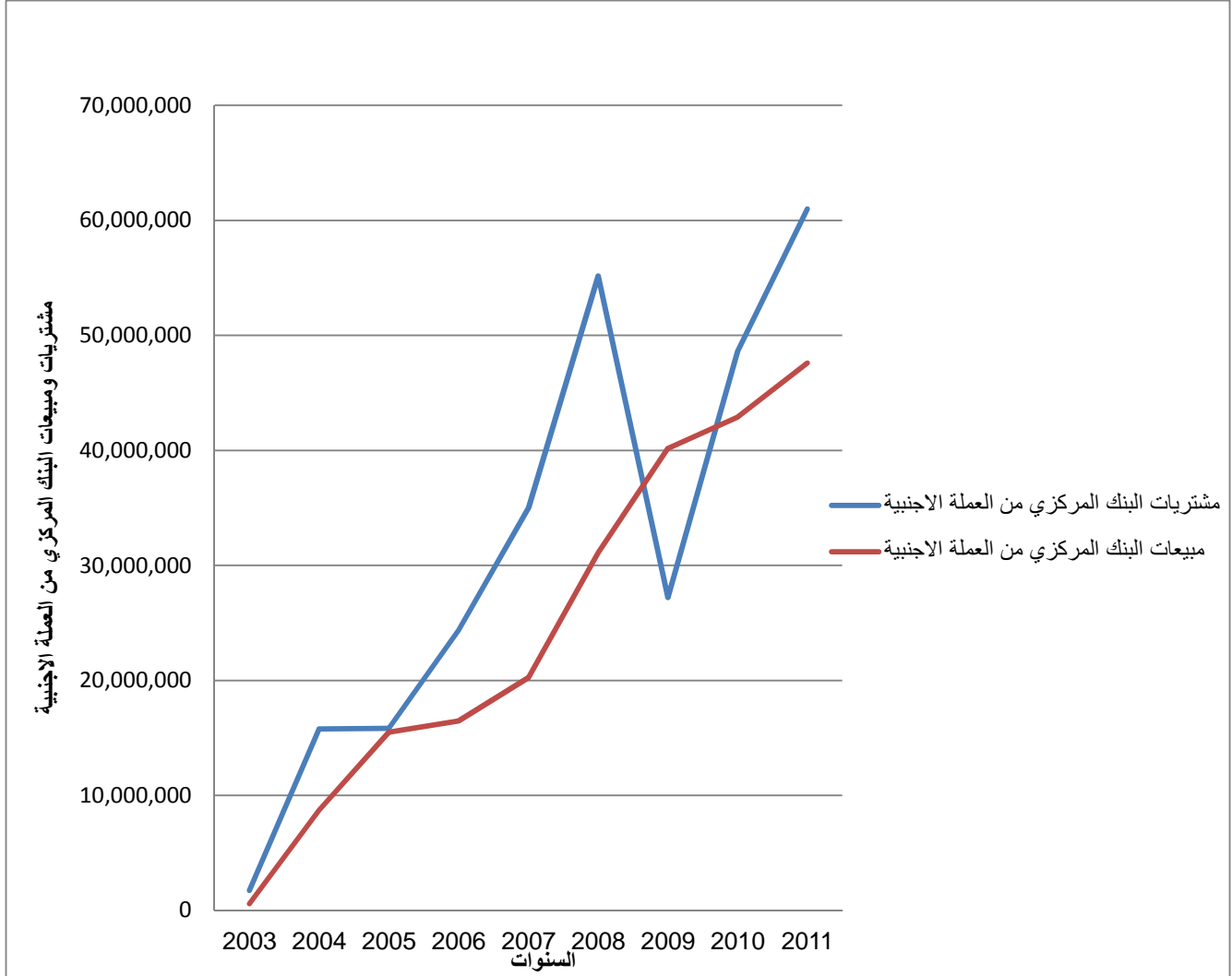
السنة	مشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية	مبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية	سعر صرف الدولار مقابل الدينار
2003	1744336	567248	1936
2004	15767956	8729624	1453
2005	15824796	15506166	1482
2006	24352250	16483125	1475
2007	34985671	20246660	1267
2008	55157550	31120407	1203
2009	27201366	40178544	1182
2010	48630744	42898806	1186
2011	60999588	47598408	1196

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة السنوية من ( 2003 – 2011 )

ويمكن توضيح مبيعات ومشتريات البنك المركزي العراقي من العملة الاجنبية من خلال الشكل رقم ( 10 )

الشكل ( 10 )

مبيعات ومشتريات البنك المركزي العراقي من العملة الأجنبية



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم ( 2 )

ونلاحظ من المخطط السابق ان هناك فجوة بين كمية مشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية و الكمية المباعة وذلك بسبب سياسة البنك المركزي التي تعمل للمحافظة على استقرار اسعار الصرف والتقليل من التضخم .

اولا : عمليات السوق المفتوحة

تعد عمليات السوق المفتوحة اداة مهمة من ادوات البنك المركزي في محاولة منه للسيطرة على السيولة النقدية ومن ثم على المستوى العام للأسعار، وتعتمد درجة فاعلية هذه الاداة على درجة تطور السوق المالية والنقدية ، ومن ابرز عمليات السوق المفتوحة في العراق هي:

### حوالات البنك المركزي

يمكن للبنك المركزي التأثير في السيولة المصرفية الفائضة ومن ثم التأثير في أسعار الفائدة للآجال القصيرة في السوق النقدية وذلك بالإدارة السليمة للسيولة من خلال مزادات (أي بيع وشراء) الأوراق المالية الحكومية (السندات و/أو حوالات الخزينة).

فكلما زادت نسبة احتفاظ البنك المركزي من حوالات الخزينة دليل على انه يرغب في زيادة عرض النقد (زيادة العملة في التداول) اما اذا رغب البنك المركزي بتخفيض عرض النقد فإنه يقوم ببيع حوالات الخزينة الى الجمهور لسحب السيولة الفائضة والتقليل من التضخم وهذه هي سياسة نقدية انكماشية (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2009 : 38) .

### المدة الاولى : (1995 - 2003)

اظهرت بيانات الجدول (3) ان حوالات الخزينة لدى البنك المركزي في عام 1995 كانت 587555 مليون دينار في عام 2003 بلغت 3079474 مليون دينار وخلال المدة المحصورة بين 1995 و 2003 شهدت ارتفاع مستمر للحوالات لدى البنك المركزي دليل على رغبة البنك المركزي والاتفاق مع وزارة المالية لتمويل الانفاق الحكومي من دون الاهتمام بالأوضاع الاقتصادية السائدة في البلاد ، إذ بلغت 1237329 مليون دينار في عام 1998 والى 2121704 مليون دينار في عام 2002 .

### المدة الثانية : (2004 - 2011)

ان حوالات البنك المركزي في عام 2004 قد بلغت 3234637 مليون دينار اما في عام 2011 بلغت 4760260 مليون دينار وخلال المدة بين 2004 و 2011 شهد تذبذب في حوالات البنك المركزي بالارتفاع والانخفاض ، إذ ارتفعت حوالات البنك المركزي الى 3234637 مليون دينار في عام 2005 ، ولكن قام البنك المركزي بتخفيض الحوالات الى 1720000 مليون دينار في عام 2006 وذلك لتخفيض معدلات التضخم ولسحب جزء من السيولة الفائضة . (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2006: 38) ، وفي ضوء انخفاض التضخم في عام 2007 مقارنة مع السنوات السابقة عادت الحوالات لدى البنك المركزي لترتفع مرة اخرى وتصل الى 2875480 مليون دينار ، ولكن ما لبثت ان عاودت الانخفاض مرة اخرى في عام 2009 الى 1485649 مليون دينار وذلك تنفيذا للسياسة النقدية والهادفة الى تحفيز المصارف للتوجه نحو السوق وتوفير الائتمان لتمويل المشروعات.

نستنتج مما سبق ، إن بيع وشراء حوالات الخزينة التي يقوم بها البنك المركزي بهدف السيطرة على السيولة العامة من خلال التأثير في الاحتياطي المصرفية الفائضة ومن ثم التأثير في مضاعف الائتمان ، وتعد نوعا من أنواع الاستثمار المتاح أمام الجمهور والقطاع المصرفي قد حققت استقرارا في السيولة لدى المصارف ونشطت حركة الأسواق قصيرة الأجل فضلا على تحقيق هدفها الرئيس المتمثل في امتصاص جزء من السيولة الفائضة في الاقتصاد.

المبحث الأول : السياسة النقدية في العراق للمدة ( 1995-2011 )

الجدول ( 3 )

أدوات السياسة النقدية للمدة ( 1995 – 2011 )

المبالغ بملايين الدنانير

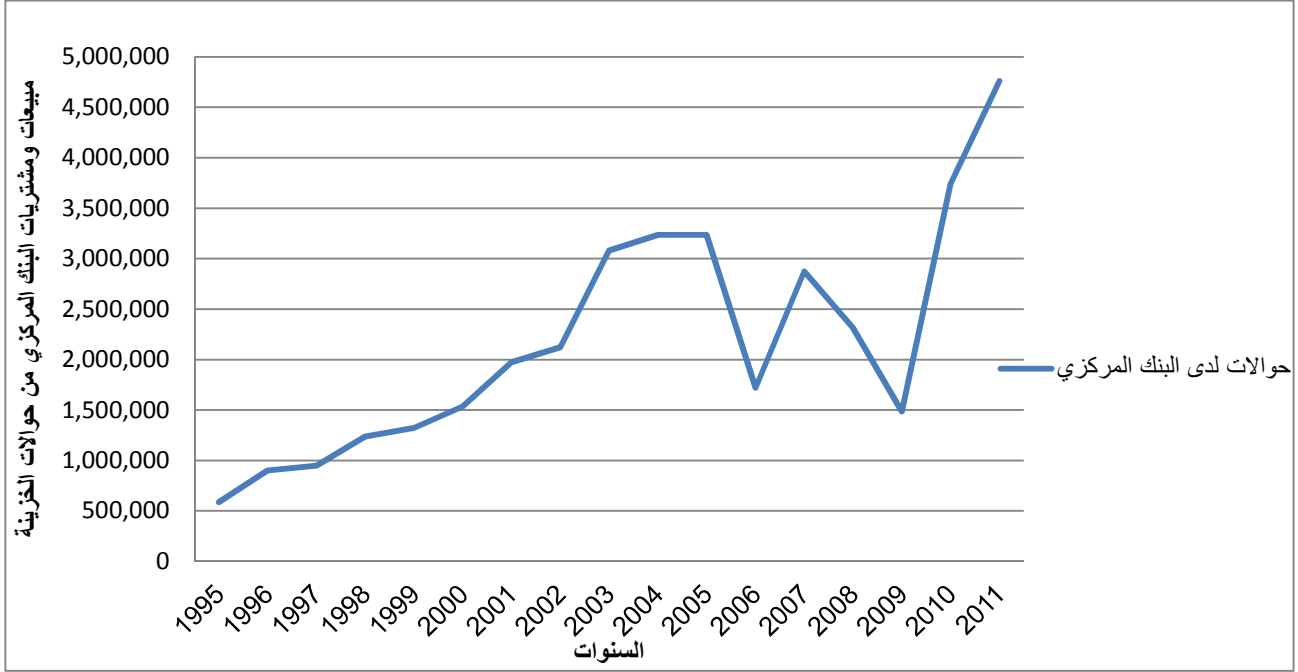
السنة	عمليات السوق المفتوحة	سعر إعادة الخصم	نسبة الاحتياطي القانوني	العمق المالي	عرض النقد M2	سعر الفائدة على الائتمان الأولي	سعر الفائدة على الائتمان الثانوي	الملجأ الاخير
1995	587555	%7.25	%13	%34	773337	/	/	/
1996	899980	%7.25	%27	%42	1084172	/	/	/
1997	949579	%7.25	%27	%38	1242569	/	/	/
1998	1237329	%7.35	%27	%35	1646240	/	/	/
1999	1322842	%7.35	%27	%28	1857406	/	/	/
2000	1533984	%7.35	%27	%28	2214072	/	/	/
2001	1972255	%7.35	%27	%07	238048	/	/	/
2002	2121704	%6.35	%27	%09	3852241	/	/	/
2003	3079474	%6.35	%27	%23	6943725	/	/	/
2004	3234637	%6	%25	%21	11480812	%8	%9	%9.5
2005	3234637	%7	%25	%18	13228369	%9	%10	%10.5
2006	1720000	%16	%25	%18	17649646	%18	%19	%19.5
2007	2875480	%20	%25	%23	24829268	%22	%23	%23.5
2008	2315780	%15	%25	%21	33192317	%17	%18	%18.5
2009	1485649	%7	%25	%33	43527047	%9	%10	%10.5
2010	3741160	%6	%15	%37	58584565	%8	%9	%9.5
2011	4760260	%6	%15	%29	61639132	%8	%9	%9.5

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقارير السنوية من ( 2002 – 2011 )

ويمكن توضيح مبيعات البنك المركزي من حوالات الخزينة من خلال الشكل رقم ( 11 )

الشكل ( 11 )

عمليات السوق المفتوحة (مبيعات البنك المركزي من حوالات الخزينة)



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم ( 3 )

ونلاحظ من الشكل السابق و بالمقارنة ما بين المدة الاولى ( 1995-2003 ) والمدة الثانية ( 2004-2011 ) ان السياسة المتبعة في حوالات البنك المركزي مختلفة ، إذ تميزت المدة الاولى بالارتفاع المستمر في حوالات البنك المركزي دليل على ان الحكومة كانت تحتاج الى اموال كثيرة لتمويل الانفاق الحكومي دون الاهتمام بالأوضاع الاقتصادية السائدة في البلاد ، اما المدة الثانية فنلاحظ تذبذباً في حوالات البنك المركزي بالارتفاع والانخفاض وذلك دليل على دراسة الاوضاع الاقتصادية السائدة في البلاد من حيث درجة التضخم ودرجة التأثير في الائتمان والاستثمار وغيرها ، وعلى اساس الاوضاع الاقتصادية السائدة يحدد البنك المركزي السياسة التي سوف يتبعها سواء أكانت توسعية أم انكماشية .

#### ثانياً : سعر إعادة الخصم ( سعر السياسة )

هو سعر الفائدة المعطى والذي يحدده البنك المركزي على وفق أهداف السياسة النقدية ، ويتضح من خلال الجدول السابق رقم ( 3 ) بأن البنك المركزي العراقي يحدث تغييرات كبيرة في سعر إعادة الخصم خلال المدة قيد التحليل .

**المدة الاولى : (1995 - 2003)**

اظهرت بيانات الجدول رقم ( 3 ) ان سعر إعادة الخصم في عام 1995 بلغت 7.25% وفي عام 2003 بلغت 6.35% والمدة المحصورة ما بين 1995 و 2003 شهدت تغيرات طفيفة في سعر إعادة الخصم إذ تم تخفيض مرة واحدة في عام 2002 إذ انخفضت من 7.35% في عام 2001 الى 6.35% في عام 2002 وكان الهدف من وراء هذا تخفيض حجم الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف التجارية ، وتتم هذه العملية من خلال تأثير سعر إعادة الخصم ( فائدة البنك ) على سعر فائدة المصارف التجارية ومن ثم التأثير في قدرة هذه المصارف على منح الائتمانات المصرفية و لتحفيز السياسة الائتمانية للجهاز المصرفي .

**المدة الثانية : (2004 - 2011)**

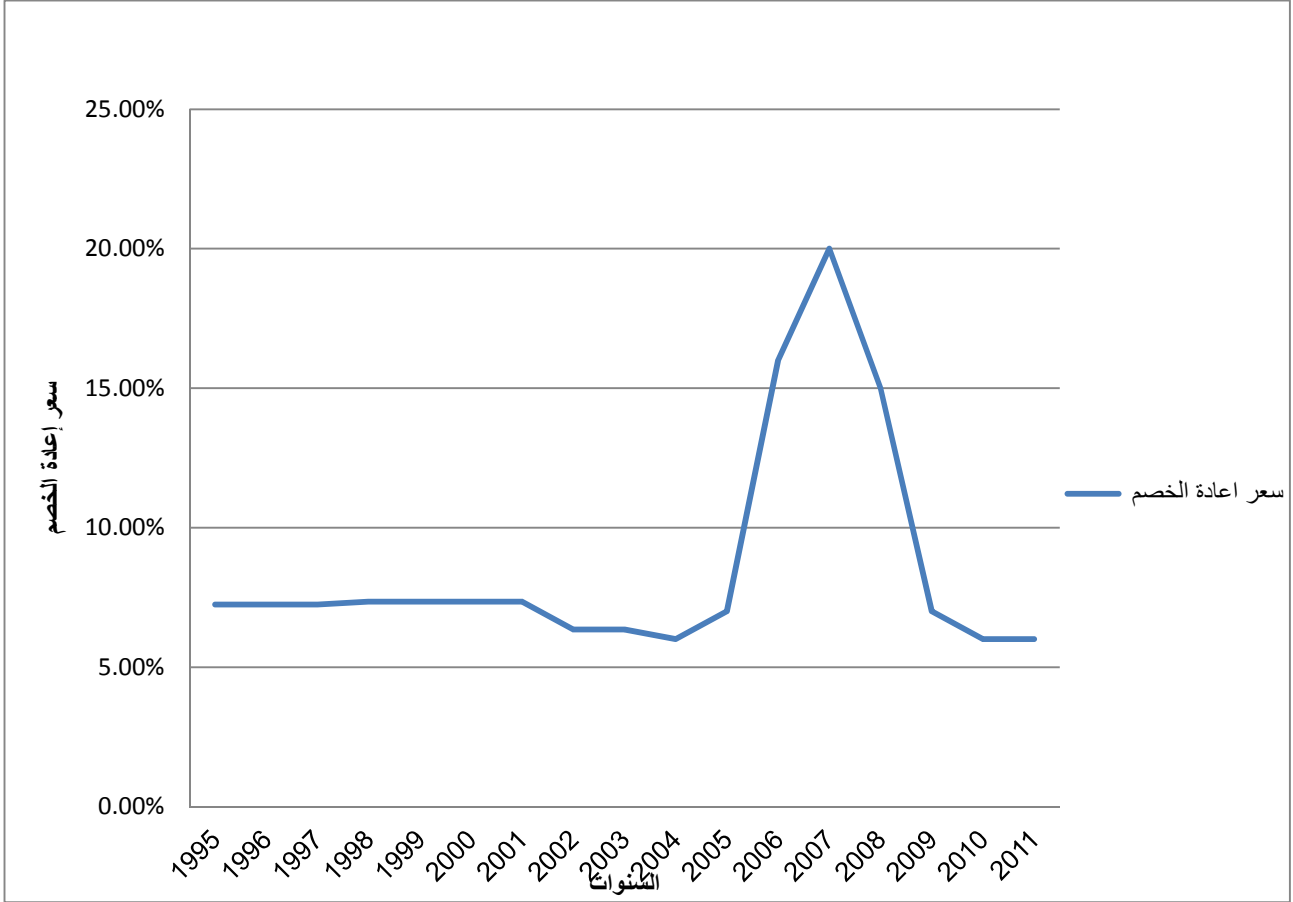
قام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم من 6% الى 7% في عام 2004 . ومن اجل استقرار النظام المالي وكبح جماح التضخم وتشجيعا للنشاط الاقتصادي وتنظيم وتحديد الائتمانيات والاستثمارات في المجالات المسموح بها كافة بغية القيام بالعمليات المصرفية على نحو امثل تنفيذا للسياسة النقدية الذي يعتمدها هذا البنك فقد قام البنك برفع سعر إعادة الخصم من 7% عام 2005 الى 16% عام 2006 لتصل الى 20% عام 2007 . ( التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2007 : 12 )

وفي ضوء انخفاض التضخم مقارنة بالسنوات السابقة واستنادا الى قواعد الاستقرار الاقتصادي وآلياته التي تعتمدها السياسة النقدية في تحفيز النشاط الائتماني فقد قام البنك المركزي بخفض سعر إعادة الخصم من 20% في عام 2007 الى 15% و 7% في عامي 2008 و 2009 على التوالي ، وبهذا يكون البنك المركزي قد خفض سعر إعادة الخصم ثلاثة عشر نقطة عن اعلى سعر له في عام 2008 حيث كان ( 20% ) ، واستنادا الى اهداف السياسة النقدية التي انتهجها البنك المركزي العراقي لتحقيق الاستقرار النقدي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال تحفيز النشاط الائتماني للجهاز المصرفي لغرض تمويل المشاريع التنموية فقد تم تخفيض سعر إعادة الخصم في عام 2010 الى 6% و في عام 2011 فقد حافظ البنك على ثبات سعر اعادة الخصم عند 6% .

ويمكن توضيح عمل سياسة سعر إعادة الخصم من خلال الشكل رقم ( 12 )

الشكل ( 12 )

سعر إعادة الخصم



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم ( 3 )

نلاحظ من الشكل السابق وبالمقارنة ما بين المدة الاولى ( 1995-2003 ) والمدة الثانية ( 2004-2011 ) ان السياسة المتبعة من قبل البنك المركزي تختلف وبشكل كبير خلال المديتين ، إذ شهدت المدة الاولى تغيرات طفيفة في سعر إعادة الخصم إذ تم التخفيض مرة واحدة وبنسبة قليلة وهذا دليل الى عدم فاعلية سعر إعادة الخصم خلال المدة الاولى وكذلك بسبب عدم استقلالية البنك المركزي في اتخاذ قراراته ، اما المدة الثانية فشهدت تغيرات كبيرة في سعر إعادة الخصم بالارتفاع والانخفاض وذلك دليل على استقلالية البنك المركزي في اتخاذ قراراته و باستخدام هذه الاداة للتأثير على حجم الائتمان للجهاز المصرفي ولتحقيق الاستقرار النقدي وهذا يدل على القدرة في استخدام هذه الاداة من قبل البنك المركزي حسب الظروف الاقتصادية السائدة في البلاد .

أضافة الى ما تقدم فقد تم العمل بنوع جديد من تسهيلات الاقراض القائمة والتي تشمل ( الائتمان الاولي و الائتمان الثانوي ) والملجأ الاخير في شهر آب 2004 ، اذ يقوم البنك المركزي بمنح تسهيلات للمصارف استنادا للأهداف الاساسية للسياسة النقدية بهدف المحافظة على نظام مالي منتظم وسليم وآمن .

وان سعر الفائدة يعد القناة التقليدية لانتقال اثار السياسة النقدية ، اذ تقوم فكرة الانتقال على آلية التغيير في كمية النقود بالنسبة لسعر الفائدة فكلما قام البنك المركزي بتغيير سعر إعادة الخصم سوف ينعكس على سعر فائدة على الائتمان مما ينعكس على كمية القروض الممنوحة ، اما الملجأ الاخير فقد نصت المادة الثلاثون من قانون البنك المركزي الجديد صراحة على هذا النوع من التسهيل و يلجأ اليه البنك المركزي في الظروف الاستثنائية بمنح الائتمان إلى المصرف أو لمصلحته ، في حالة إذا كان المصرف قادر على أداء التزاماته من وجهة نظر البنك المركزي، ويوفر ضمانا ملائما ، وان يستند طلب المساعدة المالية إلى أساس الحاجة لتحسين السيولة لديه، أو إذا كان طلب مثل هذه المساعدة ضروري لغرض المحافظة على استقرار النظام المالي بعد إصدار ضمان من قبل وزير المالية إلى البنك المركزي محررا نيابة عن الحكومة يتعهد فيه تسديد مبلغ القرض.

وينبغي للمصرف الذي يطلب دعما أن يقدم إلى البنك المركزي وصفا للبرنامج الذي يتبعه لتحسين سيولته لتمكنه من العودة إلى الاعتماد على مصادر تمويل السوق. ويعد دعم البنك المركزي بوصفه الملجأ الأخير للإقراض متاحا لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر. وقد تمدد المدة الأولية للدعم من قبل البنك المركزي بطلب من المصرف ( عبد النبي ، 2011 : 27 ) .

و استنادا الى موافقة مجلس ادارة البنك فقد تقرر رفع سعر اعادة الخصم من 6% في عام 2004 الى 7% اعتبارا من 1/9/2005 ، وتبعاً لذلك فقد ارتفعت اسعار فائدة الائتمان الاولي والثانوي والملجأ الاخير بنسبة 1% لتكون اسعار الفائدة على الائتمان الاولي 9% في عام 2005 بعد ان كانت 8% في عام 2004 ، وسعر الفائدة على الائتمان الثانوي ارتفع الى 10% في عام 2005 بعد ان كان 9% في عام 2004 ، اما بالنسبة للملجأ الاخير فقد ارتفع بدوره من 9.5% في عام 2004 ليصل الى 10.5% في عام 2005 كما في الجدول رقم ( 3 ) ( التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2005 : 14 ) .

ومن اجل استقرار النظام المالي وكبح جماح التضخم وتشجيعا للنشاط و تنفيذاً للسياسة النقدية الذي يعتمدها هذا البنك فقد قام البنك برفع سعر إعادة الخصم من 7% عام 2005 الى 16% عام 2006 لتصل الى 20% عام 2007 مما انعكس على الائتمان الاولي ليصل الى اعلى مستوى له في عام 2007 هو 22% بعد ان كان 18% في عام 2006 ، اما الائتمان الثانوي فقد وصل الى 23% في عام 2007 بعد ان كان 19% في عام 2006 ، اما بالنسبة للملجأ الاخير فقد وصل الى 23.5% في عام 2007 بعد ان كان 19.5% في عام 2006 كما في الجدول رقم ( 3 ) .

وفي ضوء الاتجاه التنازلي لمعدل التضخم مقارنة بالعام السابق واستنادا الى قواعد الاستقرار الاقتصادي والياتة التي تعتمد عليها السياسة النقدية فقد قام البنك بخفض سعر اعادة الخصم الى 7% في عام 2009 بعد ان كان 15% في عام 2008 مما انعكس على حجم الائتمان الاولي الذي انخفض الى 9% في عام 2009 بعد ان كان 17% في عام 2008 ، اما الائتمان الثانوي فقد انخفض الى 10% في عام 2009 بعد ان كان 18% في عام 2008 ، وبالنسبة للملجأ الاخير فقد انخفض بدوره الى 10.5% في عام 2009 بعد ان كان 18.5% في عام 2008 كما في الجدول رقم ( 3 ) .

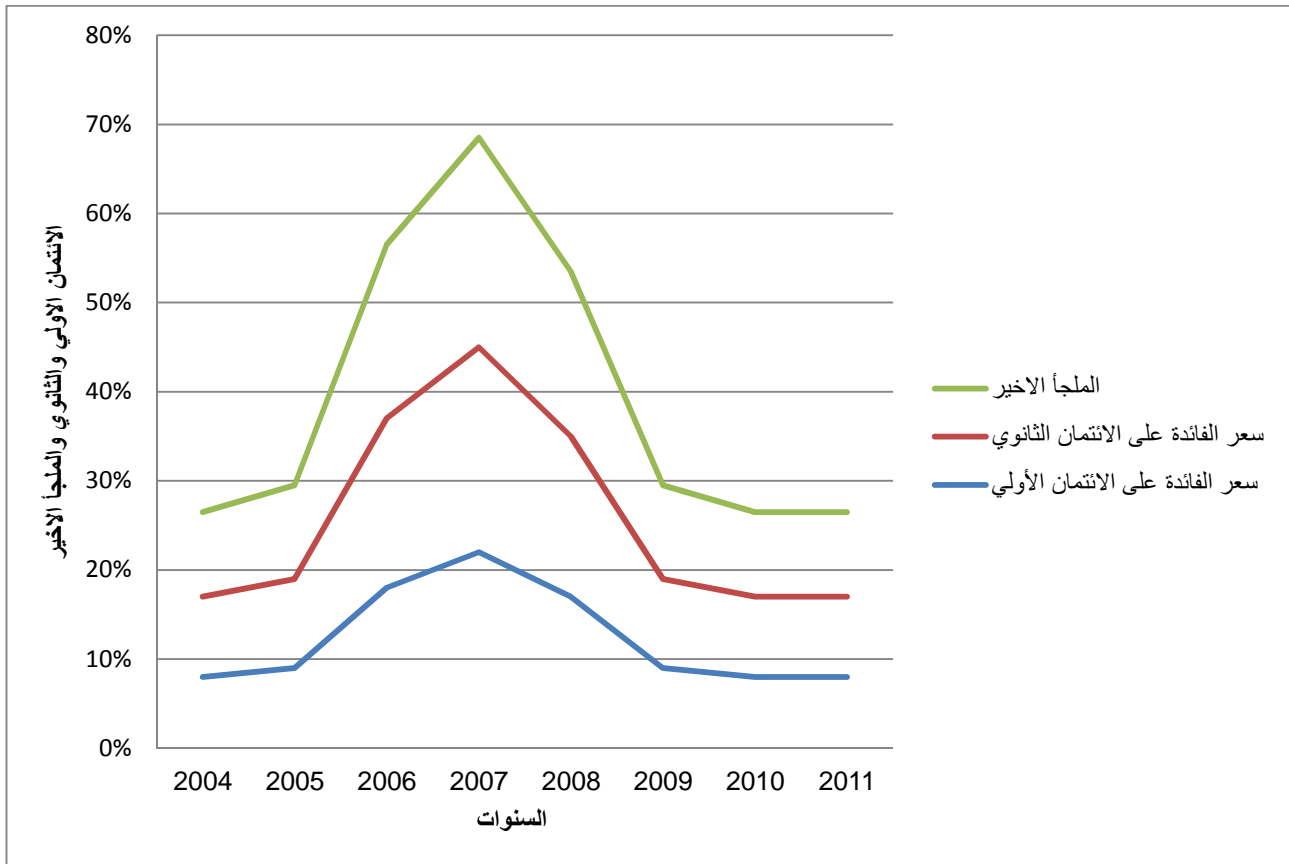
واستمر البنك المركزي بهذه الاداة وبما يضمن السيطرة على السيولة النقدية بهدف منح الائتمان للمصارف والتأثير فيها من خلال معدلات الفائدة والتي استقرت في عامي 2010 و 2011 عند مستوى 8% بالنسبة للائتمان الاولي و 9% بالنسبة للائتمان الثانوي و 9.5% بالنسبة للملجأ الاخير كما في الجدول رقم ( 3 ) .



ويمكن توضيح الائتمان الاولي والثانوي والملجأ الاخير من خلال الشكل رقم ( 13 )

الشكل ( 13 )

الائتمان الأولي والثانوي والملجأ الأخير



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم ( 3 )

من الشكل السابق نلاحظ ان سعر إعادة الخصم هو المحرك الاساس ، فعند حدوث تغير في سعر إعادة الخصم سوف ينعكس بشكل مباشر على كل من الائتمان الاولي والائتمان الثانوي والملجأ الاخير وتكون العلاقة طردية ، فكلما ارتفع سعر إعادة الخصم فسوف ترتفع كل من الائتمان الاولي والائتمان الثانوي والملجأ الاخير بسبب ارتفاع كلفة الحصول على الاموال والعكس صحيح .

ثالثا : نسبة الاحتياطي القانوني

ان السيطرة على السيولة في الامد القصير تعد بوصلة التدابير للسياسة الأستقرارية التي تسعى اليها السياسة النقدية ، اذ ان هدف خفض التضخم سواء أكان ذلك في الامد القصير أم المتوسط يتطلب سيطرة

مالية على متطلبات السيولة وان الحد الأدنى لهذه السيطرة في ظروف مثل الاقتصاد العراقي هي نسبة الاحتياطي القانوني .

### المدة الاولى : (1995- 2003)

كما تشير بيانات الجدول رقم ( 3 ) فإن نسبة الاحتياطي القانوني قد بلغت 13% في عام 1995 وكانت تهدف من خلاله إلى التأثير في حجم ما تحققه المصارف التجارية من الائتمان عن طريق إلزام الأخير بالاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع بشكل أرصدة نقدية لدى البنك المركزي بغية تحديد مقدرة المصارف على خلق الائتمان و التأثير في سيولة المصارف التجارية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيض المعدلات العالية للتضخم.

وأجرى تعديلاً على نسبة الاحتياطي النقدي القانوني في عام 1996 حيث بلغت 27% و كانت تفرض متطلبات متعددة على ودائع المصارف لدى المصرف المركزي العراقي وعلى النقد في الخزينة فقد كانت نسبة الاحتياطي النقدي القانوني على ودائع التوفير (5%) والودائع الجارية (20%) والودائع الثابتة (2%) وبالتالي يكون مجموع متطلبات الاحتياطي القانوني (27% ) واستمر العمل بها إلى نهاية عام 2003 ( الشمري ، 2008 : 54 ) و إن هدف البنك المركزي من رفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني على الودائع الجارية هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التأثير سلباً في سيولة المصارف التجارية ومن ثم في قدرتها على منح الائتمان ، أما هدف البنك المركزي من تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي القانوني على الودائع الثابتة والتوفير فهو من أجل تخفيض عبء الفائدة على هذا النوع من الودائع وتشجيع الأفراد على الادخار بالودائع ذات التكلفة وذلك لأهميتها في تمويل المشاريع الاستثمارية والتي يكون السحب عليها بعد مدة ليست بالقليلة من ثم تسهم في الحد من التضخم إذ لا يمكن السحب عليها.

ولم تكن نسبة الاحتياطي النقدي القانوني أداة فاعلة في التأثير في قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان، وذلك لأن المصارف التجارية في العراق تتمتع بسيولة مرتفعة جداً .

### المدة الثانية : (2004- 2011)

وفي عام 2004 تحددت متطلبات (نسبة الاحتياطي النقدي القانوني) بـ(25%) من اجمالي الودائع بغض النظر عن طبيعتها على ان يحتفظ المصرف بنسبة 20% منها في حسابات لدى البنك ونسبة 5% من تلك الودائع في خزائنه وذلك لتوفير متطلبات السلامة المصرفية ولسحب جزء من السيولة العالية في سوق المال العراقية والتي يشكو منها الاقتصاد العراقي ، وبقيت هذه النسبة ثابتة من 2004 و حتى سنة 2009 ، إذ قام البنك المركزي وتنفيذا للسياسة النقدية محاولة للتأثير في مناسيب السيولة وتشجيع الاستثمار وتحفيز المصارف للتوجه نحو السوق ، فقد تم بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الحكومية مرتين في عام 2010 إذ انخفضت من ( 25% ) الى ( 20% ) ثم الى ( 15% ) على كافة الودائع المصرفية سواء كانت حكومية او ودائع قطاع خاص موزعة بواقع ( 10% ) يحتفظ بها لدى البنك و ( 5% ) يحتفظ بها لدى خزائن المصرف مما يزيد السيولة المتوفرة لدى المصارف ويزيد من قدرتها على منح القروض و زيادة نسبة الاستثمار . ( التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي ، العراقي ، 2010 : 32 ) واستمر البنك المركزي في استخدام

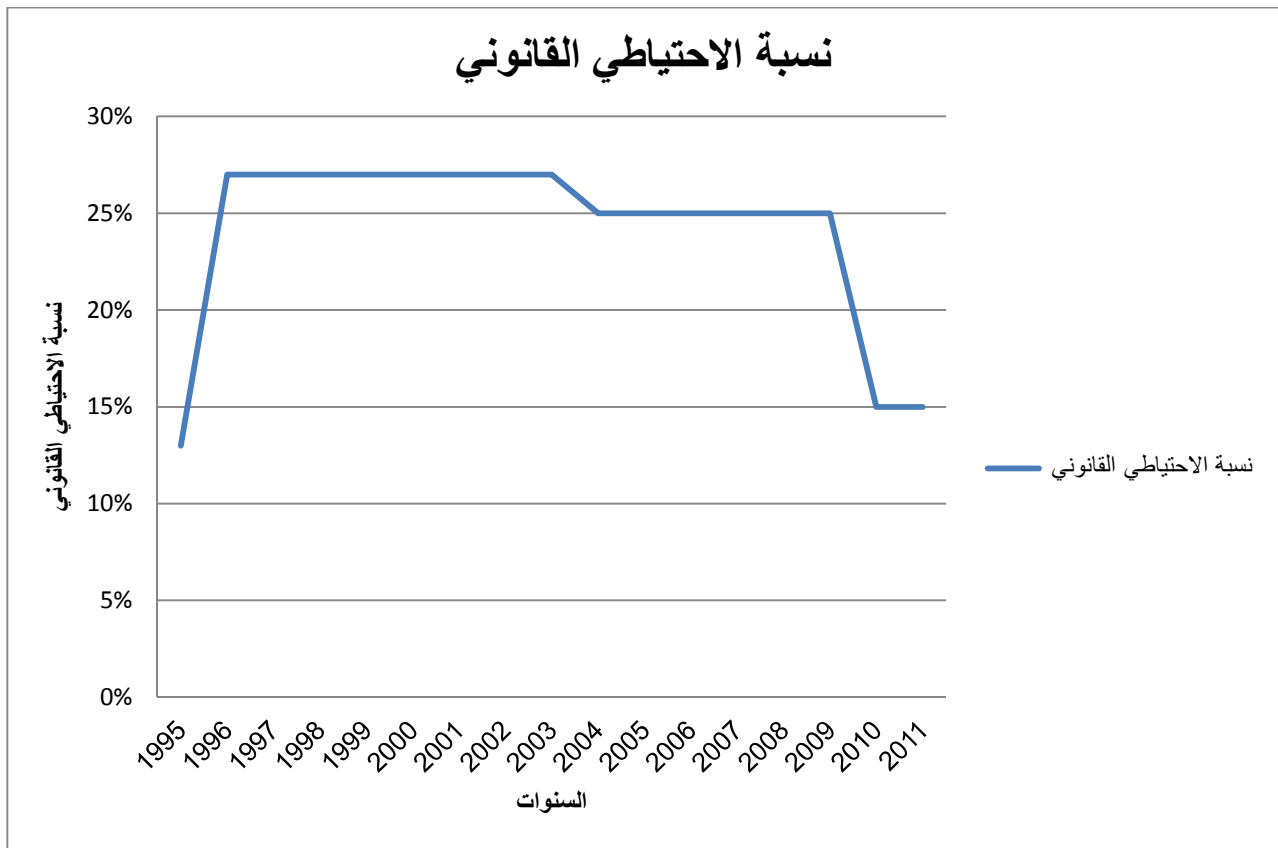
## المبحث الأول : السياسة النقدية في العراق للمدة ( 1995-2011 )

هذه الاداة وبما ينسجم ومتطلبات اقتصاد السوق بقصد السيطرة على السيولة العامة ، فقد ابقى البنك في عام 2011 على نسبة الاحتياطي البالغة ( 15% ) على كافة الودائع المصرفية سواء كانت حكومية او ودائع

قطاع خاص موزعة بواقع ( 10% ) يحتفظ بها لدى البنك و ( 5% ) يحتفظ بها لدى خزائن المصرف .  
( التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي ، العراقي ، 2011 : 24 ) .

ويمكن توضيح نسبة الاحتياطي القانوني من خلال الشكل رقم ( 14 )

الشكل ( 14 )



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم ( 3 )

نلاحظ من الشكل السابق و بالمقارنة ما بين المدة الاولى ( 1995 - 2003 ) والمدة الثانية ( 2004 - 2011 ) ان السياسة المتبعة من لدن البنك المركزي تختلف بشكل كبير خلال المديتين ، إذ شهدت المدة الاولى تغيرات طفيفة إذ بقيت نسبة الاحتياطي النقدي القانوني ثابتة بدون اي تغيير من عام 1996 ولغاية عام 2003 ، اما المدة الثانية فشهدت تغيرات حيث انخفضت من 25% الى 15% وذلك دليل على ان البنك المركزي بدأ باستخدام نسبة الاحتياطي القانوني بحسب الظروف الاقتصادية السائدة للتأثير على عرض النقد والاستثمار والائتمان .

رابعاً : معيار العمق المالي

مؤشر العمق المالي ( Financial Depth ) و هو يدل على قدرة السلطة النقدية في توسيع الائتمان المقدم للاقتصاد ، ومن ثم تأثير السياسة النقدية على متغيرات الاقتصاد الكلي بشكل ايجابي من خلال قدرة البنك المركزي في توفير الائتمان الخاص في تمويل المشاريع الإنتاجية، وبالعكس عند انخفاضه. و لمعرفة وقراءة مؤشر السياسة النقدية سواء كانت فعالة أو غير فعالة نلجأ الى قياس العمق المالي ويتم احتسابه في ضوء المعادلة الآتية : ( الخيكاني ، 2008 : 84 )

M<sub>2</sub>

$$FD = \frac{M_2}{cGDP} \times 100$$

cGDP

FD : العمق المالي

M<sub>2</sub> : عرض النقد بالمعنى الواسع

cGDP : الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية

المدة الاولى : ( 1995 - 2003 )

كما تشير بيانات الجدول رقم ( 3 ) ان معيار العمق المالي كان في عام 1995 كان 34% وفي عام 2003 بلغ 23% والمدة المحصورة بين 1995 و 2003 وصل الى اعلى ارتفاع له خلال مدة الدراسة في عام 1996 ليصل الى 42% وذلك نتيجة ارتفاع عرض النقد الى 1084172 مليون دينار في عام 1996 بعد ان كان 773337 مليون دينار في عام 1995 ، مع تغير بسيط في الناتج المحلي الاجمالي الذي ارتفع الى 2556307 مليون دينار في عام 1996 بعد ان كان 2252264 مليون دينار في عام 1995 ، مما دل ذلك على توسيع الائتمان المقدم للاقتصاد ، ومن ثم تأثير السياسة النقدية على متغيرات الاقتصاد الكلي بشكل ايجابي من خلال قدرة البنك المركزي في توفير الائتمان الخاص في تمويل المشاريع الإنتاجية ، ولكن ما لبث ان انخفض العمق المالي وبشكل مستمر الى 35% في عام 1998 و الى 28% في عام 2000 ووصل الى ادنى مستوى له 7% في عام 2001 ، و الارتفاع الكبير في الناتج المحلي الاجمالي الذي وصل الى 41945138 مليون دينار في عام 2001 مقارنة مع السنة السابقة كان 7930224 مليون دينار في عام 2000 اما عرض النقد تغير بشكل طفيف إذ ارتفع من 2214072 مليون دينار في عام 2000 ليصل الى 2838048 مليون دينار في عام 2001 ، مما يدل ذلك على ضعف الائتمان المقدم في الاقتصاد وبالتالي يكون تأثير السياسة النقدية بشكل ضعيف ، و انخفاض الائتمان الخاص لتمويل المشاريع الإنتاجية ( التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي ، العراقي ، 2001 : 28 ) ، ولكن ما لبثت ان ارتفعت النسبة مرة اخرى لتصل الى 23% في عام 2003 وذلك نتيجة زيادة عرض النقد الى 6943725 مليون دينار مقارنة مع 2002 كان

## المبحث الأول : السياسة النقدية في العراق للمدة ( 1995-2011 )

3852241 مليون دينار مما يدل ذلك على اتباع سياسة نقدية توسعية هادفة الى زيادة عرض النقود والتوسع في منح الائتمان .

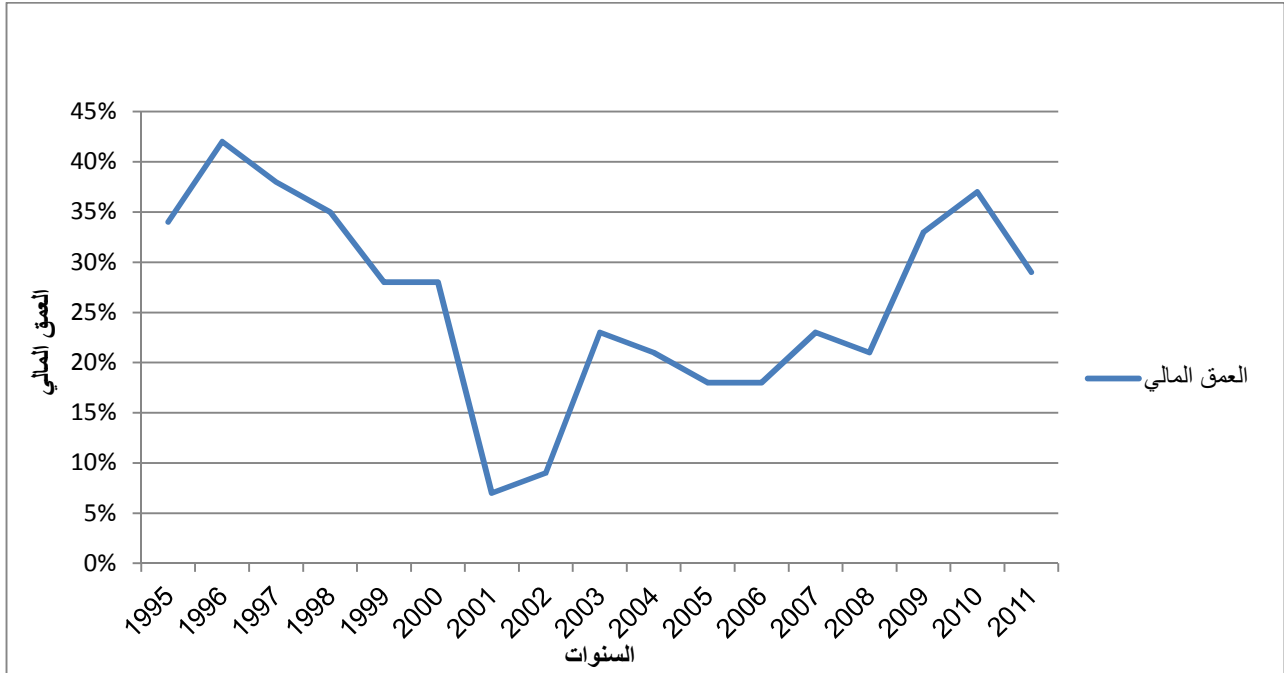
### المدة الثانية : ( 2004 - 2011 )

كما تشير بيانات الجدول رقم ( 3 ) ان معيار العمق المالي كان في عام 2003 قد بلغ 23% وفي عام 2011 قد بلغ 29% والمدة المحصورة بين 2003 و 2011 شهدت تذبذب وبشكل اقل مقارنة مع المدة السابقة وبسبب ارتفاع معدل التضخم إذ انخفض معيار العمق المالي ليصل الى 18% في عام 2005 ، وفي ضوء انخفاض التضخم في عام 2009 مقارنة بالسنوات السابقة واستنادا الى قواعد الاستقرار الاقتصادي وآلياته التي تعتمدها السياسة النقدية في تحفيز النشاط الائتماني فقد ارتفع عرض النقد الى 43527047 مليون دينار في عام 2009 بعد ان كان 33192317 مليون دينار في عام 2008 ليرتفع معيار العمق المالي ويصل الى 33% في عام 2009 و 37% في عام 2010 .

ويمكن توضيح معيار العمق المالي من خلال الشكل رقم ( 15 )

الشكل ( 15 )

العمق المالي



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم ( 3 )

نلاحظ من الشكل السابق و بالمقارنة ما بين المدة الاولى ( 1995 - 2003 ) والمدة الثانية ( 2004 - 2011 ) ان معيار العمق المالي منخفض وبشكل عام خلال المديتين حيث وصل الى اعلى مستوى له في عام 1996 وبلغ 42% اما باقي السنوات كان منخفض وذلك يدل على ضعف تأثير السياسة النقدية على متغيرات الاقتصاد الكلي وان قدرة البنك المركزي في توفير الائتمان الخاص لتمويل المشاريع الإنتاجية قليلة .

## المبحث الثاني

### تحليل واقع الاستقرار المصرفي لعينة من المصارف العراقية

#### المطلب الاول : تحليل الواقع المالي والمصرفي لمصرف الرافدين للمدة ( 1995- 2011 )

##### اولا : نشأة وتأسيس مصرف الرافدين

يعد مصرف الرافدين اقدم مصرف تجاري عراقي ممول برأس مال مدفوع بالكامل من الخزينة العامة ، وقد تم تأسيسه بموجب القانون 33 لسنة 1941 ، بهدف تجميع الاموال واعادة استثمارها وتحقيق الارباح والاسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية ، ويتميز هذا المصرف بالخبرة الطويلة والانتشار الواسع من حيث عدد الفروع ، ويشكل هذا المصرف نسبة 100% من المصارف التجارية حتى عام 1988 و 50% من المصارف التجارية من عام 1988 وحتى عام 1991 ( مصرف الرافدين ، التقرير السنوي لعام 2008 : 3).

#### ثانيا : تحليل مؤشرات الاستقرار المصرفي لمصرف الرافدين للمدة ( 1995- 2011 )

##### المدة الاولى ( 1995 – 2003 )

اظهرت بيانات الجدول رقم ( 4 ) ان صافي الربح في عام 1995 قد بلغ 2237 مليون دينار وفي عام 2003 قد بلغ 25431 مليون دينار و شهد عام 1996 شهد انخفاض في صافي الربح مقارنة مع السنة السابقة وذلك بسبب انخفاض حجم الودائع من 213284 مليون دينار عام 1995 الى 196594 مليون دينار في عام 1996 و انخفاض نسبة القروض الممنوحة حيث انخفضت من 25698 مليون دينار عام 1995 الى 7273 مليون دينار في عام 1996 مما انعكس ذلك على صافي الربح إذ انخفض الى 1295 مليون دينار عام 1996 بعد ان كانت 2237 مليون دينار في عام 1995.

وبعد ذلك استمر صافي الربح بالارتفاع وذلك نتيجة لزيادة الودائع المصرفية مما ساعد على زيادة القروض الممنوحة والتوسع في حجم الاستثمارات إذ ارتفع صافي الربح ليصل الى 4170 مليون دينار عام 1998 والى 17185 مليون دينار في عام 2000 بسبب ارتفاع حجم الودائع الى 751084 مليون دينار عام 2000 بعد ان كانت 453678 مليون دينار في عام 1998 مما ادى الى ارتفاع حجم القروض الممنوحة لتصل الى 52459 مليون دينار عام 2000 بعد ان كانت 46070 مليون دينار عام 1998 ، اما بالنسبة للاستثمارات فقد ارتفع حجم الاستثمار الى 664115 مليون دينار عام 2000 مقارنة مع عام 1998 إذ كانت 411189 مليون دينار . اما عام 2003 فشهد انخفاض في كل من الودائع والقروض وذلك بسبب الازمة السياسية في ذلك العام وزيادة السحب على الارصدة من لدن الزبائن وانخفاض الطلب على القروض بسبب تردي الاوضاع السياسية والاقتصادية ، إذ انخفضت الودائع من 1478762 مليون دينار عام 2002 لتصل الى 1128805 مليون دينار عام 2003 ، اما بالنسبة للقروض الممنوحة فانخفضت ايضا من 189083 مليون دينار عام 2002

الى 72233 مليون دينار عام 2003 ، وكذلك الموجودات انخفضت من 1546135 مليون دينار عام 2002 الى 1323962 مليون دينار في عام 2003 .

#### المدة الثانية ( 2004 – 2011 )

أظهرت بيانات الجدول رقم ( 4 ) ان صافي الربح في عام 2004 قد بلغ 25513 مليون دينار وفي عام 2011 قد بلغ 360283 مليون دينار والمدة المحصورة ما بين 2004 و 2011 شهدت ارتفاع وانخفاض في صافي الربح صافي ، إذ ارتفعت ارباح المصرف لتصل الى 321067 مليون دينار عام 2006 وسجلت اعلى ارتفاع لها عام 2007 إذ وصلت الى 727333 مليون دينار وذلك بسبب ارتفاع حجم التضخم في العراق ادى الى ارتفاع كل من حجم الودائع والقروض وحجم الاستثمارات والموجودات ، إذ ارتفعت حجم الموجودات من 194789589 مليون دينار عام 2005 و 231760764 مليون دينار عام 2006 لتصل الى 245246416 مليون دينار عام 2007 ، وارتفعت حجم الودائع الى 15189826 مليون دينار عام 2007 بعد ان كانت 10287631 مليون دينار عام 2006 و 6976145 مليون دينار عام 2005 ، مما انعكس على حجم القروض الممنوحة التي ارتفعت بدورها الى 742685 مليون دينار عام 2007 بعد ان كانت 367312 مليون دينار عام 2006 و 247046 مليون دينار عام 2005 ، اما الاستثمارات فشهدت العكس إذ انخفضت حجم الاستثمارات عام 2007 لتصل الى 2100231 مليون دينار بعد ان كانت 3066546 مليون دينار في عام 2006 .

اما بالنسبة الايرادات فقد تأثرت في عام 2008 لان حجم الاستثمارات انخفضت من 2100231 مليون دينار في عام 2007 لتصل الى 1462044 مليون دينار في عام 2008 مما اثر على ايرادات الاستثمارات لتصل الى 353116 مليون دينار عام 2008 بالمقارنة مع عام 2007 والبالغة 805431 مليون دينار ، هذا من جانب من جانب اخر فأن انخفاض الايرادات صاحبه ارتفاع حجم المصروفات مما انعكس على صافي الربح إذ انخفضت من 727333 مليون دينار عام 2007 ليصل الى 178293 مليون دينار عام 2008 .

ونلاحظ انخفاض مجموع الموجودات في سنة 2009 الى 187972649 مليون دينار بعد ان كانت 266420653 مليون دينار في عام 2008 وذلك بسبب انخفاض حجم التضخم ، اما صافي الربح فقد ارتفع الى 263556 مليون دينار في عام 2009 بعد ان كانت 178293 مليون دينار في عام 2008 واستمر صافي الربح بالارتفاع ليصل الى 360283 مليون دينار في عام 2011 وكان سبب ارتفاع صافي الربح بسبب ارتفاع حجم الاستثمارات والتي ارتفعت بدورها الى 1956457 مليون دينار في عام 2009 بعد ان كانت 1462044 مليون دينار في عام 2008 واستمرت بالارتفاع لتستقر عند 2130056 مليون دينار في عام 2011 ، ورغم ارتفاع صافي الربح فان حجم الودائع والقروض انخفض ، إذ انخفضت الودائع الى 10813446 مليون دينار في عام 2009 بعد ان كانت 20035698 مليون دينار في عام 2008 ولكن تحسنت بعد ذلك لتصل الى 13797430 مليون دينار في عام 2011 مما انعكس ذلك على حجم القروض الممنوحة والتي انخفضت بدورها من 1504634 مليون دينار في عام 2008 الى 609626 مليون دينار في عام 2009 واستمرت بالارتفاع لتستقر عند 783703 مليون دينار في عام 2011 .

المبحث الثاني : تحليل واقع الاستقرار المصرفي لعينة من المصارف العراقية  
للمدة ( 1995- 2011 )

الجدول ( 4 )

بعض فقرات الميزانية لمصرف الرافدين للمدة من ( 1995- 2011 )

المبلغ (ملايين الدنانير)

السنة	مجموع الموجودات	معدل النمو المركب %	مجموع الودائع	معدل النمو المركب %	مجموع القروض	معدل النمو المركب %	مجموع الاستثمارات	معدل النمو المركب %	صافي الربح	معدل النمو المركب %
1995	234444		213284		25698		156356		2237	
1996	221132		196594		7273		180715		1295	
1997	349031		320616		4236		269856		3974	
1998	503145		453678		46070		411189		4170	
1999	676939		621009		20384		547136		8684	
2000	811724		751084		52459		664115		17185	
2001	1154377		1079418		71971		927280		20211	
2002	1546135		1478762		189083		1258825		24450	
2003	1323962	194	1128805	23	72233	13	1515155	32	25431	35
2004	1645822		1577931		186451		1413721		25513	
2005	194789589		6976145		247046		1739743		65573	
2006	231760764		10287631		367312		3066546		321067	
2007	245246416		15189826		742685		2100231		727333	
2008	266420653		20035698		1504634		1462044		178293	
2009	*187972649		*10813446		*609626		*1956457		*263556	
2010	*225238014		*12660549		*694260		*2065004		*311164	
2011	*231327700	101	*13797430	36	*783703	22	*2130056	6	*360283	45

\*المصدر : ( نصر حمود فهد ، اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية ، الطبعة الاولى ، 2009

، ملحق رقم ( 1 ) اعتماد على بيانات للمدة ( 1995- 2004 ) .

\*\*المصدر : مصرف الرافدين ، التقارير السنوية للمدة ( 2005 – 2008 )

\*\*\* تم تقدير الارقام في الجدول أعلاه حسب المعادلة :  $\bar{x} = \frac{\sum x_i}{n} = \frac{\text{مجموع القيم}}{5}$

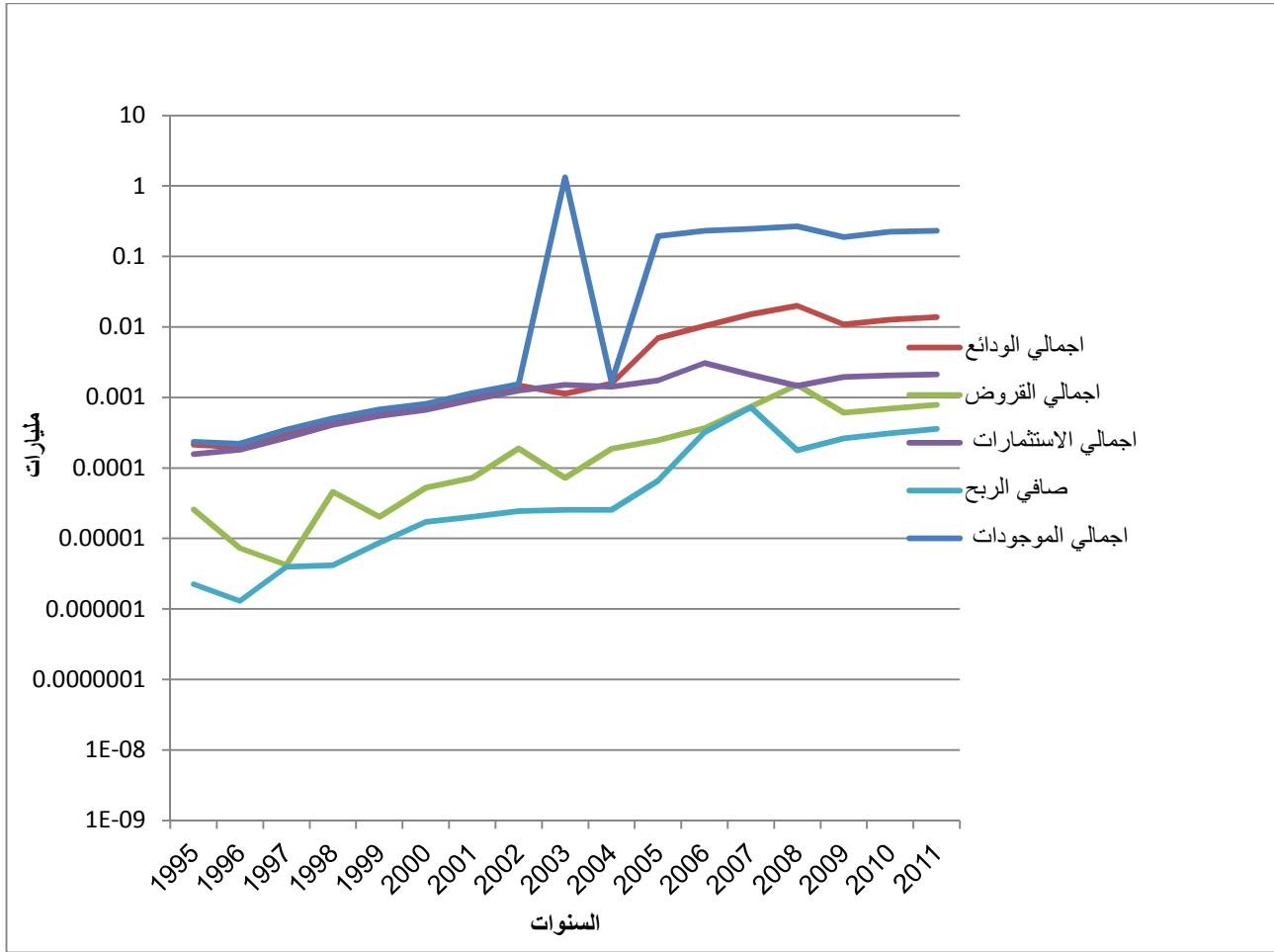
\*\*\*\* معدل النمو المركب بحسب المعادلة :  $\text{معدل النمو} = \left[ \left( \frac{Y_e}{Y_0} \right)^{\frac{1}{(n-1)}} \right] - 1 \times 100$



المبحث الثاني : تحليل واقع الاستقرار المصرفي لعينة من المصارف العراقية  
للمدة ( 1995- 2011 )

الشكل ( 16 )

حركة الارصدة المطلقة لعدد من فقرات الميزانية لمصرف الرافدين للمدة من ( 1995- 2011 )



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم ( 4 )

ونلاحظ من الشكل السابق و بالمقارنة ما بين المدة الاولى ( 1995-2003 ) والمدة الثانية ( 2004-2011 ) نجد نسبة النمو في كل من القروض والودائع وصافي الربح قد ارتفعت في المدة الاولى دليل على تحسن اداء المصرف من حيث حجم الودائع والقروض الممنوحة والارباح ، اما الموجودات وحجم الاستثمارات فقد انخفضت في المدة الثانية دليل على انخفاض في اداء مصرف الرافدين من حيث حجم الاستثمارات الممنوحة .

ومن مؤشرات الاستقرار المصرفي الأخرى هي :

### 1- مؤشرات الربحية

أ- مؤشر نسبة العائد الى حق الملكية

المدة الاولى ( 1995 – 2003 )

اظهرت بيانات الجدول رقم ( 5 ) ان صافي الربح الى حق الملكية 1.1905 في عام 1995 أما في عام 2003 فقد بلغ 1.2641 والمدة المحصورة ما بين 1995 و 2003 شهدت تغيرات في هذا المؤشر إذ وصلت الى اعلى مستوى لها في عام 1999 عندما بلغت حوالي 1.8114 ، وكان ذلك التحسن نتيجة ارتفاع مستوى صافي الربح الذي ارتفع من 2237 مليون دينار عام 1995 الى 8684 مليون دينار عام 1999 .

المدة الثانية ( 2004 – 2011 )

اما في عام 2004 فقد ارتفع مؤشر الربحية الى 1.5102 نتيجة ارتفاع مستوى صافي الربح الى 25513 مليون دينار عام 2004 وفي عامي 2006 و 2007 ارتفعت هذه النسبة بشكل كبير جدا لتصل الى 8.1354 و 9.7328 على التوالي وذلك بسبب الارتفاع الكبير في صافي الربح ، إذ ارتفعت من 65573 مليون دينار عام 2005 الى 321067 مليون دينار في عام 2006 و 727333 مليون دينار في عام 2007 ، وكان سبب هذا التغير الكبير في صافي الربح يعود الى ارتفاع حجم الايرادات من 144911 مليون دينار عام 2005 لتصل الى 411933 مليون دينار في عام 2006 و 885089 مليون دينار في عام 2007 ، ولكن ما لبثت حتى انخفضت هذه النسبة بشكل كبير وذلك لان الايرادات تأثرت في عام 2008 لان حجم الاستثمارات انخفضت من 2100231 مليون دينار في عام 2007 لتصل الى 1462044 مليون دينار في عام 2008 مما اثر على ايرادات الاستثمارات لتصل الى 353116 مليون دينار عام 2008 بالمقارنة مع عام 2007 والبالغة 805431 مليون دينار ، هذا من جانب من جانب اخر فأن انخفاض الايرادات صاحبه ارتفاع حجم المصروفات مما انعكس على صافي الربح حيث انخفضت من 727333 مليون دينار عام 2007 ليصل الى 178293 مليون دينار عام 2008 .

وبدأ المؤشر بالارتفاع ليصل الى 5.2723 في عام 2010 والى 5.7822 في عام 2011 وذلك بسبب تحسن صافي الربح والذي ارتفع الى 311164 مليون دينار في عام 2010 بعد ان كان 178293 مليون دينار في عام 2008 واستقر صافي الربح عند 360283 مليون دينار في عام 2011 .

ب- مؤشر العائد الى الايرادات

المدة الاولى ( 1995 – 2003 )

اظهرت بيانات الجدول رقم ( 5 ) ان العائد الى الايرادات في عام 1995 كان 0.3697 أما في عام 2003 فقد بلغ 0.3156 والمدة المحصورة ما بين 1995 و 2003 المتعلقة بهذا المؤشر شهد تغيرات إذ تراجع في ربحية مصرف الرافدين ، فبعد ان كان 0.3697 عام 1995 انخفضت الى 0.1615 عام 1996 وذلك بسبب

المبحث الثاني : تحليل واقع الاستقرار المصرفي لعينة من المصارف العراقية  
للمدة ( 1995- 2011 )

انخفاض صافي الربح من 2237 مليون دينار عام 1995 الى 1295 مليون دينار عام 1996 ، وبعد ذلك تحسنت هذه النسبة بشكل طفيف ومتذبذب حتى وصلت الى 0.3638 في عام 2000 .

**المدة الثانية ( 2004 – 2011 )**

اظهرت بيانات الجدول رقم ( 5 ) ان العائد الى الايرادات في عام 2004 بلغت 0.3361 و 0.6898 في عام 2011 . والمدة المحصورة بين 2004 و 2011 شهدت تغيرات فقد ارتفعت الربحية بشكل كبير جدا لتصل الى 0.7794 و 0.8217 في عامي 2006 و 2007 على التوالي وذلك بسبب ارتفاع صافي الربح الى 321067 و 727333 مليون دينار لعامي 2006 و 2007 على التوالي بعد ان كانت 65573 مليون دينار . في عام 2008 انخفض مؤشر الربحية الى 0.3879 وذلك نتيجة انخفاض صافي الربح الى 178293 مليون دينار عام 2008 بعد ان كان 727333 مليون دينار في عام 2007 ، وما لبث ان تحسن صافي الربح ليصل الى 311164 مليون دينار في عام 2010 و 360283 مليون دينار في عام 2011 مما ادى الى ارتفاع المؤشر ليصل الى 0.6773 في عام 2010 و 0.6898 في عام 2011 .

**2- مؤشرات السيولة**

**أ- مؤشر النقدية الى اجمالي الموجودات**

**المدة الاولى ( 1995 – 2003 )**

اظهرت بيانات الجدول رقم ( 5 ) ان النقدية الى اجمالي الموجودات في عام 1995 كان 0.2912 وتراجع هذا المؤشر تراجعاً ملحوظاً حيث انخفضت هذه النسبة الى 0.1469 في عام 1996 و بقيت هذه النسبة عند مستوياتها المنخفضة حتى عام 2003 إذ ارتفعت الى 0.2691 وذلك بسبب ارتفاع حجم الموجودات الى 1323962 مليون دينار عام 2003 بعد ان كانت 221132 مليون دينار عام 1996 .

**المدة الثانية ( 2004 – 2011 )**

اظهرت بيانات الجدول رقم ( 5 ) ان النقدية الى اجمالي الموجودات في عام 2004 بلغت 0.1715 وانخفض المؤشر بعد ذلك ليصل الى 0.0535 في عام 2007 وذلك نتيجة ارتفاع حجم النقدية وبشكل كبير لتصل الى 13123418 مليون دينار في عام 2007 مقارنة مع السنة السابقة والتي كانت 6861325 مليون دينار في عام 2006 ، اما بالنسبة للموجودات فلم ترتفع بنفس مقدار الارتفاع في النقدية ، إذ ارتفعت الموجودات من 231760764 مليون دينار في عام 2006 لتصل الى 245246416 مليون دينار في عام 2007 ، إذ نلاحظ الارتفاع الكبير في النقدية اما الموجودات فلم ترتفع بنفس المقدار ، وبقي المؤشر عند مستويات المنخفضة ليستقر عند 0.0492 في عام 2011 .

ب- مؤشر النقدية الى اجمالي الودائع

المدة الاولى ( 1995 – 2003 )

اظهرت بيانات الجدول رقم ( 5 ) ان النقدية الى اجمالي الودائع في عام 1995 قد بلغت 0.3201 و لم يختلف سلوك هذا المؤشر عن سلوك المؤشر السابق إذ انخفضت هذه النسبة من 0.3201 عام 1995 الى 0.1652 في عام 1996 و بقيت عند مستوياتها المنخفضة حتى تحسنت هذه النسبة عام 2003 لتصل الى 0.3156، وجاءت تلك النتائج نتيجة لتذبذب حجم الودائع والنقدية خلال تلك المدة بسبب تدهور الاوضاع الاقتصادية والسياسية .

المدة الثانية ( 2004 – 2011 )

اظهرت بيانات الجدول رقم ( 5 ) ان النقدية الى اجمالي الودائع في عام 2004 قد بلغت 0.1788 ولكن ارتفع المؤشر وبشكل كبير ليصل الى 0.8768 في عام 2005 وذلك بسبب ارتفاع حجم النقدية الى 6116846 مليون دينار في عام 2005 بعد ان كانت 282258 مليون دينار في عام 2004 ، اما الودائع فقد ارتفعت وبنسبة كبيرة لتصل الى 6976145 مليون دينار في عام 2005 بعد ان كانت 1577931 مليون دينار في عام 2004 ، وبقى المؤشر في نسب مرتفعة حتى انخفض في عام 2009 ليصل الى 0.8134 في عام 2009 نتيجة انخفاض حجم الموجودات الى 187972649 مليون دينار في عام 2009 بعد ان كانت 266420653 مليون دينار في عام 2008 ، واستقر المؤشر عند 0.8244 في عام 2011 .

المبحث الثاني : تحليل واقع الاستقرار المصرفي لعينة من المصارف العراقية  
للمدة ( 1995- 2011 )

الجدول ( 5 )

مؤشرات الاستقرار المصرفي لمصرف الرافدين للمدة من ( 1995 - 2011 )

السنوات	مؤشرات السيولة			مؤشرات الربحية			
	معدل النمو المركب %	النقدية الى اجمالي الودائع %	النقدية الى اجمالي الموجودات %	معدل النمو المركب %	العائد الى الايرادات %	العائد الى حق الملكية %	
1995		0.3201	0.2912		0.3697	1.1905	
1996		0.1652	0.1469		0.1615	0.5879	
1997		0.2059	0.1891		0.2534	1.2430	
1998		0.1656	0.1494		0.1873	1.1264	
1999		0.1619	0.1485		0.2694	1.8114	
2000		0.1751	0.1620		0.3638	1.8040	
2001		0.1691	0.1582		0.3505	1.4808	
2002		0.1551	0.1483		0.3442	1.6446	
2003	0.17-	0.3156	0.2691	2-	0.3156	0.75	1.2641
2004		0.1788	0.1715		0.3361	1.5102	
2005		0.8768	0.0314		0.4525	1.5405	
2006		0.6669	0.0296		0.7794	8.1354	
2007		0.8639	0.0535		0.8217	9.7328	
2008		0.8782	0.0660		0.3879	2.0650	
2009		*0.8134	*0.0468		*0.6664	*5.0686	
2010		*0.8292	*0.0466		*0.6773	*5.2723	
2011	24	*0.8244	*0.0492	10	*0.6898	21	*5.7822

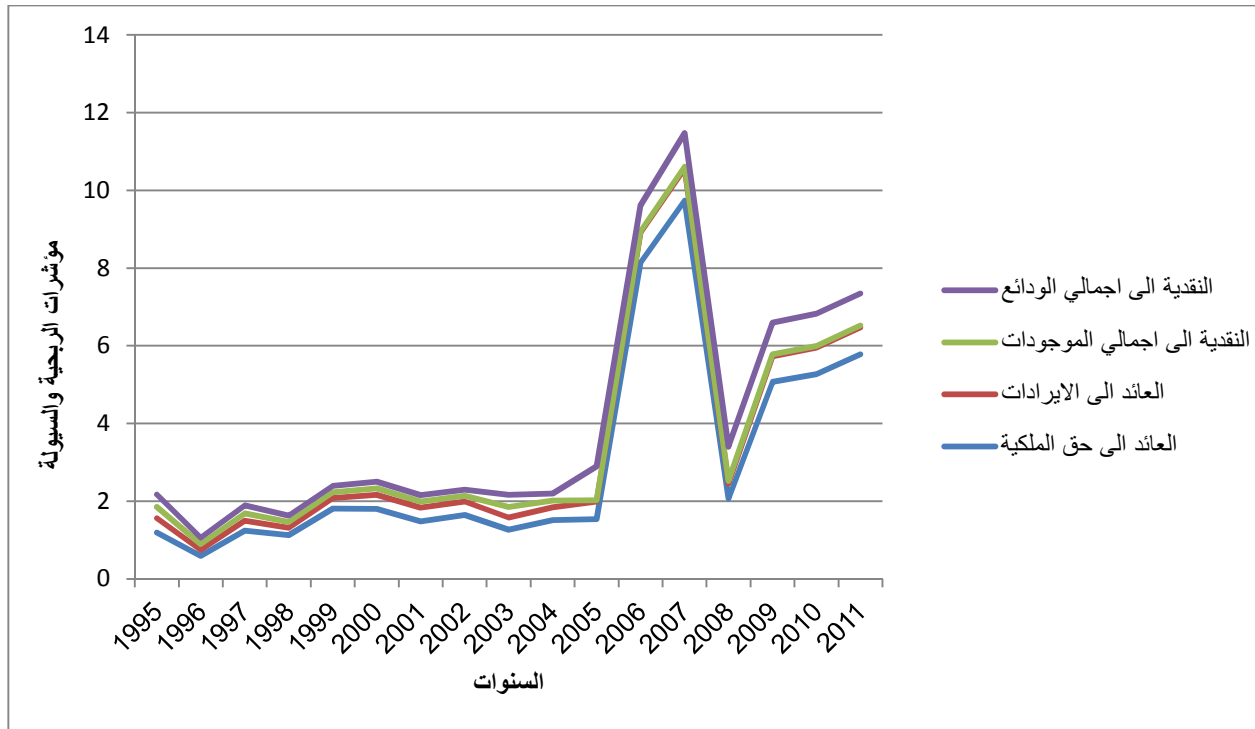
المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم ( 1 )

المبحث الثاني : تحليل واقع الاستقرار المصرفي لعينة من المصارف العراقية  
للمدة ( 1995- 2011 )

ويمكن توضيح مؤشرات الربحية والسيولة لمصرف الرافدين من خلال الشكل رقم ( 17 )

الشكل ( 17 )

مؤشرات الربحية والسيولة لمصرف الرافدين للمدة ( 2011 – 1995 )



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم ( 5 )

ونلاحظ من الشكل السابق و بالمقارنة ما بين المدة الاولى ( 1995-2003 ) والمدة الثانية ( 2004-2011 ) نجد ان معدل نمو الربحية في المدة الثانية كان اكبر من المدة الاولى ، إذ كان معدل نمو العائد الى حق الملكية في المدة الاولى 0.75% و ارتفع في المدة الثانية الى 21% ، وبالنسبة معدل نمو العائد الى الايرادات كان 2% في المدة الاولى بينما اصبحت 10% في المدة الثانية وهذا يدل على التحسن الكبير في عوائد وربحية مصرف الرافدين خلال المدة الثانية ، اما مؤشر السيولة إذ بلغت نسبة نمو النقدية الى اجمالي الموجودات في المدة الاولى 0.98% بينما انخفض معدل النمو في المدة الثانية الى 16% ، اما معدل نمو النقدية الى اجمالي الودائع بلغت 24% خلال المدة الثانية مقارنة مع المدة الاولى إذ بلغت 0.17% مما يدل على ارتفاع مؤشر السيولة لمصرف الرافدين خلال المدة الثانية اكثر من المدة الاولى .

**المطلب الثاني : : تحليل الواقع المالي و المصرفي لمصرف التجاري العراقي للمدة ( 1995- 2011 )**

**اولا : نشأة وتأسيس المصرف التجاري العراقي**

تأسس المصرف التجاري العراقي كشركة مساهمة خاصة في عام 1992 وفق احكام البنك المركزي العراقي رقم 12 لسنة 1991 برأس مال اسمي قدره 150 مليون دينار ، وقد بدأ المصرف بممارسة اعمال الصيرفة الشاملة بإجازة البنك المركزي في 11/7/1992 (المصرف التجاري العراقي ،التقرير السنوي لعام 2011 : 2).

**ثانيا : تحليل مؤشرات الاستقرار المصرفي لمصرف التجاري العراقي للمدة ( 1995- 2011 )**

**المدة الاولى ( 1995 – 2003 )**

اظهرت بيانات الجدول رقم ( 6 ) ان صافي الربح في عام 1995 قد بلغ 86 مليون دينار وفي عام 2003 قد بلغ 967 مليون دينار وخلال المدة المحصورة ما بين 1995- 2003 تغيرات كثيرة إذ انخفض كلا من حجم الودائع والقروض والاستثمارات لعام 1996 مقارنة مع عام 1995 ، إذ انخفضت الودائع من 3631 مليون دينار لعام 1995 الى 3135 مليون دينار في عام 1996 مما اثر على حجم القروض الممنوحة إذ انخفضت الى 280 مليون دينار في عام 1996 مقارنة مع عام 1995 إذ كانت 822 مليون دينار ، وانعكس بدورها على حجم الاستثمارات التي انخفضت الى 1656 مليون دينار عام 1996 بعد ان كانت 1826 مليون دينار في عام 1995 ، ولكن بعد ذلك العام بدأت بالارتفاع كلا من الموجودات والودائع والقروض والاستثمارات وبالتالي يزداد صافي الربح ، إذ ارتفع صافي الربح الى 1000 مليون دينار عام 2000 والى 1231 مليون دينار في عام 2002 ولكن ما لبث ان انخفض في عام 2003 ليصل الى 967 مليون دينار وذلك بسبب تعرض العراق الى ازمة سياسية ، اما الودائع والقروض والاستثمارات فلم تتأثر وانما استمرت بالنمو إذ ارتفعت الودائع من 16307 مليون دينار عام 2001 الى 25021 مليون دينار عام 2003 مما انعكس على حجم القروض ارتفعت من 3895 مليون دينار عام 2001 الى 5283 مليون دينار عام 2003 ، اما بالنسبة لحجم الاستثمارات فارتفعت من 12410 مليون دينار في عام 2001 لتصل الى 23074 مليون دينار في عام 2003 .

**المدة الثانية ( 2004 – 2011 )**

اظهرت بيانات الجدول رقم ( 6 ) ان صافي الربح في عام 2004 بلغت 1415 مليون دينار ، وارتفعت حجم الاستثمارات وبشكل كبير في عام 2006 لتصل الى 93512 مليون دينار بعد ان كانت 9806 مليون دينار عام 2005 مما انعكس على صافي الربح الذي ارتفع بدوره الى 2100 مليون دينار في عام 2006 بعد ان كان 1659 مليون في عام 2005 ، اما بالنسبة لحجم الودائع استمر بالارتفاع ليصل اعلا مستوى له عام 2007 الى 96559 مليون دينار ولكن بدأ بالانخفاض الى 89338 مليون دينار عام 2008 واستمر الودائع بالانخفاض لتستقر عند 83430 مليون دينار عام 2011 وانعكس ذلك بدوره على كل من حجم القروض والاستثمارات إذ انخفضت حجم القروض الممنوحة الى 6659 مليون دينار عام 2009 والى 359 مليون دينار عام 2010 لتستقر عند 829 مليون دينار في عام 2011 ، اما بالنسبة للاستثمارات فانخفضت من 159525 مليون دينار عام 2009 الى 133588 مليون دينار عام 2010 لتستقر عند 115410 مليون دينار في عام 2011 ، وان

المبحث الثاني : تحليل واقع الاستقرار المصرفي لعينة من المصارف العراقية  
للمدة ( 1995- 2011 )

الانخفاض في حجم القروض الممنوحة وحجم الاستثمارات ادت الى انخفاض صافي الربح الى 7979 مليون دينار عام 2011 بعد ان كانت 13934 مليون دينار عام 2010 .

الجدول ( 6 )

بعض فقرات الميزانية لمصرف التجاري العراقي للمدة من ( 1995- 2011 )

المبلغ (ملايين الدنانير)

السنة	مجموع الموجودات	معدل النمو المركب %	مجموع الودائع	معدل النمو المركب %	مجموع القروض	معدل النمو المركب %	مجموع الاستثمارات	معدل النمو المركب %	صافي الربح	معدل النمو المركب %
1995	4182		3631		822		1826		86	
1996	4961		3135		280		1656		178	
1997	8061		4822		712		2755		248	
1998	13365		7608		1716		5023		372	
1999	17598		9330		4225		7174		756	
2000	22072		11496		5697		9158		1000	
2001	32769		16307		3895		12410		1159	
2002	42681		21856		4457		15534		1231	
2003	56578	38	25021	27	5283	26	23074	37	967	35
2004	73465		33209		11961		22970		1415	
2005	155584		84418		21719		9806		1659	
2006	164594		78863		25170		93512		2100	
2007	213176		96559		23282		138844		2407	
2008	204674		89338		10132		126335		4263	
2009	208304		86892		6659		159525		4288	
2010	204163		80272		359		133588		13934	
2011	247446	18	83430	14	829	31-	115410	25	7979	27

\*المصدر : ( نصر حمود فهد ، اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية ، الطبعة الاولى ، 2009 ، ملحق رقم ( 3 ) اعتماد على بيانات للمدة 1995- 2004 ) .

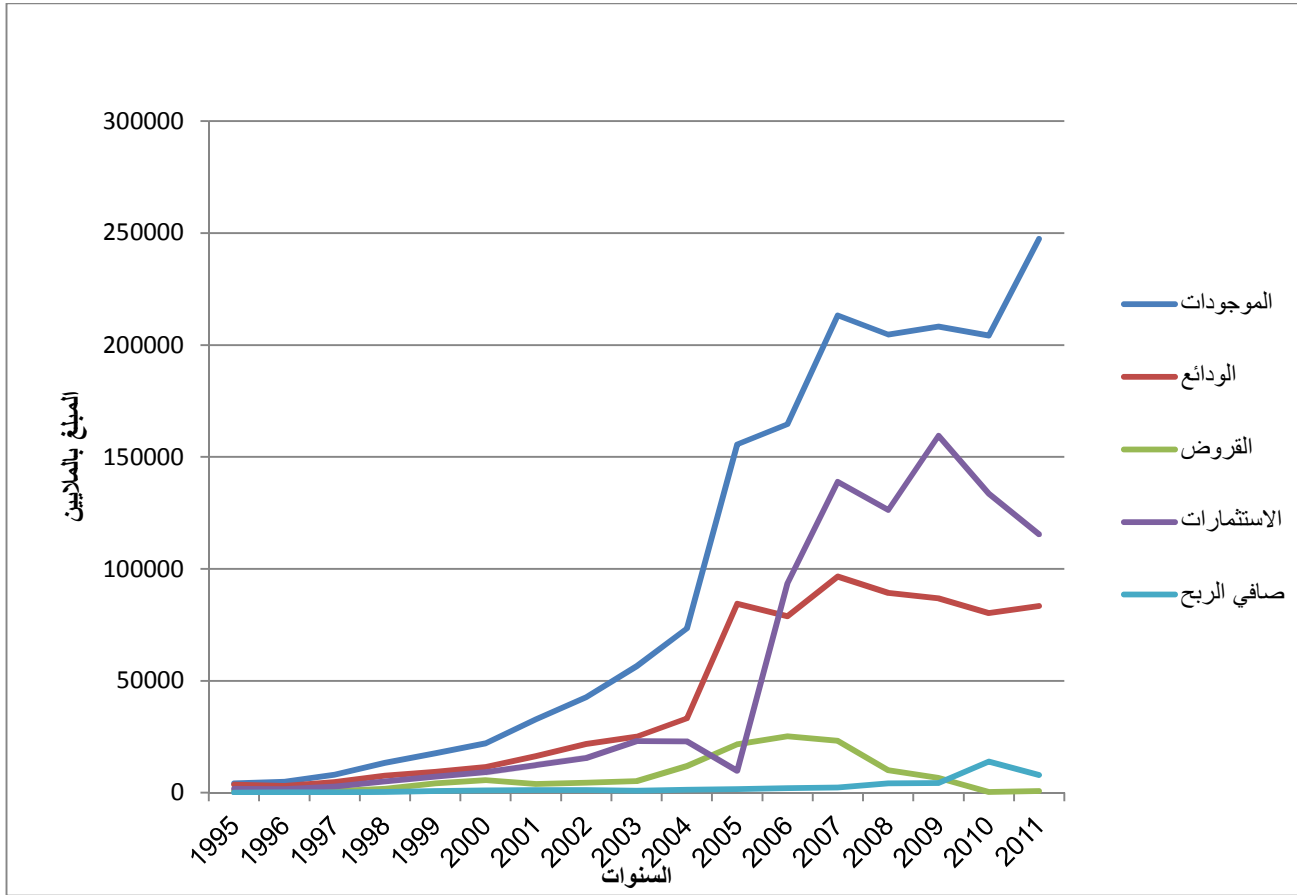
\*\*المصدر : المصرف التجاري العراقي ، التقارير السنوية للمدة ( 2005 – 2011 )



المبحث الثاني : تحليل واقع الاستقرار المصرفي لعينة من المصارف العراقية  
للمدة ( 1995- 2011 )

الشكل ( 18 )

حركة الارصدة المطلقة لعدد من فقرات الميزانية لمصرف التجاري العراقي للمدة من ( 1995- 2011 )



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم ( 6 )

ونلاحظ من الشكل السابق و بالمقارنة ما بين المدة الاولى ( 1995-2003 ) والمدة الثانية ( 2004-2011 ) نجد تراجع كل من الموجودات والودائع والقروض والاستثمارات وصافي الربح إذ انخفضت وبشكل كبير خلال المدة الثانية مقارنة مع المدة الاولى ، انخفضت الموجودات من 38% الى 18% بينما انخفض معدل نمو الودائع من 27% الى 14% ، اما بالنسبة لمعدل نمو القروض انخفضت وبشكل كبير من 26% الى 31% ، ومعدل نمو الاستثمارات انخفض من 37% في المدة الاولى الى 25% في المدة الثانية ، اما صافي الربح فقد انخفض من 35% الى 27% ، ونلاحظ ان المدة الثانية قد انخفضت معدلات النمو في جميع المتغيرات مقارنة مع المدة الاولى مما نلاحظ التراجع الملحوظ لأداء المصرف التجاري العراقي للمدة الثانية .

ومن مؤشرات الاستقرار المصرفي الأخرى هي :

### 1- مؤشرات الربحية

#### أ- مؤشر نسبة العائد الى حق الملكية

##### المدة الاولى ( 1995 – 2003 )

اظهرت بيانات الجدول رقم ( 7 ) نسبة العائد الى حق الملكية في عام 1995 بلغ 0.3017 بينما بلغت في عام 2003 هي 0.1846 ، إذ اظهر هذا المؤشر ارتفاعا متذبذبا ، إذ ارتفع من 0.3017 في عام 1995 الى 0.4580 في عام 1999 ، وذلك نتيجة الزيادة الحاصلة في صافي الربح من 86 مليون دينار عام 1995 الى 756 مليون دينار عام 1999 ، ليستقر عند 0.1846 في عام 2003 .

##### المدة الثانية ( 2004 – 2011 )

اظهرت بيانات الجدول رقم ( 7 ) نسبة العائد الى حق الملكية في عام 2004 بلغت 0.1127 ونلاحظ انخفاض نسبة المؤشر بسبب الزيادة الحاصلة في حقوق الملكية التي بلغت 12549 مليون دينار في عام 2004 أما في عام 2005 انخفض المؤشر وبشكل كبير ليصل الى 0.0264 وذلك بسبب ارتفاع حق الملكية من 12549 مليون دينار في عام 2004 ليصل الى 62661 مليون دينار في عام 2005 ، وبقيت النسبة منخفضة حتى عام 2010 إذ ارتفعت لتصل الى 0.1474 نتيجة ارتفاع صافي الربح الى 13934 مليون دينار بعد ان كان 4288 مليون دينار في عام 2009 ، و ما لبث ان انخفض صافي الربح مرة اخرى الى 7979 مليون دينار في عام 2011 مما ادى الى انخفاض المؤشر الى 0.0590 .

#### ب- مؤشر العائد الى الايرادات

##### المدة الاولى ( 1995 – 2003 )

اظهرت بيانات الجدول رقم ( 7 ) نسبة العائد الى الايرادات في عام 1995 بلغت 0.3496 ، وارتفعت النسبة الى 0.6703 في عام 1997 بسبب ارتفاع صافي الربح من 86 مليون دينار عام 1995 ليصل الى 248 مليون دينار في عام 1997، ثم عاودت النسبة بالانخفاض المتذبذب من جديد وبلغت الى 0.5301 في عام 2002 .

##### المدة الثانية ( 2004 – 2011 )

اظهرت بيانات الجدول رقم ( 7 ) نسبة العائد الى الايرادات في عام 2004 بلغت 0.4684 ثم انخفضت النسبة الى ادنى مستوى لها عام 2007 الى 0.1115 بسبب ارتفاع اجمالي الايرادات من 11927 مليون دينار عام 2006 ليصل الى 21571 مليون دينار عام 2007 مع تغير طفيف في البسط إذ تغيرت صافي الربح من 2100 مليون دينار عام 2006 الى 2407 مليون دينار عام 2007 ولكن بدا بالتحسن ليستقر عند 0.5882 عام 2011 .

## 2- مؤشرات السيولة

### أ- مؤشر النقدية الى اجمالي الموجودات

#### المدة الاولى ( 1995 – 2003 )

اظهرت بيانات الجدول رقم ( 7 ) نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات في عام 1995 بلغت 0.5108 وفي عام 2003 بلغت 0.2671 وانخفض هذا المؤشر من 0.5108 في عام 1995 الى 0.2527 عام 1996 وذلك بسبب انخفاض النقدية من 2136 في عام 1995 الى 1254 في عام 1996 ، وارتفع النقدية الى 5839 مليون دينار في عام 1999 مما ادى الى ارتفاع المؤشر الى 0.3318 وبعد ذلك عاد المؤشر لينخفض مرة اخرى 0.2289 في عام 2002 وذلك بسبب ارتفاع النقدية الى 9770 مليون دينار .

#### المدة الثانية ( 2004 – 2011 )

اظهرت بيانات الجدول رقم ( 7 ) نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات في عام 2004 بلغت 0.2649 ، لكنه شهد ارتفاعا حادا ليصل الى 0.6988 عام 2005 بسبب الارتفاع الكبير لحجم النقدية في الصندوق الى 108726 مليون دينار ولكنه ما لبث ان عاود الانخفاض مرة اخرى وبشكل متذبذب ليصل الى 0.1935 عام 2006 والى ادنى مستوى عام 2009 ليصل الى 0.1112 بسبب انخفاض حجم النقدية في الصندوق الى 23171 مليون دينار بعد ان كانت 48778 مليون دينار عام 2008 ، وارتفع المؤشر ليستقر عند 0.4402 في عام 2011 .

### ب- مؤشر النقدية الى اجمالي الودائع

#### المدة الاولى ( 1995 – 2003 )

اظهرت بيانات الجدول رقم ( 7 ) بلغت نسبة النقدية الى اجمالي الودائع عام 1995 واستمر بتقلبات طفيفة بالارتفاع والانخفاض ليصل الى 0.6258 في عام 1999 وذلك بسبب ارتفاع النقدية الى 5839 مليون دينار في عام 1999 مقارنة مع 1998 والتي بلغت 3335 واستقرت في عام 2003 عند 0.6041 .

#### المدة الثانية ( 2004 – 2011 )

اظهرت بيانات الجدول رقم ( 7 ) نسبة النقدية الى اجمالي الودائع بلغت 0.5861 عام 2004 ، لكنه شهد ارتفاعا كبيرا ليصل الى 1.2879 عام 2005 بسبب ارتفاع حجم النقدية بشكل كبير ليصل الى 108726 مليون دينار عام 2005 بعد ان كان 19464 مليون دينار عام 2004 ، وبعد ذلك العام انخفض هذا المؤشر ليصل الى 0.4040 عام 2006 بسبب انخفاض حجم النقدية الى 31861 مليون دينار ، واستمر هذا المؤشر بالانخفاض المتذبذب الى ان عاود الارتفاع مرة اخرى ليستقر عند 1.3055 عام 2011 وذلك نتيجة الارتفاع الكبير في النقدية الى 108924 مليون دينار .

المبحث الثاني : تحليل واقع الاستقرار المصرفي لعينة من المصارف العراقية  
للمدة ( 1995- 2011 )

جدول ( 7 )

مؤشرات الاستقرار المصرفي لمصرف التجاري العراقي للمدة من ( 1995- 2011 )

مؤشرات السيولة				مؤشرات الربحية				السنوات
معدل النمو المركب %	النقدية الى اجمالي الودائع	معدل النمو المركب %	النقدية الى اجمالي الموجودات	معدل النمو المركب %	العائد الى الايرادات	معدل النمو المركب %	العائد الى حق الملكية	
	0.5883		0.5108		0.3496		0.3017	1995
	0.4006		0.2527		0.6202		0.3964	1996
	0.5282		0.3160		0.6703		0.3568	1997
	0.4383		0.2495		0.5261		0.3583	1998
	0.6258		0.3318		0.6522		0.4580	1999
	0.4231		0.2203		0.6172		0.4151	2000
	0.5193		0.2584		0.5865		0.3700	2001
	0.4470		0.2289		0.5301		0.2882	2002
0.33	0.6041	7-	0.2671	5	0.5363	6-	0.1846	2003
	0.5861		0.2649		0.4684		0.1127	2004
	1.2879		0.6988		0.3469		0.0264	2005
	0.4040		0.1935		0.1760		0.0329	2006
	0.4067		0.1842		0.1115		0.0368	2007
	0.5460		0.2383		0.1654		0.0635	2008
	0.2666		0.1112		0.2666		0.0509	2009
	0.5329		0.2095		0.8746		0.1474	2010
12	1.3055	7	0.4402	3	0.5882	8-	0.0590	2011

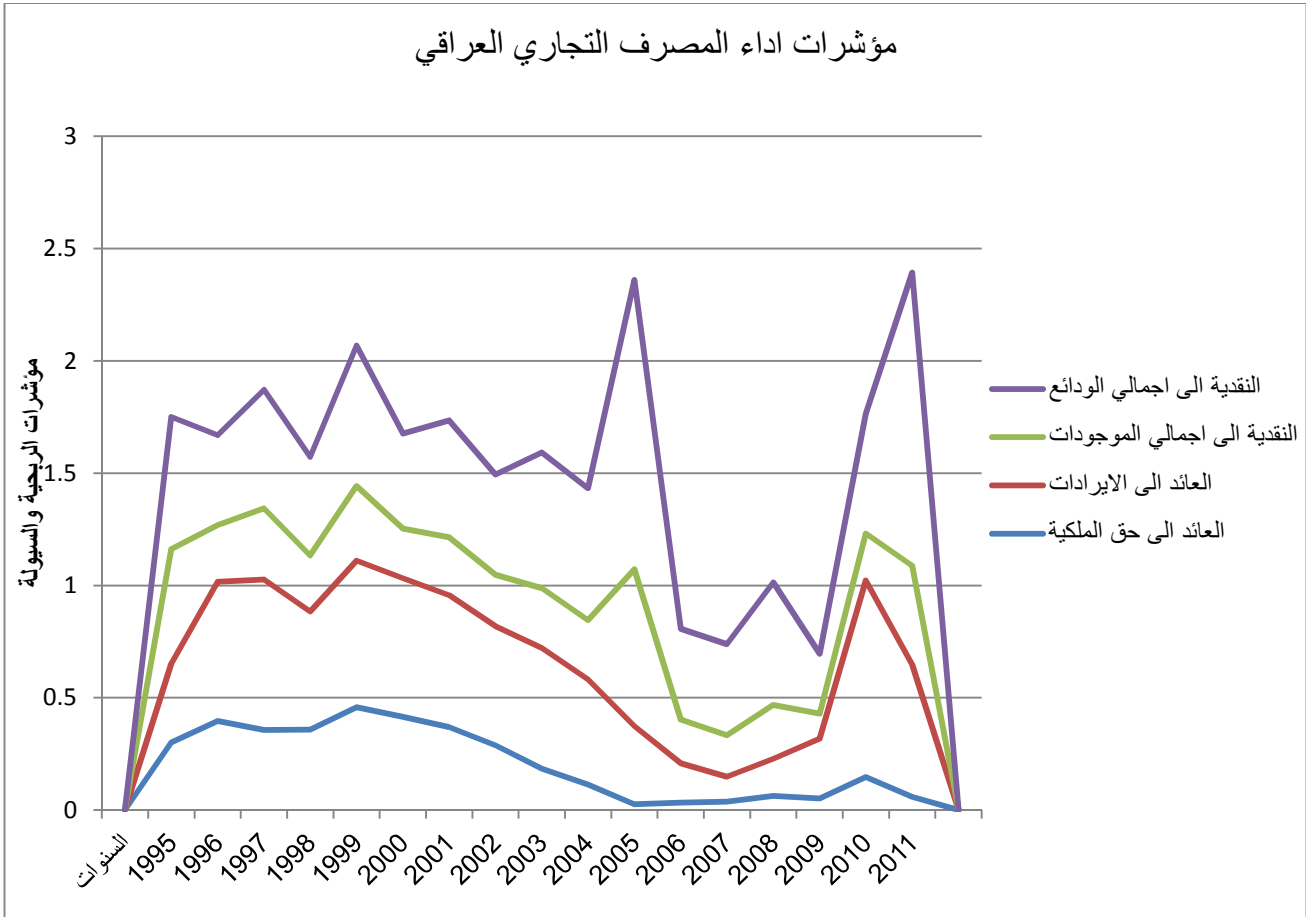
المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم ( 2 )

المبحث الثاني : تحليل واقع الاستقرار المصرفي لعينة من المصارف العراقية  
للمدة ( 1995- 2011 )

ويمكن توضيح مؤشرات الربحية والسيولة لمصرف التجاري العراقي من خلال الشكل رقم ( 19 )

الشكل ( 19 )

مؤشرات الربحية والسيولة لمصرف التجاري العراقي للمدة ( 1995 – 2011 )



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم ( 7 )

ونلاحظ من الشكل السابق و بالمقارنة ما بين المدة الاولى ( 1995-2003 ) والمدة الثانية ( 2004-2011 ) نجد ان معدل نمو العائد الى حق الملكية في المدة الاولى -6% بينما كانت معدل النمو المدة الثانية بلغت -8% ، اما معدل نمو العائد الى الايرادات بلغ 5% في المدة الاولى بينما بلغت 3% في المدة الثانية مما نجد انخفاض معدل النمو خلال المدة الممتدة من 2004 الى 2011 وهذا يدل على انخفاض في عوائد وربحية المصرف خلال المدة الثانية ، اما مؤشر السيولة إذ بلغت نسبة نمو النقدية الى اجمالي الموجودات في المدة الاولى -0.07% بينما ارتفع معدل النمو في المدة الثانية الى 07% ، اما معدل نمو النقدية الى اجمالي الودائع بلغت 0.33% خلال المدة الثانية مقارنة مع المدة الاولى إذ بلغت 12% مما يدل على ارتفاع مؤشر السيولة لمصرف التجاري العراقي خلال المدة الثانية اكثر من المدة الاولى .

**المطلب الثالث : تحليل الواقع المالي و المصرفي لمصرف بغداد للمدة ( 1995- 2011 )**

**اولا : نشأة وتأسيس مصرف بغداد**

تأسس مصرف بغداد بوصفه شركة مساهمة ولاسيما في عام 1992 بموجب القرار ذي العدد 142 الذي تم بمقتضاه اصدار القانون 12 لسنة 1991 والذي سمح لأول مرة بإنشاء المصارف التجارية الخاصة ، وبتاريخ 23 / 4 / 1992 حصلت موافقة البنك المركزي العراقي على ممارسة المصرف لنشاط الصيرفة والتعامل بالتحويل الخارجي ، وقد بدأ بممارسة اعماله بشكل رسمي بتاريخ 12 / 9 / 1992 برأس مال قدره 100 مليون دينار ( مصرف بغداد ، التقرير السنوي لعام 2011 : 2).

**ثانيا : تحليل مؤشرات الاستقرار المصرفي لمصرف بغداد للمدة ( 1995- 2011 )**

**المدة الاولى ( 1995 – 2003 )**

اظهرت بيانات الجدول رقم ( 8 ) ان صافي الربح في عام 1995 بلغت 92 مليون دينار و انخفض صافي الربح في عام 1996 الى 86 مليون دينار ونتيجة انخفاض صافي الربح كان بسبب انخفاض كل من الموجودات والودائع والقروض والاستثمارات إذ انخفض حجم الموجودات من 1969 مليون دينار في عام 1995 الى 1772 مليون دينار في عام 1996 ، والودائع انخفضت من 1707 مليون دينار عام 1995 الى 1502 مليون دينار عام 1996 ، مما صاحبه انخفاض في القروض من 824 مليون دينار عام 1995 الى 347 مليون دينار عام 1996 ، اما الاستثمارات انخفضت من 1377 مليون دينار عام 1995 لتصل الى 1154 مليون دينار في عام 1996 ، ولكن بعد ذلك بدأ صافي الربح بالارتفاع ليصل الى 636 مليون دينار في عام 2000 و الى 1017 مليون دينار عام 2002 ولكن ما لبث ان عاود الانخفاض ليصل الى 603 مليون دينار في عام 2003 وان سبب انخفاض صافي الربح كان نتيجة الاوضاع السياسية التي يعاني منها العراق مما ادى الى انخفاض كل من حجم القروض والاستثمارات حيث انخفضت حجم القروض من 8134 مليون دينار عام 2002 ليصل الى 6113 مليون دينار في عام 2003 ، اما بالنسبة للاستثمارات انخفضت من 20593 مليون دينار عام 2002 ليصل الى 18063 مليون دينار في عام 2003 مما انعكس ذلك كله على ربحية المصرف .

**المدة الثانية ( 2004 – 2011 )**

اظهرت بيانات الجدول رقم ( 8 ) ان صافي الربح في عام 2004 بلغت 2863 مليون دينار ، وبعد تجاوز الازمة في سنة 2003 ارتفع كل من الموجودات والودائع والقروض والاستثمارات ، إذ ارتفعت الموجودات الى 318090 مليون دينار في عام 2005 والى 363724 مليون دينار في عام 2007 ، اما الودائع ارتفعت الى 246127 مليون دينار لعام 2005 والى 255474 مليون دينار في عام 2007 مما انعكس على حجم القروض الممنوحة والتي ارتفعت بدورها الى 63040 مليون دينار في عام 2005 ولكن انخفضت في عام 2007 لتصل الى 52663 مليون دينار رغم ارتفاع حجم كل من الودائع والموجودات ويعود سبب الانخفاض الى عدم استقرار الاوضاع السياسية التي يعاني منها البلد مما انخفض حجم الطلب على القروض ، اما حجم الاستثمارات فقد ارتفع من 72695 مليون دينار في عام 2005 ليصل الى 84983 مليون دينار في عام 2007 ، وان زيادة

المبحث الثاني : تحليل واقع الاستقرار المصرفي لعينة من المصارف العراقية  
للمدة ( 1995- 2011 )

---

حجم الاستثمارات انعكس على صافي الربح إذ ارتفع من 2371 مليون دينار في عام 2005 والى 22496 مليون دينار في عام 2007 ، واستمرت حجم الموجودات بالارتفاع لتصل الى 802194 مليون دينار في عام 2009 ولتستقر عند 875267 مليون دينار في عام 2011 ، اما الودائع فانخفضت من 804688 مليون دينار في عام 2010 لتصل الى 699368 مليون دينار في عام 2011 مما انعكس على حجم القروض الممنوحة والتي انخفضت بدورها من 180781 مليون دينار في عام 2010 لتصل الى 145657 مليون دينار في عام 2011 ، اما بالنسبة لصافي الربح فقد من 18617 مليون دينار في عام 2009 الى 16211 مليون دينار في عام 2010 وذلك بسبب انخفاض حجم الاستثمارات من 163198 مليون دينار في عام 2009 الى 129539 مليون دينار عام 2010 ، ولكن ما لبث ان عاود صافي الربح الارتفاع الى 24972 مليون دينار في عام 2011 وذلك بسبب تحسن حجم الاستثمارات والتي ارتفعت الى 185465 مليون دينار في عام 2011 .

المبحث الثاني : تحليل واقع الاستقرار المصرفي لعينة من المصارف العراقية  
للمدة ( 1995- 2011 )

الجدول ( 8 )

بعض فقرات الميزانية لمصرف بغداد للمدة من ( 1995- 2011 )

المبلغ (ملايين الدنانير )

السنة	مجموع الموجودات	معدل النمو المركب %	مجموع الودائع	معدل النمو المركب %	مجموع القروض	معدل النمو المركب %	مجموع الاستثمارات	معدل النمو المركب %	صافي الربح	معدل النمو المركب %
1995	1969		1707		824		1377		92	
1996	1772		1502		347		1154		86	
1997	3665		3286		383		2146		134	
1998	8333		6162		1128		4900		171	
1999	9330		7683		2803		7128		289	
2000	20761		12697		5192		10024		636	
2001	37733		22870		6755		15460		706	
2002	45373		29122		8134		20593		1017	
2003	65992	55	39410	48	6113	28	18063	38	603	26
2004	61877		49006		14171		33547		2863	
2005	318090		246127		63040		72695		2371	
2006	331209		242317		43295		52986		9694	
2007	363724		255474		52663		84983		22496	
2008	542911		404177		45576		217149		21948	
2009	802194		661618		77621		163198		18617	
2010	961062		804688		180781		129539		16211	
2011	875267	45	699368	45	145657	39	185465	27	24972	36

\*المصدر : ( نصر حمود فهد ، اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية ، الطبعة الاولى ، 2009 ، ملحق رقم ( 4 ) اعتماد على بيانات للمدة 1995- 2004 ) .

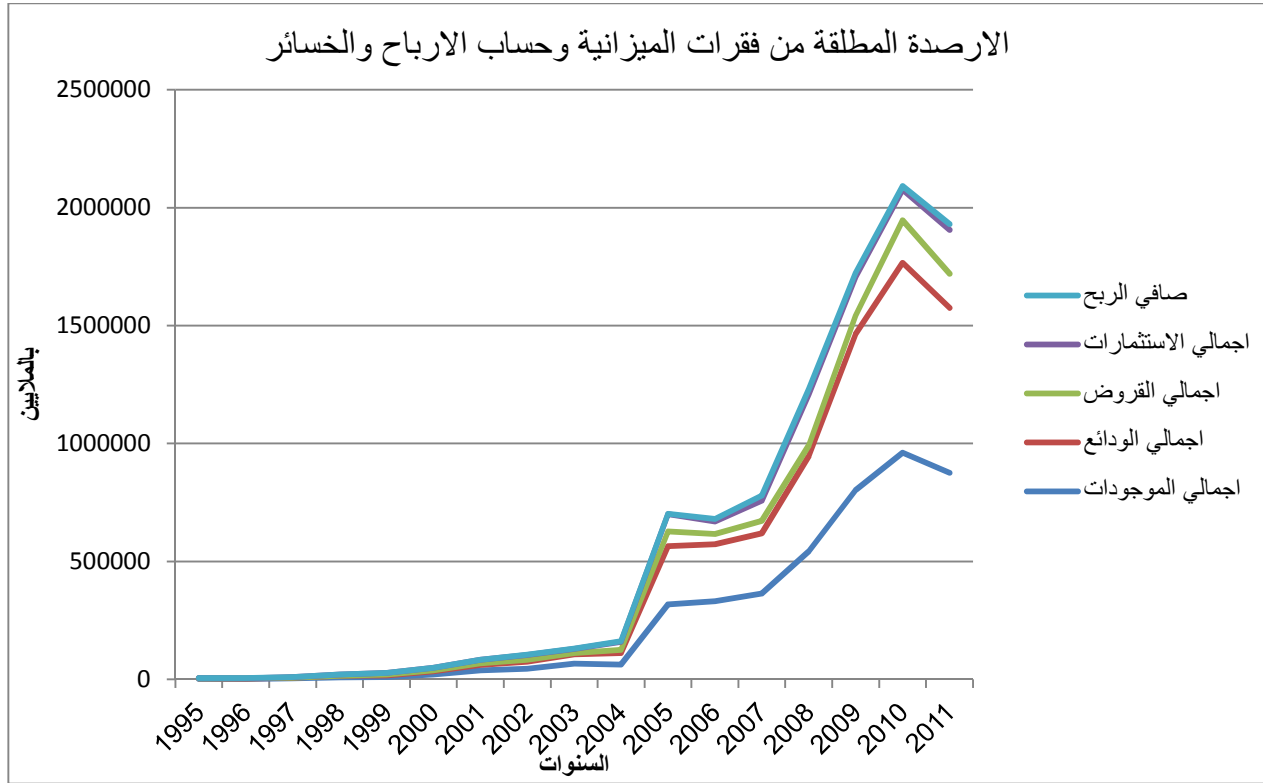
\*\*المصدر : مصرف بغداد ، التقارير السنوية للمدة ( 1995 – 2011 )



المبحث الثاني : تحليل واقع الاستقرار المصرفي لعينة من المصارف العراقية  
للمدة ( 2011-1995 )

الشكل ( 20 )

حركة الارصدة المطلقة لعدد من فقرات الميزانية لمصرف بغداد للمدة من ( 2011-1995 )



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم ( 8 )

ونلاحظ من الشكل السابق و بالمقارنة ما بين المدة الاولى ( 2003-1995 ) والمدة الثانية ( 2004-2011 ) نجد ان معدل النمو للقروض وصافي الربح ارتفع خلال المدة الثانية ، إذ ارتفع صافي الربح الى 36% بعد ان كان 26% اما القروض ارتفعت الى 39% بعد ان كانت 28% ، بينما الموجودات والودائع والاستثمارات انخفضت خلال المدة الثانية حيث كانت الموجودات 55% وانخفضت الى 45% اما الودائع كانت 48% وانخفضت الى 45% وبالنسبة للاستثمارات كانت 38% وانخفضت الى 27% ، مما سبق نلاحظ تراجع اداء مصرف بغداد بالنسبة لحجم الموجودات والودائع والاستثمارات خلال المدة الثانية ولكن ارتفع اداء مصرف بغداد بالنسبة لحجم القروض وصافي الربح .

ومن مؤشرات الاستقرار المصرفي الأخرى هي :

### 1- مؤشرات الربحية

#### أ- مؤشر نسبة العائد الى حق الملكية

المدة الأولى ( 1995 – 2003 )

أظهرت بيانات الجدول رقم ( 9 ) ان نسبة العائد الى حق الملكية في عام 1995 بلغت 0.5443 وانخفض الى 0.2684 في عام 1998 وذلك بسبب ارتفاع حق الملكية وبشكل كبير ليصل الى 637 مليون دينار بعد ان كان 299 مليون دينار في عام 1997 وانخفض المؤشر مرة أخرى الى 0.1610 في عام 2003 بسبب ارتفاع حجم النقدية الى 37041 مليون دينار بعد ان كانت 6748 مليون دينار في عام 2002 .

المدة الثانية ( 2004 – 2011 )

أظهرت بيانات الجدول رقم ( 9 ) ان مؤشر العائد الى حق الملكية في عام 2004 بلغت 0.2971 ، وانخفض المؤشر بشكل كبير الى 0.0424 في عام 2005 بسبب انخفاض صافي الربح الى 2371 مليون دينار بعد ان كانت 2863 مليون دينار ولكن ما لبثت ان عاود الارتفاع ليستقر عند 0.1788 في عام 2011 نتيجة ارتفاع صافي الربح الى 24972 مليون دينار بعد ان كانت 16211 مليون دينار في عام 2010 .

#### ب- مؤشر العائد الى الإيرادات

المدة الأولى ( 1995 – 2003 )

أظهرت بيانات الجدول رقم ( 9 ) ان نسبة العائد الى الإيرادات في عام 1995 بلغت 0.5349 وانخفض المؤشر ليصل الى 0.4146 عند عام 2000 بسبب ارتفاع حجم الإيرادات الى 1534 مليون دينار في ذلك العام بعد ان كانت 848 مليون دينار في عام 1999 ، ثم سجلت انخفاضا وصل الى 0.2414 لعام 2003 وذلك بسبب انخفاض حجم الأرباح في ذلك العام الى 603 مليون دينار بعد ان كان بنحو 1017 مليون دينار في عام 2002 .

المدة الثانية ( 2004 – 2011 )

أظهرت بيانات الجدول رقم ( 9 ) ان مؤشر العائد الى الإيرادات في عام 2004 بلغت 0.4734 ، واستمر المؤشر بالتذبذب الى ان وصل الى أعلى مستوى له عام 2007 ليصل الى 0.6974 بسبب ارتفاع صافي الربح الى 22496 مليون دينار بعد ان كان 9694 مليون دينار عام 2006 لكن عاود الانخفاض ليستقر عند 0.4498 في عام 2011 .

## 2- مؤشرات السيولة

### أ- مؤشر النقدية الى اجمالي الموجودات

#### المدة الاولى ( 1995 – 2003 )

اظهرت بيانات الجدول رقم ( 9 ) ان نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات 0.2097 في عام 1995 و ارتفعت الى 0.3271 عام 1997 بسبب ارتفاع حجم النقدية الى 1199 مليون دينار بعد ان كانت 392 مليون دينار في عام 1996 وانخفض المؤشر الى 0.0989 في عام 2000 نتيجة زيادة حجم الموجودات في المصرف الى 20761 مليون دينار عام 2000 بعد ان كانت 3665 مليون دينار عام 1997 ، اما عام 2003 شهد ارتفاعا كبيرا في النسبة لرغبة المصرف في مواجهة الظروف غير الطبيعية في ذلك العام من خلال زيادة حجم النقد في الصندوق الى 37041 مليون دينار بعد ان كانت 6748 مليون دينار عام 2002 ، مما ادى الى ارتفاع المؤشر الى 0.5613 في عام 2003 .

#### المدة الثانية ( 2004 – 2011 )

اظهرت بيانات الجدول رقم ( 9 ) ان مؤشر النقدية الى اجمالي الموجودات بلغت 0.2643 عند عام 2004 نتيجة انخفاض النقدية الى 16359 مليون دينار بعد ان كانت 37041 مليون دينار في عام 2003 ، ولكن ارتفع المؤشر عام 2005 ليصل الى 0.5130 نتيجة ارتفاع النقدية الى 163194 مليون دينار ، واستمر المؤشر بالتذبذب بالارتفاع والانخفاض ليستقر عند 0.5225 في عام 2011 .

### ب- مؤشر النقدية الى اجمالي الودائع

#### المدة الاولى ( 1995 – 2003 )

اظهرت بيانات الجدول رقم ( 9 ) ان نسبة النقدية الى اجمالي الودائع بلغت 0.2419 في عام 1995 و ارتفعت لتصل الى 0.4099 عام 1998 نتيجة تحسن حجم النقدية التي ارتفعت من 413 مليون دينار عام 1995 الى 2526 مليون دينار عام 1998 ، وانخفضت في العامين التاليين الى 0.1825 عام 1999 و 0.1617 عام 2000 بسبب الانخفاض في حجم النقدية الى 1402 مليون دينار و 2054 مليون دينار على التوالي ، ثم شهدت ارتفاعا حادا في النسبة حيث وصلت الى 0.9398 عام 2003 نتيجة ارتفاع النقد في الصندوق بشكل كبير ليصل الى 37041 مليون دينار وذلك بسبب الاوضاع السياسية التي يعاني منها العراق بعد ان كان 6748 مليون دينار في عام 2002 .

#### المدة الثانية ( 2004 – 2011 )

اظهرت بيانات الجدول رقم ( 9 ) ان مؤشر النقدية الى اجمالي الموجودات بلغت 0.3338 في عام 2004 بسبب التراجع الذي حصل في النقدية وارتفاع حجم الودائع الى 49006 مليون دينار ، وما لبثت حتى ارتفع المؤشر ليصل الى 0.7738 في عام 2006 وذلك نتيجة ارتفاع النقدية الى 187524 مليون دينار بعد ان كانت 163194 مليون دينار واستمر بالتذبذب الطفيف ليستقر عند 0.6540 في عام 2011 .

المبحث الثاني : تحليل واقع الاستقرار المصرفي لعينة من المصارف العراقية  
للمدة ( 1995- 2011 )

جدول ( 9 )

مؤشرات الاستقرار المصرفي لمصرف بغداد للمدة ( 1995 – 2011 )

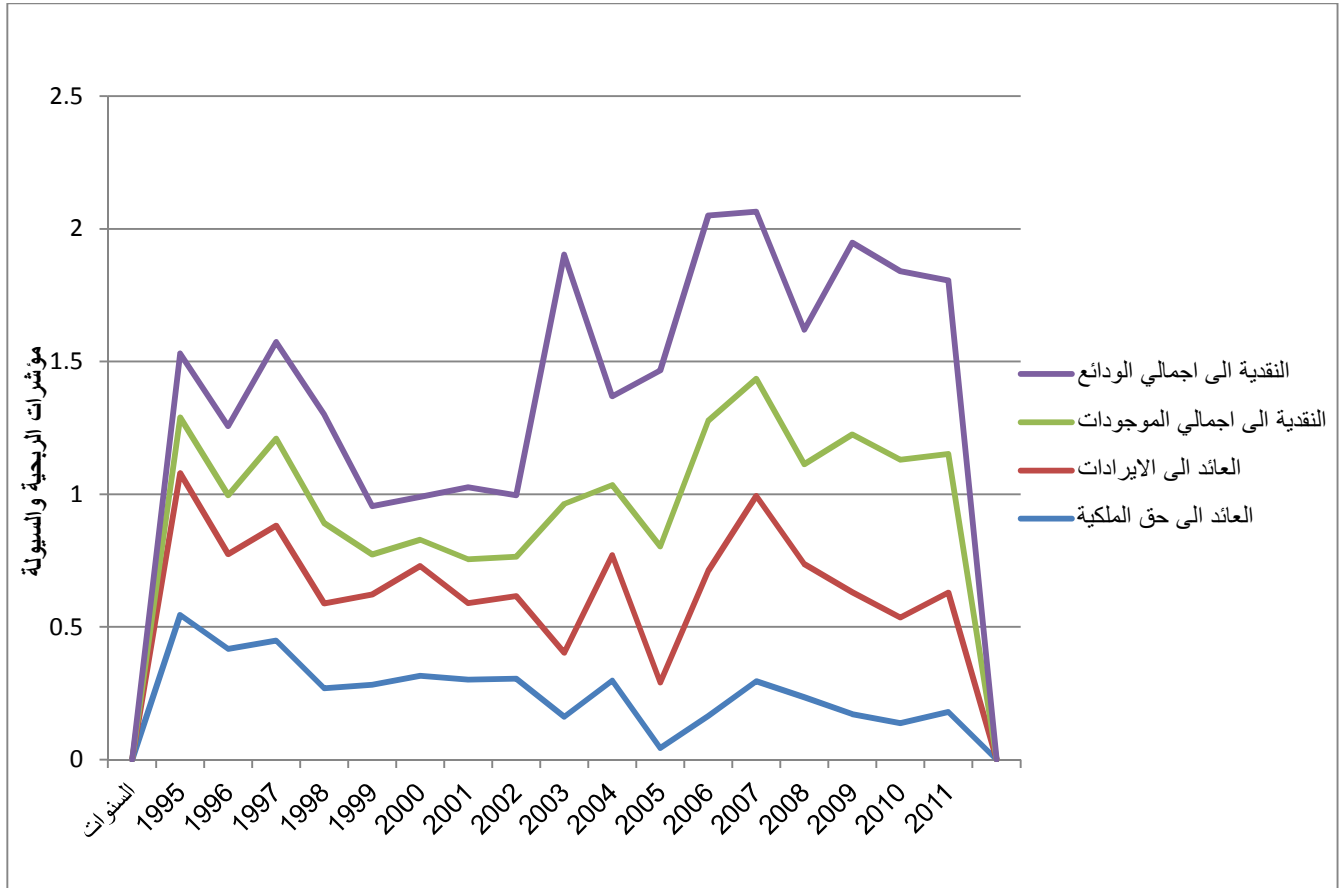
السنوات	مؤشرات السيولة				مؤشرات الربحية			
	معدل النمو المركب %	النقدية الى اجمالي الودائع	معدل النمو المركب %	النقدية الى اجمالي الموجودات	معدل النمو المركب %	العائد الى الايرادات	معدل النمو المركب %	العائد الى حق الملكية
1995		0.2419		0.2097		0.5349		0.5443
1996		0.2609		0.2212		0.3568		0.4174
1997		0.3648		0.3271		0.4336		0.4481
1998		0.4099		0.3031		0.3196		0.2684
1999		0.1825		0.1502		0.3408		0.2811
2000		0.1617		0.0989		0.4146		0.3150
2001		0.2714		0.1645		0.2888		0.3009
2002		0.2317		0.1487		0.3115		0.3043
2003	18	0.9398	13	0.5613	9-	0.2414	14-	0.1610
2004		0.3338		0.2643		0.4734		0.2971
2005		0.6630		0.5130		0.2480		0.0424
2006		0.7738		0.5661		0.5478		0.1629
2007		0.6299		0.4424		0.6974		0.2955
2008		0.5064		0.3770		0.5011		0.2351
2009		0.7219		0.5954		0.4597		0.1705
2010		0.7106		0.5949		0.3989		0.1364
2011	10	0.6540	10	0.5225	0.72-	0.4498	7-	0.1788

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم ( 3 )

المبحث الثاني : تحليل واقع الاستقرار المصرفي لعينة من المصارف العراقية  
للمدة ( 1995- 2011 )

الشكل ( 21 )

مؤشرات الربحية والسيولة لمصرف بغداد للمدة ( 1995 – 2011 )



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم ( 9 )

ونلاحظ من الشكل السابق و بالمقارنة ما بين المدة الاولى ( 1995-2003 ) والمدة الثانية ( 2004-2011 ) إذ بلغ العائد الى حق الملكية في المدة الاولى -14% بينما بلغت في المدة الثانية -7% ، اما مؤشر العائد الى الايرادات في المدة الثانية بلغ -0.72% بينما كان معدل النمو في المدة الاولى -9% وهذا يدل على انخفاض في عوائد وربحية مصرف بغداد خلال المدة الثانية ، اما مؤشر السيولة إذ بلغت النقدية الى اجمالي الموجودات في المدة الاولى 13% بينما المدة الثانية بلغت 10% ، اما معدل نمو النقدية الى اجمالي الودائع في المدة الاولى 18% بينما المدة الثانية بلغت 10% ، وهذا يدل على انخفاض في مؤشر السيولة لمصرف بغداد في المدة الثانية .

**المطلب الرابع : تحليل الواقع المالي و المصرفي لمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل  
للمدة ( 2004- 2011 )**

**اولا : نشأة وتأسيس مصرف الوركاء للاستثمار والتنمية**

تأسس مصرف الوركاء كشركة مساهمة خاصة في عام 2000 و برأس مال اسمي قدره 105072 مليون دينار ، وقد بدأ المصرف بممارسة اعمال الصيرفة الشاملة بإجازة البنك المركزي و عدد فروع المصرف هي 119 فرع موزعة في المحافظات (المصرف التجاري العراقي ،التقرير السنوي لعام 2011 : 2).

**ثانيا : تحليل مؤشرات الاستقرار المصرفي لمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل للمدة ( 2004- 2011 )**

نلاحظ من الجدول رقم ( 10 ) انخفاض في صافي الربح في عام 2005 الى 10220 مليون دينار بعد ان كانت 15740 في عام 2004 وذلك بسبب انخفاض حجم الاستثمارات الى 2051 مليون دينار في عام 2005 بعد ان كانت 5010 مليون دينار في عام 2004 وكذلك انخفاض حجم القروض الممنوحة الى 14392 مليون دينار في عام 2005 بعد ان كانت 24332 مليون دينار في عام 2004 .

اما عام 2007 فقد شهد انخفاض كبير لصافي الربح الذي وصل الى 2601 مليون دينار بعد ان كان 13680 مليون دينار في عام 2006 وذلك بسبب انخفاض حجم القروض الممنوحة الى 6756 مليون دينار في عام 2007 بعد ان كانت 12894 مليون دينار في عام 2006 ، على الرغم من ارتفاع حجم الاستثمارات الى 17324 مليون دينار بعد ان كانت 1501 مليون دينار في عام 2006 .

وشهد عام 2008 تحسن كبير في اعمال المصرف فقد ارتفعت حجم الموجودات الى 1501351 مليون في عام 2008 بعد ان كانت 698822 مليون دينار في عام 2007 ، اما صافي الربح فقد ارتفع وبشكل كبير ليصل الى 20272 مليون دينار بعد ان كان 2601 مليون دينار في عام 2007 وذلك نتيجة ارتفاع كل من القروض والودائع ، إذ ارتفعت القروض الى 11750 مليون دينار في عام 2008 بعد ان كان 6756 مليون دينار في عام 2007 ، اما الودائع والتي ارتفعت ايضا الى 725091 مليون دينار في عام 2008 بعد ان كانت 337625 مليون دينار في عام 2007 ، ووصل صافي الربح اعلى ارتفاع له في عام 2009 ليصل الى 35280 مليون دينار نتيجة ارتفاع حجم الاستثمارات الى 46415 مليون دينار بعد ان كانت 16012 مليون دينار في عام 2008 ، ولكن ما لبث ان انخفض صافي الربح وبشكل كبير جدا الى 2070 مليون دينار في عام 2010 نتيجة انخفاض كل من الموجودات والودائع والاستثمارات مما انعكس على الربح المتحقق ، إذ انخفضت الودائع الى 455140 مليون دينار بعد ان كانت 722682 مليون دينار في عام 2009 ، اما الاستثمارات فقد انخفضت الى 9363 مليون دينار بعد ان كانت 46415 مليون دينار في عام 2009 ، وبقي صافي الربح منخفض ليستقر عند 2277 في عام 2011 .

المبحث الثاني : تحليل واقع الاستقرار المصرفي لعينة من المصارف العراقية  
للمدة ( 1995- 2011 )

الجدول ( 10 )

بعض فقرات الميزانية لمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل للمدة من (2004-2011)

المبلغ (ملايين الدنانير)

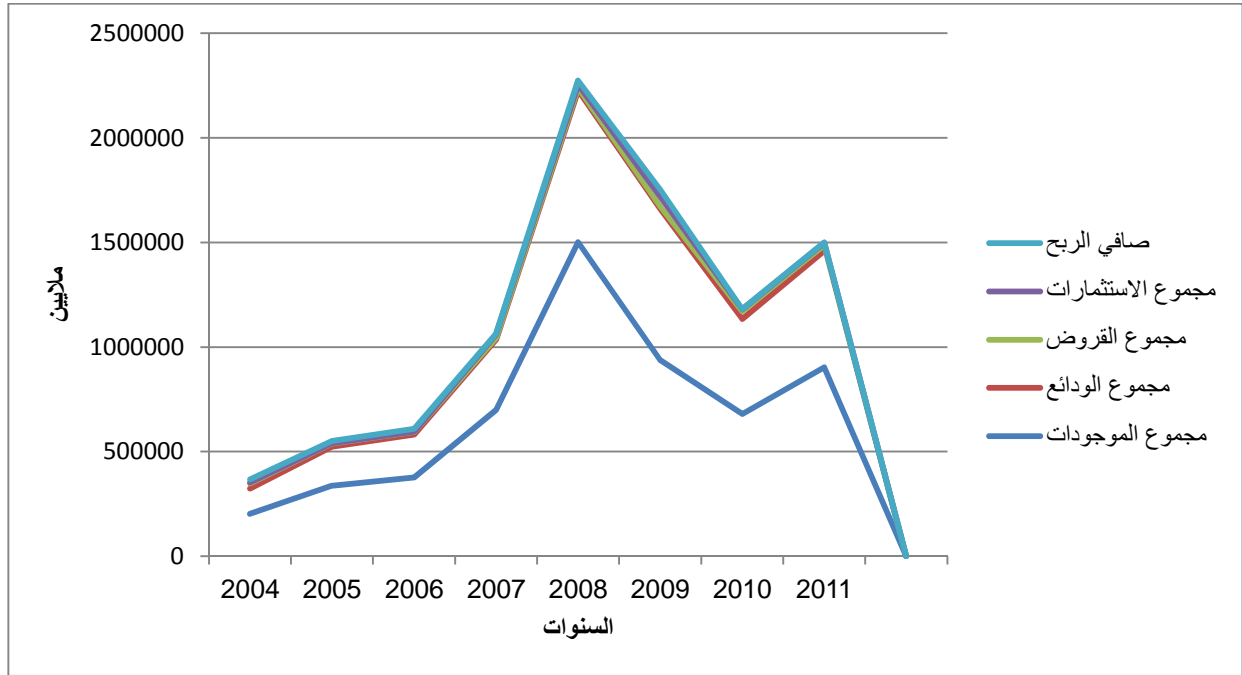
السنة	مجموع الموجودات	معدل النمو المركب %	مجموع الودائع	معدل النمو المركب %	مجموع القروض	معدل النمو المركب %	مجموع الاستثمارات	معدل النمو المركب %	صافي الربح	معدل النمو المركب %
2004	201377		121434		24332		5010		15740	
2005	336133		187385		14392		2051		10220	
2006	376900		203901		12894		1501		13680	
2007	698822		337625		6756		17324		2601	
2008	1501351		725091		11750		16012		20272	
2009	936331		722682		11715		46415		35280	
2010	679463		455140		35924		9363		2070	
2011	902988	23	557581	24	26809	1	10461	11	2277	24-

المصدر : مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل ، التقارير السنوية للمدة ( 2004 – 2011 )

المبحث الثاني : تحليل واقع الاستقرار المصرفي لعينة من المصارف العراقية  
للمدة ( 1995- 2011 )

الشكل ( 22 )

حركة الارصدة المطلقة لعدد من فقرات الميزانية لمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل  
للمدة من ( 2004- 2011 )



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم ( 10 )

ونلاحظ من الشكل السابق ان اعلى ارتفاع وصلت اليه المؤشرات في عام 2008 إذ حقق اعلى عوائد ولكن بدا اداء مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل بالتراجع بعد ذلك لينخفض خلال الاعوام الاخيرة .  
ومن مؤشرات الاستقرار المصرفي الاخرى هي :

### 1- مؤشرات الربحية

#### أ- مؤشر نسبة العائد الى حق الملكية

اظهرت بيانات الجدول رقم ( 11 ) ان نسبة العائد الى حق الملكية في عام 2004 بلغت 2.1054 وانخفض في عام 2005 لتصل الى 0.2186 وذلك نتيجة ارتفاع حق الملكية الى 46744 مليون دينار في عام 2005 بعد ان كانت 7476 مليون دينار في عام 2004 ، وانخفض المؤشر في عام 2007 الى 0.0345 وذلك نتيجة ارتفاع النقدية الى 400733 مليون دينار بعد ان كان 182593 مليون دينار في عام 2006 ، وتحسن المؤشر في عام 2009 ليصل الى 0.3715 وذلك بسبب انخفاض النقدية الى 121041 مليون دينار بعد ان كانت 959960 مليون دينار وبقي المؤشر منخفض ليستقر عند 0.0132 في عام 2011 .



**ب- مؤشر العائد الى الايرادات**

اظهرت بيانات الجدول رقم ( 11 ) ان نسبة العائد الى الايرادات في عام 2004 بلغت 0.8838 وانخفض بشكل كبير ليصل الى 0.0396 في عام 2007 نتيجة ارتفاع النقدية الى 400733 مليون دينار بعد ان كان 182593 مليون دينار في عام 2006 ، وتحسن المؤشر في عام 2009 ليصل الى 0.2024 وذلك بسبب انخفاض النقدية الى 121041 مليون دينار بعد ان كانت 959960 مليون دينار وبقي المؤشر منخفض ليستقر عند 0.0466 في عام 2011 .

**2- مؤشرات السيولة**

**أ- مؤشر النقدية الى اجمالي الموجودات**

اظهرت بيانات الجدول رقم ( 11 ) ان نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات في عام 2004 بلغت 0.7365 وانخفضت الى 0.4844 في عام 2006 نتيجة انخفاض النقدية الى 182593 مليون دينار ، وانخفض المؤشر الى ادنى مستوى في عام 2010 الى 0.0250 بسبب انخفاض النقدية الى 17035 مليون دينار بعد ان كانت 121041 مليون دينار في عام 2009 .

**ب- مؤشر النقدية الى اجمالي الودائع**

اظهرت بيانات الجدول رقم ( 11 ) ان نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات في عام 2004 بلغت 1.2214 وانخفض المؤشر الى 0.8954 في عام 2006 نتيجة انخفاض النقدية الى 182593 مليون دينار ، وانخفض المؤشر الى ادنى مستوى في عام 2010 الى 0.0374 بسبب انخفاض النقدية الى 17035 مليون دينار بعد ان كانت 121041 مليون دينار في عام 2009 .

المبحث الثاني : تحليل واقع الاستقرار المصرفي لعينة من المصارف العراقية  
للمدة ( 1995- 2011 )

جدول ( 11 )

مؤشرات الاستقرار المصرفي لمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل للمدة ( 2004 – 2011 )

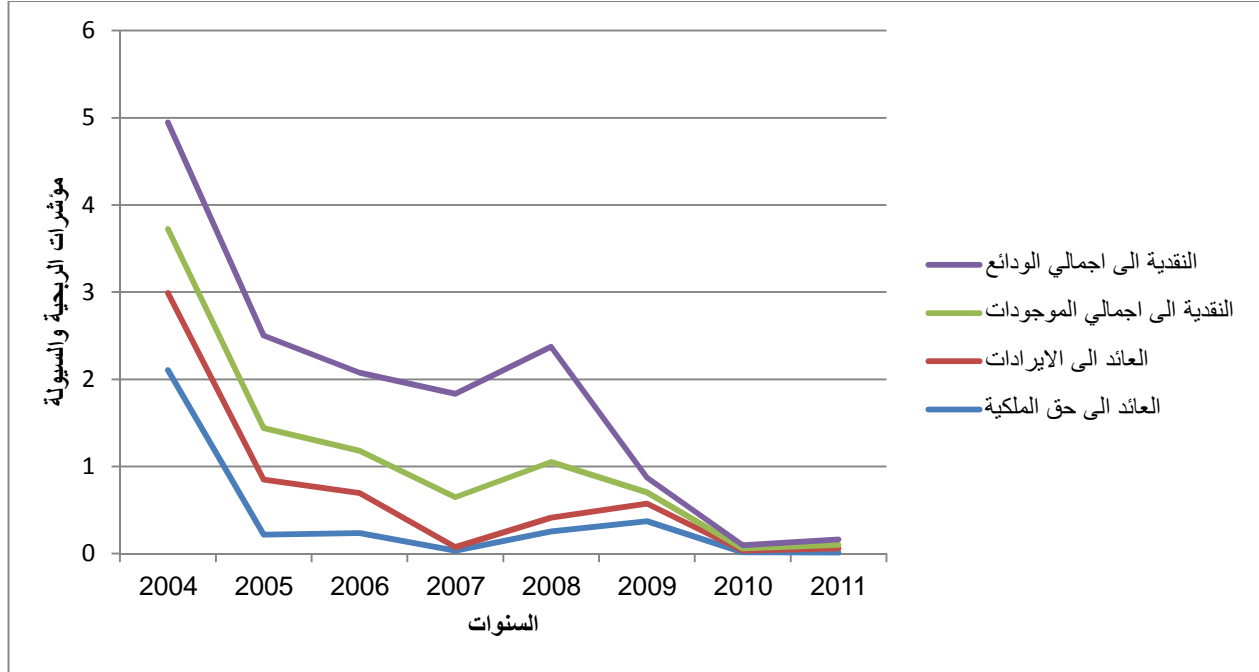
السنوات	مؤشرات السيولة				مؤشرات الربحية			
	معدل النمو المركب %	النقدية الى اجمالي الودائع	معدل النمو المركب %	النقدية الى اجمالي الموجودات	معدل النمو المركب %	العائد الى الایرادات	معدل النمو المركب %	العائد الى حق الملكية
2004		1.2214		0.7365		0.8838		2.1054
2005		1.0625		0.5923		0.6298		0.2186
2006		0.8954		0.4844		0.4582		0.2370
2007		1.1869		0.5734		0.0396		0.0345
2008		1.3239		0.6393		0.1573		0.2529
2009		0.1674		0.1292		0.2024		0.3715
2010		0.0374		0.0250		0.0190		0.0162
2011	34-	0.0641	34-	0.0395	34-	0.0466	51-	0.0132

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم ( 4 )

المبحث الثاني : تحليل واقع الاستقرار المصرفي لعينة من المصارف العراقية  
للمدة ( 1995- 2011 )

الشكل ( 23 )

مؤشرات الربحية والسيولة لمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل للمدة ( 2004 – 2011 )



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم ( 11 )

نلاحظ من الشكل السابق تراجع مؤشر الربحية إذ انخفض العائد الى حق الملكية بلغ معدل النمو -51% اما العائد الى الايرادات فبلغ مؤشر النمو -34% وهذا يدل على انخفاض في عوائد وربحية مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل خلال السنوات الاخيرة ، اما مؤشر السيولة فبلغ معدل نمو النقدية الى اجمالي الموجودات -34% ، اما النقدية الى اجمالي الايرادات فبلغت -34% ، مما يدل على تراجع مؤشر سيولة مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل خلال السنوات الاخيرة .

### المبحث الثالث

## قياس و تحليل أثر السياسة النقدية في مؤشرات الاستقرار المصرفي ( لعينة من المصارف العراقية ) للمدة ( 1995- 2011 )

### المطلب الاول : وصف النموذج القياسي

يستند تحليل التباين ( ANOVA ) التفاعل الداخلي عندما يتعلق الأمر بتأثير عاملين في الاقل الى أحد ثلاثة نماذج هي نماذج العوامل الثابتة ( Fixed ) ونموذج العوامل العشوائية ( Random ) العوامل المختلطة ( Mixed ) والتي تعرف جميعها بالنموذج الخطي العام ( GLM )، إذ يعرف بنوعين من التصاميم يسمى الأول بالنموذج الخطي العام أحادي المتغير المعتمد ( GLM – Univariate Procedure ) الذي يختص بتحليل الانحدار وتحليل التباين لمتغير معتمد واحد ، وبموجبه يتم تقسيم المجتمع الى مجموعات وبعدها العوامل المدروسة بحيث يعرف بالنموذج المتزن ( Blanced ) عندما تتحقق ذات الحالات للملاحظات عند كل تقابل ( Contrast ) أو خلية ، أي ان كل خلية في النموذج تتضمن العدد نفسه من الحالات أو العوامل المدروسة ، كما يشار الى ذلك بالنموذج تام التعشبية المتزن عندما يتضمن حالة تسجيل مكررات المفردة الواحدة إذ تتيح المجال الى اختبار التفاعلات ( Interaction ) ما بين العوامل الرئيسية بالإضافة الى اختبار معنوية تلك العوامل .

أما النوع الثاني من التصاميم فيعرف بالنموذج الخطي المتعدد المتغيرات ( GLM – Multivariate Procedure ) ، يستخدم هذا النموذج عندما تتضمن نتائج الظاهرة وجود متغيرين معتمدين فأكثر والعوامل نفسها التي تقسم المجتمع بموجبها الى مجموعات يعرف ب " النموذج الخطي العام متعدد المتغيرات المتزن " إذ تكون كل خلية في النموذج لها عدد الحالات نفسها ، وتشير حالة وجود المكررات إمكانية إجراء اختبارات معنوية التفاعلات ما بين العوامل الرئيسية إضافة الى اختبار معنوية تلك العوامل ( جونسون ، 1998 : 25).

وتم اعتماد النوع الثاني من التصاميم في نموذجنا المختار وذلك لبيان وتحليل أثر المتغيرات المستقلة والمتمثلة بأدوات السياسة النقدية ( عمليات السوق المفتوحة ، سعر إعادة الخصم ، نسبة الاحتياطي القانوني ) على مجموعة من المتغيرات التابعة ( مؤشرات الاستقرار المصرفي ) إذ تم استخدام برنامج SPSS ( virginal V. 17 ) لمقارنة تأثير المتوسطات باستخدام توزيع F distribution وتطبيق MANOVA Table ( تحليل التباين المتعدد ) وتم اعتماد نموذج الخطي المتعدد المتغيرات ( GLM- Multivariate Procedure ) وذلك من خلال الحاسوب الالي بعد التأكد من تجانس واستقلالية البيانات وخلوها من الأخطاء و توصلنا من خلالها الى جملة من النتائج سوف نأتي الى ذكرها فيما بعد .

**المطلب الثاني : وصف طبيعة متغيرات النموذج**

**1 - المتغيرات المستقلة ( الثابتة )**

وهي أدوات السياسة النقدية والتي تستخدم لقياس مدى تأثيرها على الاستقرار المصرفي وهذه الأدوات هي :-

**أ- X1 : تمثل عمليات السوق المفتوحة :**

ويقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية الحكومية كالأذونات والسندات في السوق المالية والنقدية إلى المصارف التجارية والأفراد والمشروعات بهدف التأثير في كمية عرض النقد أو وسائل الدفع المتاحة وعلى القدرة الإقراضية للمصارف التجارية في محاولة منه للتأثير على النشاط الاقتصادي .

**ب- X2 : تمثل سعر إعادة الخصم :**

وهو السعر الذي يخصم به البنك المركزي الأوراق التجارية التي بحوزة المصارف التجارية بغرض تمكينها من التوسع في عملية الإقراض الخاصة بها .

**ج- X3 : تمثل نسبة الاحتياطي القانوني :**

هو التزام المصارف التجارية بالاحتفاظ بنسبة من أرصدها الحاضرة في صورة رصيد دائن لدى البنك المركزي .

**2- المتغيرات التابعة**

وهي بعض مؤشرات و فقرات الميزانية للمصارف التجارية وهي :-

**أ - Y1 : مجموع الموجودات :**

هي مجموعة المنافع المستقبلية المتوقعة أو الحقوق التي حصل عليها المشروع نتيجة لأحداث مالية تمت في الماضي أو الحاضر .

**ب- Y2 : مجموع الودائع :**

تعد الودائع من اهم مصادر تمويل المصارف وتشكل النسبة الاكبر من مجموع مطلوبات المصارف .

**ج- Y3 : مجموع القروض :**

تمثل القروض اهم بنود ميزانية البنك التجاري وتعكس نشاطه الاساسي .

د- Y4 : مجموع الاستثمارات :

تمثل الاستثمارات احد المؤشرات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية .

هـ- Y5 : مؤشر الربحية :

فهو عبارة عن الزيادة في الثروة والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضافاً إليها تكاليف الفرص البديلة .

و - Y6 : مؤشر السيولة :

وهي تعني قدرة المصرف على تلبية أو الإيفاء بالتزاماته بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة .

3- وصف العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة

- أ- علاقة ( X1 : تمثل عمليات السوق المفتوحة ) مع مؤشرات الاستقرار المصرفي : ترتبط عمليات السوق المفتوحة بعلاقة طردية مع الودائع وبالعلاقة عكسية مع كل من الموجودات والقروض والاستثمارات ومؤشر الربحية ومؤشر السيولة .
- ب- علاقة ( X2 : تمثل سعر إعادة الخصم ) مع مؤشرات الاستقرار المصرفي : ويرتبط سعر إعادة الخصم بعلاقة طردية مع الودائع وبالعلاقة عكسية مع كل من الموجودات والقروض والاستثمارات ومؤشر الربحية ومؤشر السيولة .
- ج- علاقة ( X3 : تمثل نسبة الاحتياطي القانوني ) مع مؤشرات الاستقرار المصرفي : ويرتبط نسبة الاحتياطي القانوني بعلاقة طردية مع الودائع وبالعلاقة عكسية مع كل من الموجودات والقروض والاستثمارات ومؤشر الربحية ومؤشر السيولة .

المبحث الثالث : قياس و تحليل أثر السياسة النقدية في مؤشرات الاستقرار المصرفي  
( لعينة من المصارف العراقية ) للمدة ( 1995- 2011 )

المطلب الثالث : الفروض الاحصائية

تضم الفروض تحديد نوع العلاقة بين المتغيرات المستقلة ( X1 ، X2 ، X3 ) على المتغيرات التابعة  
( Y1 ، Y2 ، Y3 ، Y4 ، Y5 ، Y6 )

جدول ( 12 )

فرضيات العدم وفرضيات القبول

** فرضية القبول $H_0 \neq 0$			* فرضية العدم $H_0 = 0$		
Y1	←	-1 فرضية القبول X1	Y1	←	-1 فرضية القبول X1
Y2	←	فرضية القبول X1	Y2	←	فرضية القبول X1
Y3	←	فرضية القبول X1	Y3	←	فرضية القبول X1
Y4	←	فرضية القبول X1	Y4	←	فرضية القبول X1
Y5	←	فرضية القبول X1	Y5	←	فرضية القبول X1
Y6	←	فرضية القبول X1	Y6	←	فرضية القبول X1
Y1	←	-2 فرضية القبول X2	Y1	←	-2 فرضية القبول X2
Y2	←	فرضية القبول X2	Y2	←	فرضية القبول X2
Y3	←	فرضية القبول X2	Y3	←	فرضية القبول X2
Y4	←	فرضية القبول X2	Y4	←	فرضية القبول X2
Y5	←	فرضية القبول X2	Y5	←	فرضية القبول X2
Y6	←	فرضية القبول X2	Y6	←	فرضية القبول X2
Y1	←	-3 فرضية القبول X3	Y1	←	-3 فرضية القبول X3
Y2	←	فرضية القبول X3	Y2	←	فرضية القبول X3
Y3	←	فرضية القبول X3	Y3	←	فرضية القبول X3
Y4	←	فرضية القبول X3	Y4	←	فرضية القبول X3
Y5	←	فرضية القبول X3	Y5	←	فرضية القبول X3
Y6	←	فرضية القبول X3	Y6	←	فرضية القبول X3

المصدر : من اعداد الباحثة

\*فرضية العدم ضعف تأثير للتغيرات في ادوات السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار المصرفي .

\*\*فرضية القبول يوجد تأثير للتغيرات في أدوات السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار المصرفي .

المبحث الثالث : قياس و تحليل أثر السياسة النقدية في مؤشرات الاستقرار المصرفي  
( لعينة من المصارف العراقية ) للمدة ( 1995- 2011 )

المطلب الرابع : قياس و تحليل اثر التغيرات في ادوات السياسة النقدية على الاستقرار المصرفي  
( لعينة من المصارف العراقية )

اولا : مصرف الرافدين

باستخدام برنامج SPSS ( virginal V. 17 ) لمقارنة تأثير المتوسطات باستخدام توزيع F distribution وبتطبيق MANOVA Table ( تحليل التباين المتعدد ) وتم اعتماد نموذج الخطي المتعدد المتغيرات ( GLM- Multivariate Procedure ) وتم تطبيق ذلك بواسطة الحاسوب الالي وبعتماد درجة معنوية 0.10 اذ تم التوصل الى النتائج الاتية فيما يتعلق بمصرف الرافدين .

يوضح الجدول رقم ( 13 ) تأثير كل من المتغيرات المستقلة على واحد او اكثر من المتغيرات التابعة

جدول ( 13 )

P. Value ( sig) لمصرف الرافدين

المتغيرات التابعة	Y1	Y2	Y3	Y4	Y5	Y6
المتغيرات المستقلة						
X1	0.529	0.631	0.983	0.395	0.351	0.173
X2	0.725	0.116	0.204	0.476	0.053	0.286
X3	0.585	0.729	0.662	0.420	0.787	0.409

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS

يوضح الجدول في أعلاه درجة المعنوية للمتغيرات المستقلة ( X3 ، X2 ، X1 ) على المتغيرات التابعة ( Y1 ، Y2 ، Y3 ، Y4 ، Y5 ، Y6 ) ومن خلال الفروض السابقة نجد ان درجة المعنوية لكل متغير مستقل على كل متغير تابع والتي تحدد مدى قبول الفرضية أو رفضها عند درجة معنوية 0.10 كما مبين في الجدول رقم (14)



جدول ( 14 )

درجة المعنوية لمصرف الرافدين

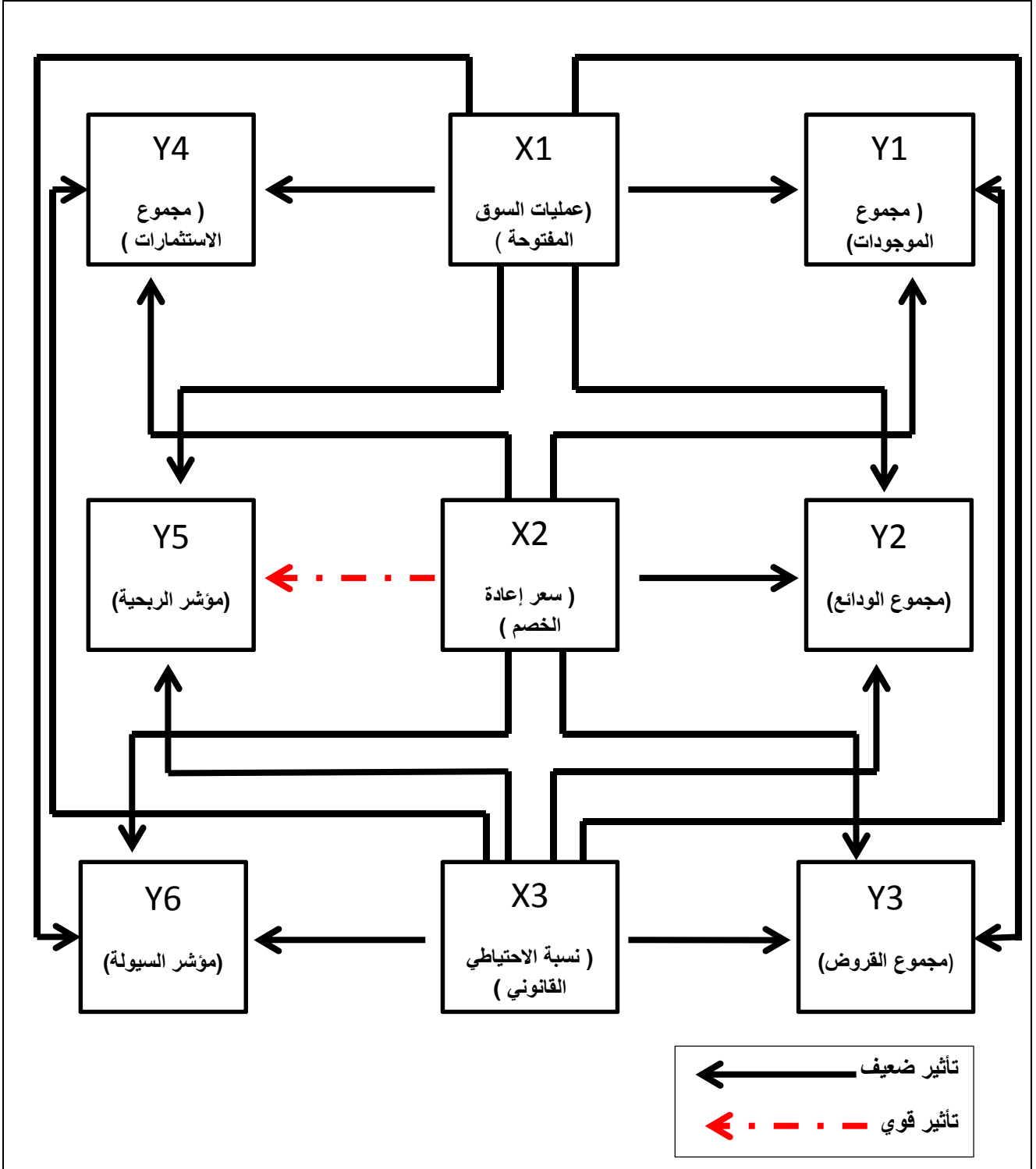
تأثير معنوي تقبل ( فرضية القبول ) sig < 0.10	تأثير غير معنوي تقبل ( فرضية العدم ) sig > 0.10
	<p>0.529 = Y1 ← X1 -1</p> <p>0.631 = Y2 ← X1</p> <p>0.983 = Y3 ← X1</p> <p>0.395 = Y4 ← X1</p> <p>0.351 = Y5 ← X1</p> <p>0.173 = Y6 ← X1</p>
0.053 = Y5 ← X2	<p>0.725 = Y1 ← X2 -2</p> <p>0.116 = Y2 ← X2</p> <p>0.204 = Y3 ← X2</p> <p>0.476 = Y4 ← X2</p> <p>0.286 = Y6 ← X2</p>
	<p>0.585 = Y1 ← X3 -3</p> <p>0.729 = Y2 ← X3</p> <p>0.662 = Y3 ← X3</p> <p>0.420 = Y4 ← X3</p> <p>0.787 = Y5 ← X3</p> <p>0.409 = Y6 ← X3</p>

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم ( 13 ) ونتائج الحاسوب الالي .

نلاحظ من الجدول في أعلاه ان جميع المتغيرات المستقلة ذات تأثير معنوي ضعيف على المتغيرات التابعة ، إذ كانت درجة المعنوية أكبر من 0.10 ، ما عدا X2 ( سعر إعادة الخصم ) تؤثر على Y5 ( مؤشر الربحية ) حيث ان تأثير معنوي بمقدار 0.053 وهي اصغر من 0.10 وبذلك نقبل فرضية القبول لهذا المتغير ، أما بالنسبة لباقي المتغيرات فأن درجة المعنوية اكبر من 0.10 وبذلك نقبل فرضية العدم القائلة بضعف اثر السياسة النقدية من قبل البنك المركزي على مصرف الرافدين .

الشكل ( 24 )

أثر السياسة النقدية على متغيرات الاستقرار المصرفي لمصرف الرافدين



المصدر : من اعداد الباحثة

ثانيا : المصرف التجاري العراقي

باستخدام برنامج SPSS (virginal V. 17) لمقارنة تأثير المتوسطات باستخدام توزيع F distribution وبتطبيق MANOVA Table ( تحليل التباين المتعدد ) وتم اعتماد نموذج الخطي المتعدد المتغيرات ( GLM- Multivariate Procedure ) وتم تطبيق ذلك بواسطة الحاسوب الالي و باعتماد درجة معنوية 0.10 اذ تم التوصل الى النتائج الاتية فيما يتعلق بمصرف التجاري العراقي .

يوضح الجدول رقم ( 15 ) تأثير كل من المتغيرات المستقلة على واحد او اكثر من المتغيرات التابعة

جدول (15)

P. Value ( sig) لمصرف التجاري العراقي

المتغيرات التابعة	Y1	Y2	Y3	Y4	Y5	Y6
المتغيرات المستقلة						
X1	0.382	0.239	0.088	0.726	0.165	0.073
X2	0.448	0.392	0.066	0.192	0.564	0.262
X3	0.485	0.292	0.100	0.611	0.009	0.974

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS

يوضح الجدول في أعلاه درجة المعنوية للمتغيرات المستقلة ( X1 ، X2 ، X3 ) على المتغيرات التابعة ( Y1 ، Y2 ، Y3 ، Y4 ، Y5 ، Y6 ) ومن خلال الفروض السابقة نجد درجة المعنوية لكل متغير مستقل على كل متغير تابع إذ تحدد مدى قبول الفرضية أو رفضها عند درجة معنوية 0.10 كما مبين في الجدول رقم (16)

جدول ( 16 )

درجة المعنوية لمصرف التجاري العراقي

تأثير غير معنوي $sig > 0.10$ ( فرضية العدم )	تأثير معنوي $sig < 0.10$ ( فرضية القبول )
<p>0.382 = Y1 ← X1 -1 0.239 = Y2 ← X1 0.726 = Y4 ← X1 0.165 = Y5 ← X1</p>	<p>0.088 = Y3 ← X1 0.073 = Y6 ← X1</p>
<p>0.448 = Y1 ← X2 -2 0.392 = Y2 ← X2 0.192 = Y4 ← X2 0.564 = Y5 ← X2 0.262 = Y6 ← X2</p>	<p>0.066 = Y3 ← X2</p>
<p>0.485 = Y1 ← X3 -3 0.292 = Y2 ← X3 0.611 = Y4 ← X3 0.974 = Y6 ← X3</p>	<p>0.100 = Y3 ← X3 0.009 = Y5 ← X3</p>

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم ( 15 ) ونتائج الحاسوب الالي .

نلاحظ من الجدول في أعلاه ان أكثر المتغيرات المستقلة ليس لها تأثير معنوي على المتغيرات التابعة ،  
ما عدا X1 ( عمليات السوق المفتوحة ) تؤثر على Y3 ( مجموع القروض ) إذ لها تأثير معنوي بمقدار 0.088 ،

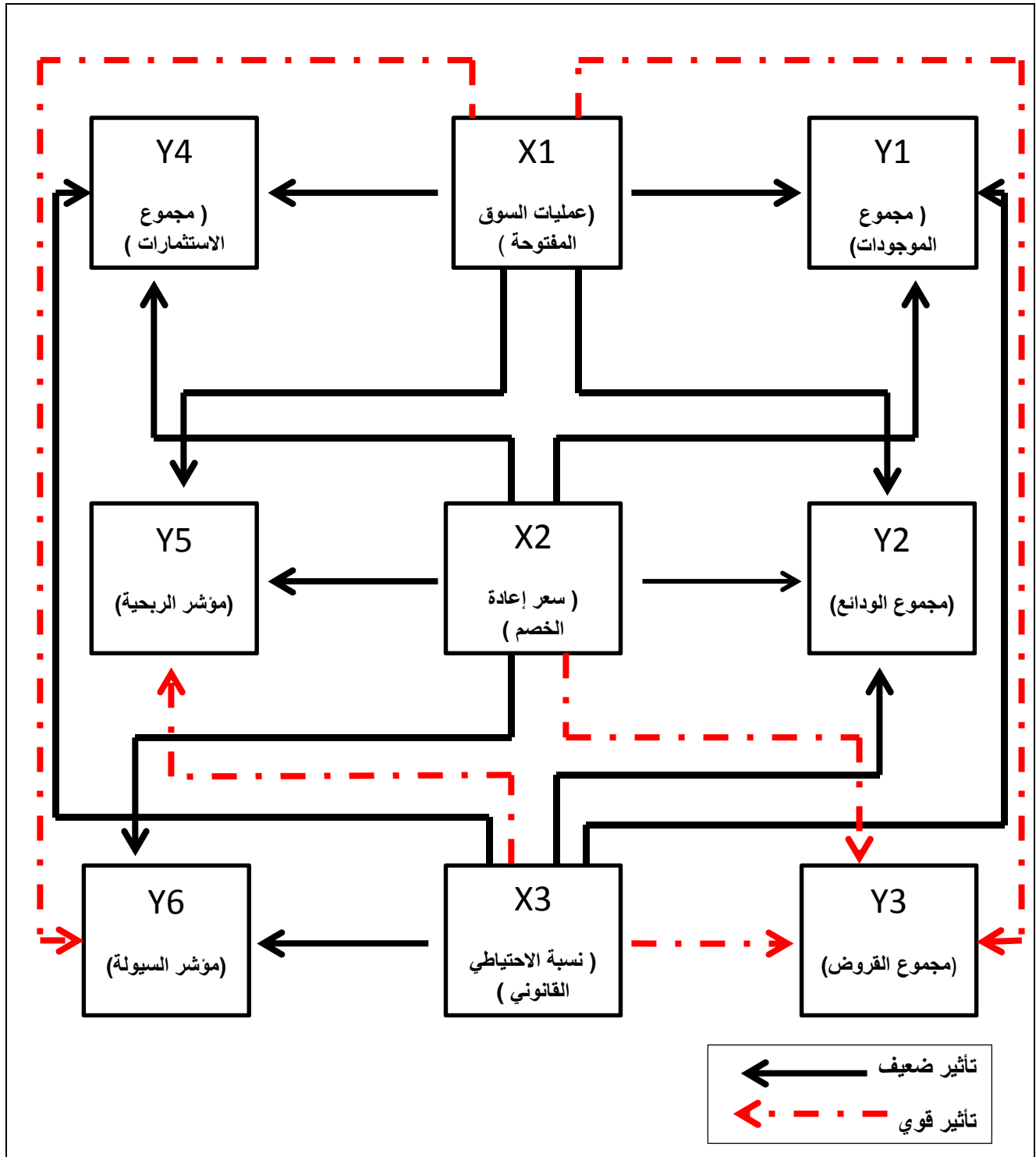
المبحث الثالث : قياس و تحليل أثر السياسة النقدية في مؤشرات الاستقرار المصرفي  
( لعينة من المصارف العراقية ) للمدة ( 1995- 2011 )

---

، و  $X1$  تؤثر على  $Y6$  ( مؤشر السيولة ) إذ لها تأثير معنوي بمقدار  $0.073$  ، و  $X2$  ( سعر إعادة الخصم ) تؤثر على  $Y3$  ( مجموع القروض ) إذ لها تأثير معنوي بمقدار  $0.066$  و كذلك  $X3$  ( نسبة الاحتياطي القانوني ) تؤثر على  $Y5$  ( مؤشر الربحية ) إذ ان تأثير معنوي بمقدار  $0.009$  و  $X3$  ( نسبة الاحتياطي القانوني ) تؤثر على  $Y3$  ( مجموع القروض ) إذ لها تأثير معنوي بمقدار  $0.10$  و هي جميعها اصغر ومساوية من  $0.10$  وتقبل فرضية القبول ، اما باقي المتغيرات فقد كانت درجة المعنوية أكبر من  $0.10$  وبذلك نقبل فرضية العدم القائلة بضعف تأثير السياسة النقدية من قبل البنك المركزي على مصرف التجاري العراقي .

الشكل ( 25 )

أثر السياسة النقدية على متغيرات الاستقرار المصرفي لمصرف التجاري العراقي



المصدر : من اعداد الباحثة

المبحث الثالث : قياس و تحليل أثر السياسة النقدية في مؤشرات الاستقرار المصرفي  
( لعينة من المصارف العراقية ) للمدة ( 1995- 2011 )

ثالثا : مصرف بغداد

باستخدام برنامج SPSS (virginal V. 17) لمقارنة تأثير المتوسطات باستخدام توزيع F distribution وبتطبيق MANOVA Table ( تحليل التباين المتعدد ) وتم اعتماد نموذج الخطي المتعدد المتغيرات ( GLM- Multivariate Procedure ) وتم تطبيق ذلك بواسطة الحاسوب الالي وبعتماد درجة معنوية 0.10 اذ تم التوصل الى النتائج الاتية فيما يتعلق بمصرف بغداد .

يوضح الجدول رقم ( 17 ) تأثير كل من المتغيرات المستقلة على واحد او اكثر من المتغيرات التابعة

جدول (17)

P. Value ( sig) لمصرف بغداد

المتغيرات التابعة	Y1	Y2	Y3	Y4	Y5	Y6
المتغيرات المستقلة						
X1	0.757	0.773	0.426	0.948	0.173	0.269
X2	0.768	0.792	0.883	0.682	0.762	0.641
X3	0.723	0.716	0.909	0.516	0.814	0.863

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS

يوضح الجدول في أعلاه درجة المعنوية للمتغيرات المستقلة ( X3 ، X2 ، X1 ) على المتغيرات التابعة ( Y1 ، Y2 ، Y3 ، Y4 ، Y5 ، Y6 ) ومن خلال الفروض السابقة نجد ان درجة المعنوية لكل متغير مستقل على كل متغير تابع إذ تحدد مدى قبول الفرضية أو رفضها عند درجة معنوية 0.10 كما هو مبين في الجدول رقم (18)

جدول ( 18 )

درجة المعنوية لمصرف بغداد

تأثير غير معنوي $sig > 0.10$ ( فرضية العدم )	تأثير معنوي $sig < 0.10$ ( فرضية القبول )
<p>0.757 = Y1 ← X1 -1 0.773 = Y2 ← X1 0.426 = Y3 ← X1 0.948 = Y4 ← X1 0.173 = Y5 ← X1 0.269 = Y6 ← X1</p>	
<p>0.768 = Y1 ← X2 -2 0.792 = Y2 ← X2 0.883 = Y3 ← X2 0.682 = Y4 ← X2 0.762 = Y5 ← X2 0.641 = Y6 ← X2</p>	
<p>0.723 = Y1 ← X3 -3 0.716 = Y2 ← X3 0.909 = Y3 ← X3 0.516 = Y4 ← X3 0.814 = Y5 ← X3 0.863 = Y6 ← X3</p>	

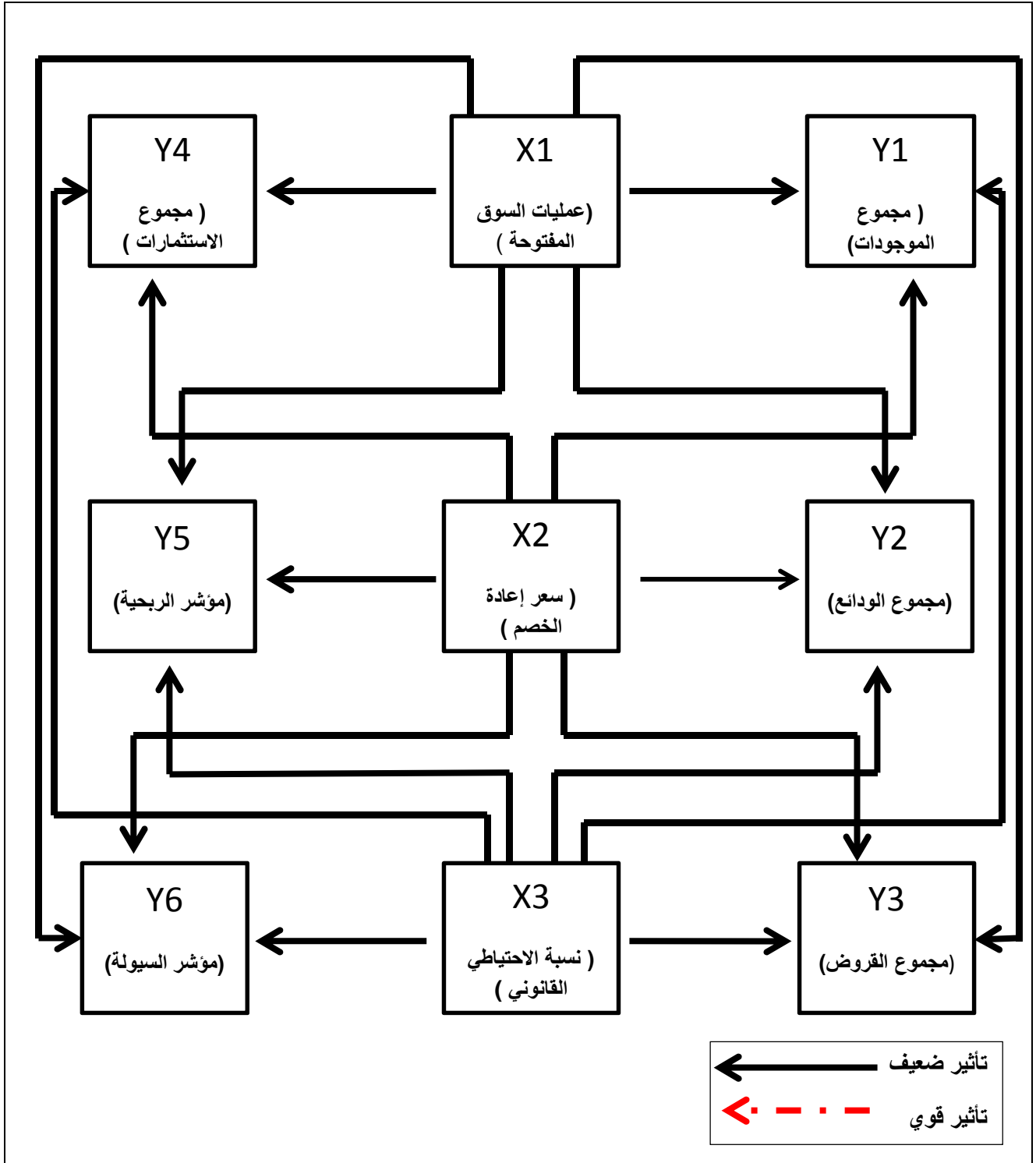
المصد من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول رقم ( 17 ) ونتائج الحاسوب الالي .

نلاحظ من الجدول في أعلاه ان جميع المتغيرات المستقلة ذات تأثير معنوي ضعيف على المتغيرات التابعة اذ كانت درجة المعنوية أكبر من 0.10 وبذلك نقبل فرضية العدم القائلة بضعف وجود تأثير للسياسة النقدية من قبل البنك المركزي على مصرف بغداد .



الشكل ( 26 )

أثر السياسة النقدية على متغيرات الاستقرار المصرفي لمصرف بغداد



المصدر : من اعداد الباحثة

المبحث الثالث : قياس و تحليل أثر السياسة النقدية في مؤشرات الاستقرار المصرفي  
( لعينة من المصارف العراقية ) للمدة ( 1995- 2011 )

رابعاً : مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل

باستخدام برنامج SPSS (virginal V. 17) لمقارنة تأثير المتوسطات باستخدام توزيع F distribution وبتطبيق MANOVA Table ( تحليل التباين المتعدد ) وتم اعتماد نموذج الخطي المتعدد المتغيرات ( GLM- Multivariate Procedure ) وتم تطبيق ذلك بواسطة الحاسوب الالي وبعتماد درجة معنوية 0.10 اذ تم التوصل الى النتائج الاتية فيما يتعلق بمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل .

يوضح الجدول رقم ( 19 ) تأثير كل من المتغيرات المستقلة على واحد او اكثر من المتغيرات التابعة

جدول (19)

P. Value ( sig) لمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل

المتغيرات التابعة	Y1	Y2	Y3	Y4	Y5	Y6
المتغيرات المستقلة						
X1	0.779	0.371	0.953	0.118	0.132	0.058
X2	0.764	0.752	0.471	0.380	0.005	0.227
X3	0.811	0.658	0.789	0.113	0.433	0.059

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS

يوضح الجدول في أعلاه درجة المعنوية للمتغيرات المستقلة ( X3 ، X2 ، X1 ) على المتغيرات التابعة ( Y1 ، Y2 ، Y3 ، Y4 ، Y5 ، Y6 ) ومن خلال الفروض السابقة نجد درجة المعنوية لكل متغير مستقل على كل متغير تابع إذ تحدد مدى قبول الفرضية أو رفضها عند درجة معنوية 0.10 كما هو مبين في الجدول رقم (20)

المبحث الثالث : قياس و تحليل أثر السياسة النقدية في مؤشرات الاستقرار المصرفي  
( لعينة من المصارف العراقية ) للمدة ( 1995- 2011 )

جدول ( 20 )

درجة المعنوية لمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل

تأثير غير معنوي sig > 0.10 ( فرضية العدم )	تأثير معنوي sig < 0.10 ( فرضية القبول )
<p>0.779 = Y1 ← X1 -1 0.371 = Y2 ← X1 0.953 = Y3 ← X1 0.118 = Y4 ← X1 0.132 = Y5 ← X1</p>	<p>0.058 = Y6 ← X1</p>
<p>0.764 = Y1 ← X2 -2 0.752 = Y2 ← X2 0.471 = Y3 ← X2 0.380 = Y4 ← X2 0.227 = Y6 ← X2</p>	<p>0.005 = Y5 ← X2</p>
<p>0.811 = Y1 ← X3 -3 0.658 = Y2 ← X3 0.789 = Y3 ← X3 0.113 = Y4 ← X3 0.433 = Y5 ← X3</p>	<p>0.059 = Y6 ← X3</p>

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول رقم ( 19 ) ونتائج الحاسوب الالي

نلاحظ من الجدول في أعلاه ان اكثر المتغيرات المستقلة ذات تأثير معنوي ضعيف على المتغيرات التابعة ، إذ كانت درجة المعنوية أكبر من 0.10 ، ما عدا X1 ( عمليات السوق المفتوحة ) تؤثر على Y6

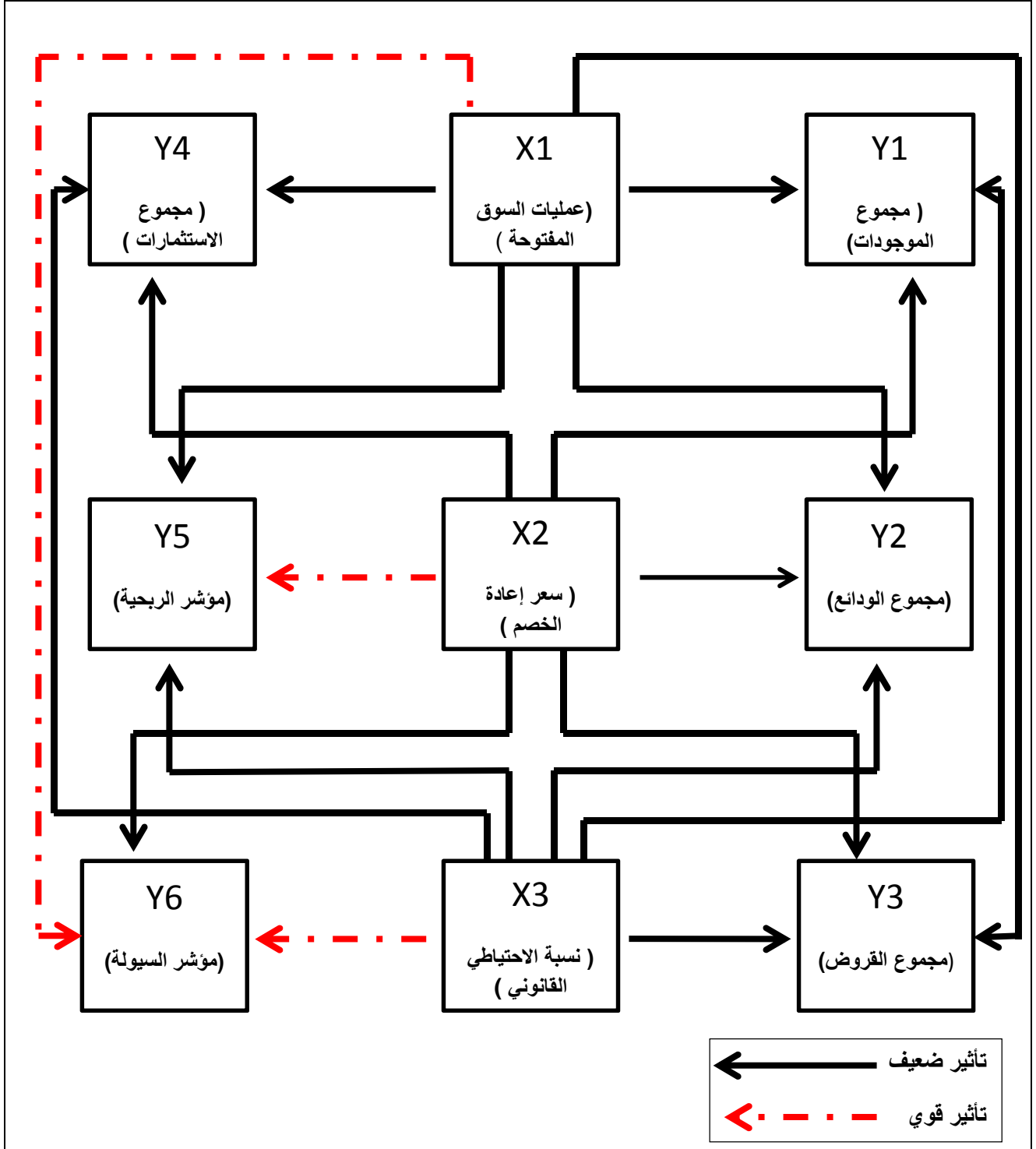
المبحث الثالث : قياس و تحليل أثر السياسة النقدية في مؤشرات الاستقرار المصرفي  
( لعينة من المصارف العراقية ) للمدة ( 1995- 2011 )

---

( مؤشر السيولة) إذ كان التأثير معنوي بمقدار 0.058 و  $X2$  ( سعر إعادة الخصم ) تؤثر على  $Y5$  ( مؤشر الربحية ) إذ ان تأثير معنوي بمقدار 0.005 و  $X3$  ( نسبة الاحتياطي القانوني ) تؤثر على  $Y6$  ( مؤشر السيولة ) إذ كان التأثير معنوي بمقدار 0.059 وكلها اصغر من 0.10 وبذلك نقبل فرضية القبول للثلاثة متغيرات ، أما درجة المعنوية لباقي المتغيرات فهي اكبر من 0.10 وبذلك نقبل فرضية العدم القائلة بضعف تأثير السياسة النقدية من قبل البنك المركزي على مؤشرا الاستقرار المصرفي لمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل .

الشكل ( 27 )

أثر السياسة النقدية على متغيرات الاستقرار المصرفي لمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل



المصدر : من اعداد الباحثة

المبحث الثالث : قياس و تحليل أثر السياسة النقدية في مؤشرات الاستقرار المصرفي  
( لعينة من المصارف العراقية ) للمدة ( 1995- 2011 )

خامسا : مقارنة نتائج تأثير ادوات السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار المصرفي لعينة من المصارف العراقية المختارة .

تختلف درجة تأثير ادوات السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار المالي والمصرفي من مصرف الى اخر وذلك حسب درجة استجابته كل مصرف للتغيرات التي يجريها البنك المركزي العراقي على ادواتها ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول ( 21 )

مقارنة تأثير السياسة النقدية على كل مصرف من مصارف العينة

المتغيرات التابعة للمصارف عينة الدراسة						المتغيرات المستقلة للمصرف المركزي	اسم المصرف
Y6 مؤشر السيولة	Y5 مؤشر الربحية	Y4 مجموع الاستثمارات	Y3 مجموع القروض	Y2 مجموع الودائع	Y1 مجموع الموجودات		
—	—	—	—	—	—	X1 عمليات السوق المفتوحة	مصرف الرافدين
—	✓	—	—	—	—	X2 سعر إعادة الخصم	
—	—	—	—	—	—	X3 نسبة الاحتياطي القانوني	
✓	—	—	✓	—	—	X1 عمليات السوق المفتوحة	المصرف التجاري العراقي
—	—	—	✓	—	—	X2 سعر إعادة الخصم	
—	✓	—	✓	—	—	X3 نسبة الاحتياطي القانوني	
—	—	—	—	—	—	X1 عمليات السوق المفتوحة	مصرف بغداد
—	—	—	—	—	—	X2 سعر إعادة الخصم	
—	—	—	—	—	—	X3 نسبة الاحتياطي القانوني	
✓	—	—	—	—	—	X1 عمليات السوق المفتوحة	مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل
—	✓	—	—	—	—	X2 سعر إعادة الخصم	
✓	—	—	—	—	—	X3 نسبة الاحتياطي القانوني	

## المبحث الثالث : قياس و تحليل أثر السياسة النقدية في مؤشرات الاستقرار المصرفي ( لعينة من المصارف العراقية ) للمدة ( 1995- 2011 )

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحاسوب الالي .

يوضح الجدول في أعلاه مدى تأثير سياسة البنك المركزي من خلال احداث تغيرات في ادواته الكمية المتمثلة بالعناصر ( X1 ، X2 ، X3 ) على مؤشرات الاستقرار المصرفي ( Y1 ، Y2 ، ..... Y6 ) وقد جاءت هذه التأثيرات متفاوتة من مصرف الى اخر كل حسب درجة تأثره واستجابته ، وقد كانت درجة تأثر مصرف الرافدين بأداة سعر إعادة الخصم بدرجة كبيرة على مؤشر الربحية بينما لم تستجب المتغيرات الاخرى لإجراءات البنك المركزي على باقي عناصر مصرف الرافدين بدرجة قوية فقد كان تأثيرها ضعيفا ، اما المصرف التجاري العراقي كان اكثر استجابة للتأثر بأدوات البنك المركزي وقد تركز هذا التأثير بأداة عمليات السوق المفتوحة على كل من مجموع القروض و مؤشر السيولة ، وسعر إعادة الخصم على مجموع القروض ، ونسبة الاحتياطي القانوني على مجموع القروض و مؤشر الربحية ، في حين أن تأثيره على باقي العناصر كان ضعيفاً .

وبالنسبة لمصرف بغداد فقد كانت استجابته لإجراءات السياسة النقدية للبنك المركزي ضعيف جدا . وبالنسبة لمصرف الوركاء فقد كان درجة تأثير عمليات السوق المفتوحة على مؤشر السيولة وسعر إعادة الخصم على مؤشر الربحية و عمليات السوق المفتوحة على مؤشر السيولة ، بينما لم تستجب باقي المتغيرات بأدوات السياسة النقدية حيث كان تأثيرها ضعيفا .

و نلاحظ من الجدول رقم ( 21 ) ضعف تأثير اجراءات السياسة النقدية للبنك المركزي على مؤشرات الاستقرار المالي والمصرفي للمصارف عينة الدراسة ، ويعزى الضعف الى الظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق وكالاتي :-

### المدة الاولى : 1995 - 2003

إن السياسة النقدية في العراق في عقد التسعينيات تميزت بكونها سياسة تكميلية هدفها الأساسي تسهيل التمويل المصرفي للعجز الحكومي دون أن يكون لها أي خيار في ذلك مما أفقدها الاستقلالية الموضوعية للتأثير بين السياسة المالية والتخفيض من نتائجها التوسعية والتضخمية الشديدة .

وعليه شهدت السياسة النقدية في عقد التسعينيات إرباكاً واضحاً في استخدام أدواتها المعهودة فقد تفيد بشكل كبير من الحرية في تطبيق سياستها باستخدام أدواتها من أجل تحقيق الغاية المنشودة فيها كهدف تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ( الاستقرار النقدي ) وكبح جماح التضخم ، ففي أواسط التسعينيات شهد الاقتصاد العراقي ارتفاع حاداً ومستمر في الأسعار نتج من :- ( السيد علي ، 1998 : 73 )

1- حالة الحصار التي تعرض لها العراق وانعكاس تأثيراتها .

2- الإنفاق الحكومي الواسع ، وبخاصة منه ما يتعلق بالإنفاق العسكري ونفقات إعادة الإعمار ونظم الحوافز التي اتبعت على نطاق واسع منذ توقفت الحرب وبخاصة في القطاع الزراعي وإعادة البناء.

## المبحث الثالث : قياس و تحليل أثر السياسة النقدية في مؤشرات الاستقرار المصرفي ( لعينة من المصارف العراقية ) للمدة ( 1995- 2011 )

3- العجز المالي الحكومي الناتج بدوره عن الإنفاق الحكومي الواسع ونضوب الإيرادات الاعتيادية الحكومية من ضرائب ورسوم كمركية نتيجة لقيام الحكومة بالتخفيف من العبء الضريبي على السكان إجمالاً من جهة ، وشحة الإيرادات عموماً من جهة أخرى.

4- التمويل المصرفي للعجز، فقد تم تمويل العجز الحاصل في الموازنة الحكومية من خلال الاستدانة داخلياً من كل من البنك المركزي والمصارف التجارية وذلك لعدم توافر وسائل تمويل أخرى غير تضخيميه ، وقد أدى ذلك إلى زيادات كبيرة في عرض النقد، انعكست بشكل عملة في التداول التي فاقت بشكل نسبة 84% من عرض النقد بسبب الاقتراض من البنك المركزي من خلال حوالات الخزينة التي أصبحت الوسيلة الوحيدة لتمويل العجز، ومن المعلوم أن التمويل بالعجز من خلال البنك المركزي يعني بالضرورة إصداراً نقدياً ومن ثم زيادة ملموسة في العملة في التداول في اطار النمو الواسع في عرض النقد .

لذا لم يعد للسياسة النقدية في العراق في أواسط التسعينيات أي دور تؤديه في توجيه النشاط الاقتصادي من ناحية بسبب الأدوات التقليدية النوعية المتبعة في تنفيذ أحكامها على الكتلة النقدية وتخلف الأسواق المالية والمصرفية و لمواجهة الآثار التضخمية للسياسة النقدية من ناحية أخرى بسبب تابعيتها للسياسة المالية فقد توافر لها كل سبل التوسع، وتيسر لها إمكانات التمويل المصرفي للعجز وأصبحت السياسة النقدية في نهاية الأمر تكييفية أي تتكيف مع السياسة المالية في اتجاهاتها العامة دون أية محاولة منها لكبح جماح آثارها التضخمية التوسعية والاخيرة كانت تدار من قبل النظام آنذاك والتي سخرت لمصلحتهم الشخصية .

وسوف يتم وباختصار توضيح ضعف عمل كل اداة من ادوات السياسة النقدية خلال المدة اعلاه ( 1995 – 2011 ) وهي :

### 1- سعر إعادة الخصم

في حالة العراق لم تمارس هذه الأداة دورها في التحكم في عرض النقد، لكون الشروط الكفيلة لتحقيق نجاحها (سعر إعادة الخصم) غير متوافرة ومنها :-

الشرط الأول: تطور النظام المؤسسي وتنوعه .

الشرط الثاني: انتشار الوعي المصرفي لدى جمهور المصرفيين والقطاع الخاص، لم يكن النظام المؤسسي لعمليات خصم الأوراق التجارية وتقديم القروض والسلف والمنح متطوراً ولم تكن الثقافة والوعي المصرفيان كافيين لأداء سعر إعادة الخصم مهمته، فضلاً عن السيولة المالية للمصارف التجارية.

### 2- عمليات السوق المفتوحة

وبقدر تعلق الأمر بالاقتصاد العراقي وأسواقه النقدية فإن الأرضية لعمل هذه الأداة غير متوافرة، إذا ما قصدنا السوق التي توفر موجودات نقدية سائلة وبصورة مستمرة والمتمثلة بالموجودات السائلة من الأوراق



## المبحث الثالث : قياس و تحليل أثر السياسة النقدية في مؤشرات الاستقرار المصرفي ( لعينة من المصارف العراقية ) للمدة ( 1995- 2011 )

المالية المختلفة قصيرة الأجل كحوالات الخزائنة والقروض تحت الطلب وسندات التمويل والأوراق التجارية الأخرى التي تتعامل بها السوق النقدية المتقدمة .

إن الإطار العام للسياسة النقدية في العراق طوال سنوات الحصار كانت مسابرة في اتجاهاتها للسياسة المالية من حيث متطلبات التمويل بالعجز في الموازنة العامة عبر آلية الربط بين التوسع في عرض النقد من جهة

واتساع رقعة العجز في الموازنة من جهة أخرى ، وعلى هذا الأساس باتت حيازة النظام المصرفي لحوالات الخزينة التي هي أساس الدين العام مصدراً للتوسع في الإصدار النقدي عبر سياسة النقد الرخيص التي تقوم على سعر واطئ لمعدلات الفائدة هو إضفاء صفة الإلزام في معظم جوانب الاقتراض الحكومي في ظل غياب الاطر المؤسسية والمستلزمات الملائمة.

إن سياسة تشغيل احتياطات الجهاز المصرفي القابلة للإقراض بأدوات الدين العام (حوالات الخزينة) وبمعدلات الفائدة المسيرة التي لا تتجاوز 7% تعد إحدى أشد العقبات المعروفة لتطور السوق النقدية في العراق .

### 3- نسبة الاحتياطي القانوني

ولم تكن نسبة الاحتياطي النقدي القانوني أداة فاعلة في التأثير في قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان ، وذلك لأن المصارف التجارية في العراق تتمتع بسيولة مرتفعة جداً وذلك بسبب ارتفاع معدل التضخم بشكل كبير .

مما سبق نلاحظ الاخفاق الذريع لسياسة البنك المركزي العراقي في تخطي الازمات التي يمر بها والذي يوعز بحسب اراء الاقتصاديين الى عدم فاعلية ادوات السياسة النقدية وكيفية تطبيقها وعدم وجود البيئة اللازمة لنجاح ادوات السياسة النقدية في معالجة المشاكل التي تحصل في عرض النقد واسعار الصرف واسعار الفائدة وغيرها .

### المدة الثانية : 2003 - 2011

لقد فرضت حالة التغير السياسي في العراق في عام 2003 واقعاً جديداً على الاقتصاد العراقي وذلك بالتوجه نحو اقتصاد السوق بعد حقبة من الزمن امتدت لأكثر من اربعين عاماً تأرجحت فيها فلسفة الدولة الاقتصادية ما بين التخطيط المركزي ورأسمالية الدولة في مرحلة معينة وما بين انسحاب الدولة من بعض الانشطة الاقتصادية في مراحل اخرى.

ان محاولات التوجه بالسياسات الاقتصادية ومنها السياسة النقدية في العراق نحو فلسفة او آليات اقتصاد السوق يستدعي ابتداءً وكشرط مسبق اجراء تغييرات او تعديلات في مختلف البنى المؤسساتية والقانونية بغية الانفتاح ومن ثم الاندماج بالاقتصاد العالمي وبسبب تخلف البنية القانونية للنظام النقدي في العراق ، كان لابد من اتخاذ بعض الخطوات لنتعدى التعديل الى التبديل في البنية المؤسساتية ذلك اذا ما اريد اصلاح النظام النقدي والمالي

## المبحث الثالث : قياس و تحليل أثر السياسة النقدية في مؤشرات الاستقرار المصرفي ( لعينة من المصارف العراقية ) للمدة ( 1995- 2011 )

في العراق وكان صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 يشكل الخطوة الجديدة الاولى بهذا الاتجاه، فبموجب الفقرة (2) من المادة الثانية منه منح البنك استقلالاً تاماً عن الحكومة في تسير عملياته المصرفية المركزية، كما بات البنك المركزي بموجب المادة (26) من القانون المذكور بمنأى عن ضغوط السلطة المالية لإقراض الخزينة بشكل مباشر بما يؤدي الى الحد من توسيع عرض النقد، فضلاً عن بقية المواد الأخرى في القانون الجديد والتي بموجبها عكست مدى الاستقلالية التي صار يتمتع بها البنك المركزي العراقي

اما الخطوة الثانية فهي صدور قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 والذي بموجبه تحولت الأدوات الرقابية للبنك المركزي من قوة مقيدة لعمل المصارف الى قوة مراقبة لعمل المصارف تتولى تهيئة المناخ المناسب لعمل القطاع المالي دون أية قيود تحد من تحركاته وفعاليتيه .

و كان البنك المركزي العراقي قبل حصول التغيير السياسي الذي قامت به قوات الاحتلال يعتمد في مساندة التغييرات الحاصلة في القطاع المصرفي على ادوات نقدية مباشرة اقل ما يقال عنها انها عديمة الجدوى في محاولة منها الى ضبط وحصر التغييرات في السوق النقدية.

وبعد التغيير السياسي المذكور اعتمد البنك المركزي العراقي جملة من الادوات الجديدة فضلاً عن الادوات الكمية غير المباشرة في ضبط حركة السوق النقدية والمالية واهمها : ( تقرير البنك المركزي العراقي ، 2003 : 22 )

### أ- مزادات العملة الاجنبية:

كانت مزادات العملة الاجنبية التي يقوم بها البنك المركزي العراقي، بيع وشراء الدولار الامريكي - اول اداة تم تطبيقها من لدن البنك المركزي العراقي بتاريخ 2003/10/4 ولازال العمل بها مستمراً بهدف الحد من التزايد المفرط في النقود والسيطرة على حجم السيولة من خلال السيطرة على القاعدة النقدية .

### ب- مزادات حوالات الخزينة:

تضمنت سياسة البنك المركزي العراقي الجديدة مزادات الاوراق المالية الحكومية (حوالات الخزينة) لمدة 91 يوماً اذ سعى الى تطبيقها منذ الشهر السابع من سنة 2004 وكذلك الحوالات لمدة (63) يوماً و(28) يوماً إذ تم تطبيقها في الشهر الاول من سنة 2006 وكان الهدف من وراء ذلك ما يأتي :

أ- توليد حالة من الاستقرار في السيولة لدى المصارف ضمن نفق اسعار التسهيلات للإقراض والايدياع للبنك المركزي.

### ب- تنشيط حركة السوق النقدية الاولى القصيرة الاجل والثانوية

أما بالنسبة لسعر إعادة الخصم و نظراً لعدم تطور السوق النقدية في العراق فإنه لا يمكن الاعتماد عليها في اعطاء تصور عن السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ، لذلك فان عمل البنك المركزي سوف يتركز حول اسعار الفائدة العائدة بين المصارف ، وذلك من خلال تحديد سعر فائدة تأشيرى يدعى (سعر البنك المركزي)

## المبحث الثالث : قياس و تحليل أثر السياسة النقدية في مؤشرات الاستقرار المصرفي (لعينة من المصارف العراقية ) للمدة ( 1995- 2011 )

وللمصارف الحرية الكاملة في تحديد أسعار الفائدة وفي التعامل فيما بينها في السوق على وفق أي سعر فائدة يتم الاتفاق عليه بين المصارف .

ويتضح من خلال هذه الأداة التوجه الجديد للسياسة النقدية نحو أسعار فائدة تعتمد عليه السوق الحرة في تحديد مؤشراتنا على وفق الوضع الاقتصادي العام، وتبين كذلك حجم المساحة التي أعطاها البنك المركزي للمصارف التجارية كي تتحرك نحو آلية السوق.:

و ان السوق المصرفية ما زالت لا تشجع ايضا على توفير الحد المقبول من الائتمان الممنوح الى النشاط الخاص ومواكبة التوجهات الاقتصادية الراهنة للدولة في تنشيط التنمية واعادة الاعمار ومكافحة مظاهر البطالة و الركود الاقتصادي ولاسيما في القطاع الحقيقي الاهلي ، بل على العكس فقد استمال الكثير من المصارف على ادوات السياسة النقدية لاستثمار احتياطاتها الفائضة و بنسب بلغت لدى البعض منها 100% من فوائضها في ادوات البنك المركزي العراقي لتحقيق الربح دون الاكترتات للنشاط الاقتصادي وما تقدمه الوساطة المالية من تمويل مطلوب يحتاجها السوق في الحدود اللازمة والمرغوبة . كما مارست المصارف الحكومية الدور نفسه باستخدام فوائضها المتاحة والناجمة عن ايداعات حكومية متراكمة لم يتم صرفها عبر الموازنات العامة السنوية ، لتتولى استثمارها في حساب تسهيلات البنك المركزي وغيرها من الادوات المتوافرة .

ورغم اصدار قوانين جديدة للبنك المركزي وظهور ادوات جديدة الا ان ادوات السياسة النقدية بقيت غير فعالة وذلك بسبب مجموعة من المعوقات او الصعوبات التي تعترض اصلاح السياسة النقدية مما تتمثل بالتالي:-

### 1- تضخم مقدار الكتلة النقدية

ان الاصدار النقدي الجديد الذي قام به البنك المركزي العراقي والذي جاء كضرورة لمواجهة مشاكل تبديل العملة العراقية السابقة بالعملة الجديدة وتمويل مشاريع التنمية وتمويل اجهزة الدولة بالموارد النقدية اللازمة ادى الى ان يكون الاصدار النقدي الكبير معوق رئيسي للسياسة النقدية في السيطرة على مناسيب العرض النقدي وفي وقت يفتقر الاقتصاد العراقي الى بيئة استثمارية حقيقية لها القدرة على توظيف هذا الكم الهائل للنقد المعروضة.

وفي ظل هذا الانخفاض في ارصدة العملة لدى المصارف التجارية وارتفاعها لدى الجمهور انخفض تأثير البنك المركزي العراقي في المصارف التجارية من خلال استخدام أدواته الكمية (غير المباشرة) إذ كلما ارتفعت الأهمية النسبية للودائع الجارية لدى المصارف التجارية الى إجمالي عرض النقد ارتفعت إمكانية تأثير البنك المركزي في المصارف.

### 2- ضيق الجهاز المصرفي الخاص

يقوم البنك المركزي بممارسة وظائفه واستخدام أدواته ضمن بيئة مصرفية خاصة ومحدودة، وبالرغم من ارتفاع عدد المصارف للقطاع الخاص مقارنة مع مصارف القطاع العام لا تشكل الأهمية النسبية لمجموع موجودات القطاع الخاص الى إجمالي موجودات الجهاز المصرفي التجاري العراقي اكثر من (15%) كذلك

## المبحث الثالث : قياس و تحليل أثر السياسة النقدية في مؤشرات الاستقرار المصرفي ( لعينة من المصارف العراقية ) للمدة ( 1995- 2011 )

فان الاهمية النسبية لمجموع ودائع مصارف القطاع الخاص لتشكّل اكثر من (6%) من اجمالي ودائع الجهاز المصرفي العراقي ، فضلا عن انخفاض رؤوس اموال هذه المصارف مقارنة مع المصارف العربية ، أن هذه المحدودية في هيكل الجهاز المصرفي الخاص قد تشكّل عائقاً امام انتقال آثار السياسة النقدية .

### 3- محدودية السوق المالية والنقدية:

على الرغم من إنشاء سوق بغداد للأوراق المالية في عام 1992 وحتى الوقت الراهن، لا يزال غير مكتمل الشروط كسوق ثانوي يسهم بتوسيع حركة التداول للأوراق المالية ، وهو ما يشكل عيباً على استخدام الادوات غير المباشرة للبنك المركزي العراقي ولاسيما عمليات السوق المفتوحة وسعر إعادة الخصم .

### 4- عجز الموازنة العامة

ان عجز الموازنة العامة من اكبر المشاكل التي تواجه السياسة النقدية في الوقت الراهن وما قبله كون الالية التي كانت متبعة في تمويل العجز هو الاصدار النقدي الذي يقوم به البنك المركزي العراقي وما يترك من آثار سلبية وتشوهات في مجمل اركان الاقتصاد، فقد سبب عجز الموازنة ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار وانخفاض سعر الصرف الدينار العراقي وانخفاضاً في القوة الشرائية للعملة المحلية.

### 5- ارتفاع معدلات البطالة

يشكّل ارتفاع معدلات البطالة احد القيود على السياسة النقدية للبنك المركزي خاصة في ظل التوجه نحو سياسة نقدية مقيدة لتوسع المعروض النقدي وهو ما قد يتعارض مع سياسات الاستثمار التي يحتاج اليها البلد في الوقت الحاضر وذلك من اجل استيعاب العمالة العاطلة التي وصلت نسبتها بين (30% - 72%) من اجمالي قوة العمل حسب التقديرات المحلية والدولية.

## الفصل الرابع

### الاستنتاجات والتوصيات

## الاستنتاجات

1- عدم استقرار النظام المصرفي الذي يعد امرا ضروريا لانسياب النشاط الاقتصادي وحمايته من العواقب الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالنظر الى دور الجهاز المصرفي المهم في الاقتصاد الحديث.

2- يسعى البنك المركزي العراقي وباستخدام سعر الفائدة وسعر الصرف الى خفض معدلات التضخم والحفاظ على مستوى مستقر للأسعار والذي يعد الحاضنة الفعلية لبلوغ نمو اقتصادي افضل .

3- ضعف أدوات السياسة النقدية المطبقة من قبل البنك المركزي العراقي وذلك بسبب :

a. محدودية سوق بغداد للأوراق المالية إذ لايزال غير مكتمل الشروط كسوق ثانوي يسهم بتوسيع حركة التداول للأوراق المالية وهو ما يشكل عيباً على استخدام الادوات غير المباشرة للبنك المركزي العراقي ولاسيما عمليات السوق المفتوحة وسعر إعادة الخصم .

b. ضعف نسبة الاحتياطي النقدي القانوني في التأثير في قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان، وذلك لأن المصارف التجارية في العراق تتمتع بسيولة مرتفعة بسبب ارتفاع معدل التضخم بشكل كبير .

4- ضعف اداء المصارف العراقية وذلك بسبب ضعف الدور الاشرافي والرقابي من قبل الادارة العليا في المصارف وارتفاع معدل الديون المعدومة وعدم استخدام التكنولوجيا الحديثة مما ادى الى تراجع اداء المصارف العراقية .

5- ضعف تأثير ادوات السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار المصرفي وذلك بسبب تضخم مقدار الكتلة النقدية وضيق الجهاز المصرفي العراقي ومحدودية السوق المالية والنقدية وارتفاع معدلات البطالة ، كل هذه المعوقات ادت الى ضعف تأثير اجراءات السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار المصرفي .

## التوصيات

1- العمل على تطوير أنظمة وتعليمات السلامة المصرفية اللازمة لدعم الاستقرار المصرفي والمحافظة على استمرارية في مواجهة الازمات .

2- الاستمرار في التصدي للتضخم واستهدافه عبر سعر الفائدة وسعر الصرف التي يعتمدها البنك المركزي في استهداف التضخم ، وتحقيق اطار موحد من الاستقرار والنمو الاقتصادي المرغوبين .

3- تفعيل ادوات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي المتبعة حاليا لتحديث وتطوير وزيادة كفاءة سوق الاوراق المالية في العراق لمواكبة التطورات في الاسواق العالمية ، و تطوير الدور الاشرافي والرقابي للبنك المركزي العراقي على المصارف العراقية من حيث مدى التزامها بالأنظمة والقوانين و تنشيط و تفعيل القطاع المصرفي بما يخدم بناء قاعدة تحتية مصرفية تواكب تطور المصارف الدولية .

4- العمل على تحسين اداء المصارف العراقية وايجاد السبل الكفيلة بتوسيع دائرة نشاطها في تمويل المشاريع الانتاجية والاستثمارية و استخدام اساليب مصرفية وتكنولوجية حديثة في التعامل مع الزبائن مما يساعد على نمو مؤشرات الاستقرار المصرفي .

5- تحفيز المصارف بالتوجه نحو السوق لإسناد اتجاهات السياسة النقدية في توفير الائتمان والتمويل المصرفي الذي تقتضيه حالة استهداف الناتج المحلي الاجمالي والتصدي لأوجه البطالة والركود الاقتصادي وتوسيع الجهاز المصرفي العراقي الذي يشكل عائقا امام انتقال اثار السياسة النقدية مما يساعد على تعزيز الاستقرار المصرفي للبلاد .



# المصادر

اولا : المصادر العربية

- أ- القرآن الكريم  
ب- الكتب العربية

- 1- ابد جمان ، مايكل ، الاقتصاد الكلي ( النظرية والسياسة ) ، ترجمة محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، الطبعة الاولى ، 1988 .
- 2- أبو حمد و قدوري، رضا صاحب و فائق مشعل ، إدارة المصارف ، الطبعة الاولى، 2005 .
- 3 - الجنابي و ارسلان ، هيل عجمي و رمزي ياسين يسع ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار وائل للنشر عمان ، الطبعة الاولى ، 2009 .
- 4- الحجار ، بسام ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، دار المنهل ، الطبعة الثانية، 2009 .
- 5- الدسوقي ، إيهاب ، النقود والبنوك والبورصة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الثانية 2010 .
- 6- الدوري و السامرائي ، زكريا و يسرى ، البنوك المركزية و السياسات النقدية ، دار اليازوري عمان – الاردن ، الطبعة الاولى ، 2006 .
- 7- الدعيمي ، عباس كاظم ، السياسات النقدية والمالية واداء سوق الاوراق المالية ، دار اليازوردي ، عمان – الاردن ، الطبعة الاولى ، 2010 .
- 8- الرفاعي و بلعربي، غالب عوض و عبد الحفيظ ، اقتصاديات النقود والبنوك ، وائل للنشر والتوزيع، عمان ، طبعة الاولى ، 2002 .
- 9- السيد علي و العيسى، عبد المنعم و نزار سعيد ، النقود والمصارف والأسواق المالية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، طبعة الاولى ، 2004 .
- 10- العلاق ، بشير عباس ، إدارة المصارف ( مدخل وظيفي ) ، الأردن ، 2001 .
- 11- الفولي ، أسامة محمد ، مبادئ النقود والبنوك ، الدار الجامعية الجديدة ، مصر، 1999 .
- 12- الفولي و عوض الله ، محمد و زينب ، اقتصاديات النقود والتمويل ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2005 .
- 13- القزويني ، شاكر ، اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 14- القريشي ، محمد صالح ، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية ، اثناء للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، 2009 .
- 15- القريشي ، مدحت محمد ، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات ، دار وائل ، عمان ، طبعة الاولى ، 2007 .
- 16- جونسون ، ريتشارد ، دين وشرن ، تعريب عبد المرضي عزام ، التحليل الاحصائي للمتغيرات المتعددة، دار المريخ ، 1998 .

- 17- حماد ، طارق عبد العال ، إدارة المخاطر (أفراد – شركات- بنوك – مخاطر الائتمان و الاستثمار و المشتقات و أسعار الصرف ) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 .
- 18- حماد ، طارق عبد العال ، حوكمة الشركات المفاهيم والمبادئ والتجارب تطبيقات الحوكمة في المصارف ، الدار الجامعية ، مصر ، 2005 .
- 19- حداد و هذلول ، أكرم و مشهور ، النقود والمصارف ( مدخل تحليلي ونظري) ، دار وائل للنشر عمان، الطبعة الثانية ، 2008 .
- 20- دويدار ،محمد ، الاقتصاد النقدي، دار الجامعية الجديدة ، مصر، 1998 .
- 21- شهاب ، مجدي محمد ، الاقتصاد النقدي، الدار الجامعية ، لبنان ، 1993 .
- 22- صالح ،رشدي عبد الفتاح ، البنوك الشاملة و تطوير دور الجهاز المصرفي المصري ، الإسكندرية ، 2000 .
- 23- عبد الله ، خالد امين ، العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة ، بيروت ، 1987 .
- 24- عبد الله ،عقيل جاسم ، النقود والمصارف، دار مجد لاوي، الأردن ، الطبعة الثانية ، 1999
- 25- عبد العزيز ، محمود ، العمليات المصرفية والسوق المالية ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ، 2000 .
- 26- عبد الحميد ، عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي) ، مجموعة النيل العربية ، الطبعة الأولى ، 2003 .
- 27- عبد السلام ،على عطية، النقود والمصارف ، مطابع اديتار ، ليبيا ، 2004.
- 28- فريدة ، بخراز يعدل ، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة ، 2005 .
- 29- فهد ، نصر حمود ، اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2009 .
- 30- كامل و حامد ،أسامة و عبد الغني ، النقود والبنوك ، دار الوفاء لنديا الطباعة مصر الاسكندرية ، الطبعة الاولى ، 2006 .
- 31- ماير ،توماس و واخرون ، النقود والبنوك والاقتصاد ، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق ، دار المريخ ، الرياض ، 2002 .
- 32- محمد ، يوسف كمال ، المصرفية الاسلامية - السياسة النقدية ، دار النشر للجامعات ، الطبعة الاولى ، 1996 .
- 33- هندی ، منير ابراهيم ، ادارة الاسواق والمنشآت المالية ، توزيع منشأة المعارف ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى 2002 .
- 34- يلسون و هاوس، سامو و نورد ، علم الاقتصاد ، بيروت ، الطبعة الاولى ، 2006 .

ج- الرسائل والاطاريح

- 1- البياتي ،عدنان كريم ، علاقة المصارف الاسلامية بالبنوك المركزية ، رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة تكريت ، 2009 .
- 2- الجويجاتي ، أوس فخر الدين أيوب ، أثر متغيرات نقدية ومالية على النمو الاقتصادي لبلدان نامية مختارة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الموصل ، 2005 .
- 3- الخيكانى ،نزار كاظم صباح ، إمكانات السياستين النقدية والمالية في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مصر واليابان ، دراسة حالة ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الكوفة ، 2008 .
- 4- الرفيعي ، افتخار محمد ،السيولة العامة وفاعلية السياسة النقدية في السيطرة عليها ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، 2007 .
- 5- الزقل ،الطاهر عبد القادر ، دور البنك المركزي والخزانة العامة في مواجهة التضخم في ليبيا ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة مصراتة ، 2012 .
- 6- الشمري ،باسم خميس ، فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، 2008 .
- 7- إلفي ،محمد ، دور نظام حماية الودائع في سلامة واستقرار النظام المصرفي ، رسالة ماجستير، جامعة حسينية بن بو علي ، الشلف ، 2005 .
- 8- بن ساحة ،مصطفى ، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، رسالة ماجستير ، المركز الجامعي بغرداية ، 2011 .
- 9- رزاق ،حسن محمد جواد ، أثر السياسة النقدية في الأسواق المالية الناشئة ، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، 2011 .
- 10- شاهين ،علي عبدالله ، الشيكات المرتجعة ودور السياسة النقدية والإدارة المصرفية في معالجتها ،اطروحة دكتوراه ، الجامعة الإسلامية – غزة ، 2004 .
- 11- عثمان ،محمد داود ، مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم المالية والمصرفية الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، 2008 .
- 12- ناصري ،وهيبة ، دور حوكمة البنوك في استقرار السوق المالي ، رسالة ماجستير ، جامعة باجي مختار عنابة ، الجزائر ، 2009 .

د- البحوث والدراسات والندوات

- 1- الرضي، أحمد، النظام الرقابي المصرفي في سورية و متطلبات مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة ، ورقة مقدمة خلال مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية دمشق، 2 و 3 تموز/يوليو 2005 .
- 2- الشافعي ، محمد إبراهيم محمود ، الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الالكترونية، بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، المنعقد في جامعة الإمارات العربية المتحدة بدبي، 2003 .
- 3- الأسرج ،حسين عبد المطلب ، أداء السياسة النقدية في مصر خلال الفترة (1997 - 2004 ) ، بحث مقدم الى مؤتمر الاقتصاديين المصريين الرابع والعشرين ، 2005 .
- 4- بندر ،رجاء عزيز ، استهداف التضخم ( دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية ) ، بحث صادر عن البنك المركزي العراقي ، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية ، 2012 .
- 5- شايب ،محمد ، تأثير النقود الإلكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية ، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية ، 2012 .
- 6- صالح ، مظهر محمد ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي ، صادر عن البنك المركزي العراقي ، 2008 .
- 7- صالح ،مظهر محمد ، استراتيجية السياسة النقدية في العراق ،صادر عن البنك المركزي العراقي 2009.
- 8- صالح و البصري و عبد النبي ، مظهر محمد و كمال و وليد عيدي ، تقييم سياسة الاصلاح المصرفي في العراق ، حلقة نقاشية ، المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي ، 2009 .
- 9- طوقان ،أمية ، دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية ، مؤتمر "مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية" ، 2005 .
- 10- عبد النبي ، وليد عيدي ، البنك المركزي العراقي وتطور دوره الرقابي والنقدي وتوجهات خطته الاستراتيجية ، صادر عن البنك المركزي العراقي ، 2011 .
- 11- عمر ،شريقي ، الملتقى العلمي الدولي ، عنوان المداخلة: دور واهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي ، جامعة فرحات عباس- سطيف ، 2009 .
- 12- عوجان ، وليد هويلم ، الرقابة القانونية على المصارف الاسلامية ( رقابة البنك المركزي والرقابة الشرعية) ، بحث مقدم الى مؤتمر المصارف الاسلامية بين الواقع والمأمول ، دبي ، 2009 .
- 13- قارة ،مصطفى ، اصلاح القطاع المالي – المصرفي – تجارب بعض الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، 2000 .

ه - المجالات

- 1- الربيعي ، فلاح خلف علي ، أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية ، مجلة علوم إنسانية ، عدد 23 ، السنة الثانية 2005 .
- 2- السيد علي ، عبد المنعم ، (الاقتصاد العراقي - الى اين) ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (2) ، 1998.
- 3- بلوافي ، احمد مهدي ، البنوك الاسلامية والاستقرار المالي ( تحليل تجريبي ) ، مركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، 2008 .
- 4- حشاد ، نبيل ، إدارة المخاطر المصرفية ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد 286 ، سبتمبر 2004.
- 5- صالح ، مظهر محمد ، حجم الآثار التضخمية الناشئة في جانب العرض على الاستقرار النقدي ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 2 لسنة 2000 .

و- الاصدارات والنشرات الرسمية

- 1- البنك المركزي العراقي ، دراسة بعنوان " البنك المركزي العراقي وتطور سياسته النقدية والرقابة المصرفية " ، ( 2011 ) .
- 2- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقارير السنوية للفترة من 2002 – 2011 .
- 3- البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق ، 2010 .
- 4- صندوق النقد العربي ، غاري شيناسي ، الحفاظ على الاستقرار المالي ، قضايا اقتصادية 36 ، 2005.
- 5- مصرف الرافدين ، التقارير السنوية للفترة من ( 2005 – 2008 ) .
- 6- مصرف التجاري العراقي ، التقارير السنوية للفترة من ( 2005 – 2011 ) .
- 7- مصرف بغداد ، التقارير السنوية للفترة من ( 2005 – 2011 ) .

ثانيا : المصادر باللغة الانكليزية

A : BOOKS

- 1- Arnold ,Roger A. , "Macroeconomics" , 9th Edition ,McGraw-Hill , 2010.
- 2-Blanchard, Olivier , "macroeconomics" ,4thEdition , McGraw-Hill , 2006.
- 3- Boyes ,Melvin , " Principles of Macroeconomics" , 8th Edition , 2011.
- 4- Brigham & Michael ,Eugene F., & Ehrhardt, C., "Financial Management Theory and Practice" , R.R. Donnelley Willard, 11<sup>th</sup> Edition, 2005)
- 5- Casu & Claudia , Barbara & Girardone &Philip Molyneux , "Introduction to Banking" , Prentice Hall ( financial times ) , 1<sup>st</sup> Edition , 2006 .
- 6- Cecchetti, Stephen G. , "Money , Banking , and Financial Markets", 2nd Edition ,McGraw-Hill, 2008 .
- 7-. Cecchetti& Schoenholtz, Stephen G & Kermit L. , "Money , Banking , and Financial Markets" , 3<sup>rd</sup> Edition, McGraw-Hill Irwin , 2011 .
- 8- Colander, David , "Economics"5th Edition , Pearson Addison Wesley, 2004 .
- 9- Colander , David , "Macroeconomics" , 6th Edition ,Pearson Addison Wesley, 2006.
- 10- Delong & Olney, J. Bradford & Martha , " Macroeconomics" , 2nd Edition ,2006.
- 11- Eiteman& Stonehill , David & Arthur I, and Moffet Michael , " Multinational Business Finance" , 10th Edition., Pearson Addison Wesley , 2004.
- 12- Froyen , Richard , " Macroeconomics theories and policies" , 5th Edition , New York , 1995 .
- 13- Friedman, Milton , "Studies in The Quantity Theory of Money " , six impression, 1974 .
- 14- Georg ,Rejda . E, "principles of Risk Management and insurance" , 7th Edition , Addison Wesley longman , 2001 .

- 15- Gordon ,Robert J,"Macroeconomics" 11th Edition,McGraw-Hill, 2009.
- 16- Hubbard& O Brien, R. Glenn & Anthony Patrick , " Macroeconomics" , 3rd . Edition, 2010.
- 17- Hempel & simonson , George & Donald & Alan coleman , " Bank Management , John Wiley & Son's Inc , 4th Edition , 1994 .
- 18- Hempel& simonson, George & Donald , " Bank Management " , 5th Edition , New York , 1999.
- 19- Howells& Bain, peter & Keith , " Financial Markets And Institutions " , 3th Edition, prentice Hall , 2000.
- 20- Kiso & etal , " intermaida accounting" , 14<sup>th</sup> Edition , McGraw-Hill , 2012 .
- 21- Kamerschen, David , " money and Banking " , 6<sup>th</sup> Edition, McGraw-Hill , 1998 .
- 22- Ketkar& Ratha, Suhas & Dilip , "Innovative Financing for development" , 1st Edition ,2009 .
- 23- Lawrence& fudall, Ritter &Silber, "principle of money , Banking and finance al market " ,9<sup>th</sup> Edition , new York , 1997 .
- 24- Mishkin ,Frederic S. , "The Economics of Money , Banking , and Financial Markets" , 8th Edition ,Pearson Addison Wesley , 2007.
- 25- Mishkin& Eakins, Frederic &Stanley , " Financial markets and institutions" , 6th Edition , 2009 .
- 26- McConnell & L. Brue , Campbell & Stanley , "Macroeconomics ' Principles , Problems , and Policies" , 17<sup>th</sup> Edition , McGraw-Hill , 2008 .
- 27- McConnell & L. Brue ,Campbell & Stanley , " Macroeconomics ' Principles, Problems, and Policies" , 16<sup>th</sup> Edition , 2005.
- 28- paula & William ,Samuelson & Nord Hans D , " Economics", 19th Edition , M C Graw-Hill Education , 2005.
- 29- rayport& Jaworski , jeff. & Bern , " introduction to E-commerce", 2ed Edition , MCGraw Hill , 2000.
- 30- Smith ,Gary, "money, Banking and Financial intermediation " , Canada ,1995.



- 31- Slavin, Stephen L. , "Economic & Monetary Policy". McGraw Hill. Irwin, New York,2003 .
- 32- Sinkey. J. , "Commercial Bank Financial Management " 1st Edition . 1999 .
- 33- Woodford , Michael , " interest &prices foundations of a theory of monetary policy" , 2003 .

B : Magazine article and Work paper

- 1- Adam ,Alexandra , "New Approaches for Monetary Policy" Theoretical and Applied Economic , Bucharest Academy of Economic Studies , 2012.
- 2- Adrian& Shin, Tobias & Hyun Song , " Financial Intermediaries, Financial Stability, and Monetary Policy ", Princeton University - Department of Economics , working papers , September 2008.
- 3- Alexander, William E. , Correlations Between Real Rates & output In Dynamic :(international economy Activity) , IMF , work paper , Dec, 1998.
- 4- Bilbiie & Straub ,Florin & Roland , " Asset-Market Participation Monetary Policy Rules and the Great Inflation" , IMF , Work paper , 2006.
- 5- Chen & Cheng, You-Shyang & Ching-Hsue , Hybrid models based on rough set classifiers for setting credit rating decision rules in the global banking industry, Knowledge-Based Systems , Number 39 , 2013.
- 6- Dadush& Brahemat, Uri & Milan, expected reversal of capital flows, international Monetary Fund (IMF), Journal of Finance and Development, Volume 32, Number 4, Washington, 1995.
- 7- G. Martinez , Lessons of Mexican crisis , Journal of Finance and development , Washington , june 1998 .
- 8- Jokipii& Monnin, Terhi & Pierre , " The impact of banking sector stability on the real economy" , Journal of International Money and Finance , Number 32 , 2013.
- 9- King& Hammond, Mervyn & Gill , Centre for Central Banking Studies , IMF , Work paper , 2013 .
- 10- Kamradt& Kilinski, Mike , Jeff , "Risk Management for Central Bankers 2012 .

11- Krainer, Robert E. , Towards a program for financial stability , Journal of Economic Behavior & Organization , Number 85, 2013.

C : Search

- 1- Barth& Caprio Jr, James R. & Gerard .& Ross Levine , Banking Systems around the Globe: (Do Regulation and Ownership Affect Performance and Stability), PDF from the National Bureau of Economic Research , University of Chicago Press , 2001.
- 2- Fisher ,Stanley : Why is financial stability Goal of public policy , IMF , September , 1997.
- 3- Grauwe& Schnabl, Paul De & Gunther , Exchange Rate Stability, Inflation and Growth in (South) Eastern and Central Europe , Tubingen University , 2005.

D : Bulletins and reports

- 1- Narayanan& Davli, Spreena & Rashmi , Assessment of Financial Report (Services Risk Bank ) , Stockholm School of Economics , 2004 .
- 2- Rose, Peter S., commercial Bank Financial management in the Financial – services industry, the University of Georgia, Athens, prentice hall,1998 .

## **Abstract**

The research aims to indicate the importance of monetary policy and its impact on banking stability by measuring the impact of monetary policy and their ability to achieve stability in Iraq banking model of a developing country .

As it is the banking system, one of the main components of the financial system of a country, and the stability of the financial system will be reflected positively on the stability of the banking and then on the national economy as a whole, and is affected by both the banking system and the stability of the banking in turn changes that affect the national economy, as well as that of the monetary policy sparked immediation each of the indicators of the banking system and the extent of its stability through some of the quantitative and qualitative tools.

Recalling the research problem that there is variation in the impact of monetary policy on the stability of the banking among countries due disparity to the different monetary policies in all countries, both developed or developing countries, and this disparity is reflected in varying degrees on the degree of stability of the banking and then on the nature of investment in the economy. The research stems from the premise that the monetary policy impact on banking stability and indicators of this effect by contrast variation economic and financial system followed in each country.

The research stems from the premise that the monetary policy impact on banking stability and indicators of this effect varies between government and private banks.

The study relied on use SPSS( virginal V. 17) To compare the effect of using the Distribution of averages f distribution and application of MANOVA table it was the application of computer – mediation automation .

Has been reached to a group of the most important conclusions instability of the banking system, which is necessary for the flow of economic activity and protect it from the economic consequences and the weakness of the effect of monetary policy instruments on the banks of the study sample indicators. The study recommended that the Central Bank is working on the development of financial and banking institutions and institutions that deal with these markets and the development of financial supervisory and regulatory role of the central bank on the banks needed to support the stability of the banking.

**Ministry of Higher Education and Scientific Research**

**Karbala University**

**Administration and Economic College**

**Banking and Financial Sciences Department**

**Graduate**



# **The role of monetary policies in strengthening the banking stability**

**An Empirical Study in a sample of Iraqi banks for the period (1995 -2011)**

**To the Board of the Faculty of Management and Economics at the University of Karbala, which is part of the requirements of the Master's degree in Finance and Banking**

**Presented by**

**Maysaa Saad Jawad Hoby**

**Under the supervision of Assistant Professor**

**Dr. Abbas Kadhim Daami**

**1434**

**2013**